الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر – تخصص إقتصاد كمي –

تحت عنوان:

دراسة تحليلية قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي و النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى 2018

من إعداد الطالبين:

- **بوبعاية عباس**
- **عبد العزيز السعيد**

تحت إشراف **الاستاذ**:

- **امحمد بن البار**

السنة الدراسية الجامعية 2019 - 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر و عرفان

لا يفوتنا من خلال هذه الدراسة إلا أن نتقدم بجزيل الشكر و العرفان للدكتور

الفاضل السيد امحمد بن البار على حسن صبره معنا و جميل عطاءه ، و هو

الذي لم يبخل علينا من وقته و علمه و نحن في طريق اعدادنا لهذه المذكرة من

خلال نصائحه و توجيهاته القيمة ،فنقول بارك الله فيك استاذ و زادك الله بسطة

في العلم و البدن ،كما نتقدم بالشكر كذلك لأهلنا و زملاء العمل الذين صبروا

علينا حين إنشغلنا عنهم أثناء بحثنا العلمي هذا

الاهداء

نهدي هذا العمل المتواضع الى أهلنا و أصدقاءنا و جميع زملاء العمل و كل

من ساعدنا أو قدم لنا تشجيعا في اعداد هذه المذكرة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

التعييـــــــن	الصفحة
شكر و عرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول و الأشكال	
مقدمة	**أ، ب،ج**
الفصل الأول : الإطار النظري للإنفاق الحكومي (العام) .	
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الإنفاق الحكومي وتقسيماته	**01**
المطلب الأول : ماهية الإنفاق الحكومي أو النفقات العامة.	01
المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة	02
المبحث الثاني : تطور النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي	**05**
المطلب الأول : النفقات العمومية في المذهب الكلاسيكي والنيوكلاسيكي	05
المطلب الثاني :النفقات العامة وفق التحليل الكنزي	07
المطلب الثالث : النفقات العمومية وفق التحاليل الجديدة في الفكر الاقتصادي.	09
المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي كأحد عناصر الطلب الكلي.	**15**
المطلب الأول : الآثار الاقتصادية المباشرة:	15
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير مباشرة.	17
المبحث الرابع: أسباب زيادة النفقات العامة وترشيدها	**20**
المطلب الأول: أسباب زيادة النفقات العامة	20
المطلب الثاني : ترشيد النفقات العامة	23
الفصل الثاني :الإطار النظري للسكان و النمو السكاني	
المبحث الأول : الديمغرافيا و النمو السكاني	**26**
المطلب الأول : بعض المفاهيم عن الديمغرافيا	26
المطلب الثاني :النمو السكاني ،مفهومه و أسبابه	26
المطلب الثالث : محددات النمو السكاني	32
المبحث الثاني : النظريات المفسرة للسكان ،النمو السكاني و السياسات السكانية	**41**
المطلب الأول: الأفكار السكانية في العصور القديمة.	41

المطلب الثاني :الكتابات السكانية في القرون الوسطى و قبل الكلاسيك	43
المطلب الثالث :المدرسة الكلاسيكية	47
المطلب الرابع :النظريات السكانية الحديثة	52
المطلب الخامس:السياسات السكانية	58
المبحث الثالث: أثر النمو السكاني على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	**70**
المطلب الأول : العامل السكاني كمتغير تابع (متأثر)	70
المطلب الثاني : العامل السكاني كمتغير مستقل (مؤثر سببي)	74
الفصل الثالث :الدراسة التحليلية و القياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو السكاني في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 الى 2018	
المبحث الأول: الدراسة التحليلية الانفاق الحكومي والنمو السكاني في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 الى 2018	**81**
المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق الحكومي و السياسات الانفاقية المتبعة في الجزائر	81
المطلب الثاني : تطور عدد السكان و معدل النمو الديمغرافي للجزائر	87
المبحث الثاني :الدراسة القياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو السكاني في الجزائر خلال الفترة(1990-2018)	**95**
المطلب الأول : عرض المتغيرات والبيانات ودراسة إستقرارية السلاسل.	95
المطلب الثاني: تقدير النموذج	97
نتائج الدراسة	**105**
خلاصة الدراسة	**105**
التوصيات و التوجيهات	**106**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	التعيـــــــــــــن	الصفحة
1	التزايد السكاني والموارد الغذائية وفق منظور مالتوس	48
2	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 الى 2018	81
3	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 الى 1999	83
4	تطور نفقات التسيير و التجهيز بالنسبة الى اجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2010	84
5	تطور نفقات التسيير و التجهيز بالنسبة الى اجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2011 الى 2018	85
6	تطور عدد السكان و معدل النمو السكاني بين 1990و 1999	87
7	معدلال ولادات الاجمالي و معدل الوفيات و معدل النمو السكاني بين 1990- 1999	88
8	تطور عدد السكان ، معدل النمو السكاني ومعدل الزيادة الطبيعية للجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و 2010	89
9	تطور معدل الخصوبة في الجزائر بين 2000 - 2010	90
10	تطـور معدل المواليد في الجزائر بين سنتي 2000 و 2010	90
11	تطـور معدل الوفيات في الجزائر خلال الفترة ما بين سنة 2000 و 2010	91
12	نتائج اختبار جذر الوحدة (*Unit Root Test*) لمتغيرات الدراسة	96
13	نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى	97
14	نتائج تطبيق اختبار جرانجر Granger للسببية بين المتغيرين	98
15	نتائج اختبار التكامل المشترك لإحصائية *F*	99
16	نتائج تقدير نموذج طويل الأجلباستخدام نموذج (*ARDL (2,2*	99
17	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج*(ARDL (2,2*	100
18	نتائج اختبار شرط إستقلال حدود الخطأ للنموذج	103
19	نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج (تجانس التباين)	104

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	التعيـــــــــن	الصفحة
1	منحنى التوازن في سوق السلع و الخدمات	19
2	أنماط الهجرات البشرية	39
3	منحنى فيليبس أو العلاقة العكسية بين معدل البطالة و معدل التضخم	54
4	نظرية الحجم الأمثل	55
5	مبررات التدخل و صياغة السياسة السكانية	59
6	المجالات الرئيسية للسياسات السكانية	59
7	علاقة النمو السكاني بالمشكلات البيئية	75
8	العلاقة بين التزايد السكاني و التطور الكمي للموارد الطبيعية و الغذاء و للتلوث من خلال تقرير ميدوز	78
9	تطور مجموع النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	84
10	تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز في الجزائر للفترة بين 2011- 2018	86
11	تطور العوائد النفطية خلال الفترة 1990 الى 2017	86
12	منحنى تطور معدل الولايادات و معدل الوفيات و معدل النمو الطبيعي	88
13	منحنى تطور معدل النمو السكاني و معدل الزيادة السكانية خلال الفترة 2001-2010	89
14	تطورمعدل المواليد بين سنة 2001 الى 2010	91
15	علاقة معدل النمو الطبيعي بمعدل الخصوبة الاجمالي خلال الفترة 2011 الى 2018	92
16	تطورعدد الزواجات خلال الفترة 2011 الى 2018	92
17	تطور الولادات الحية و وتيرة النمو الطبيعي خلال الفترة 1985 الى 2018	93
18	تطور وتيرة النمو الطبيعي و معدل الخصوبة الكلي خلال الفترة 1990 الى 2018	94
19	نتائج أفضل نموذج حسب معيار *Akaike infortiomation Criteria*	98
20	القيم الحقيقة و المقدرة وبواقي النموذج	101
21	نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج	102
22	اختبار ثبات أو استقرار نموذج (*ECM- ARDL*)	104

المقدمـــــة

المقدمـــة

يشكل الإنفاق العام جزءاً مهماً من مكونات الطلب الكلي لاقتصاد أي بلد، ، باعتباره أداة فعالة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تستخدمها للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق أهدافها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية.ومن جهة أخرى، فإن تطور دور الدولة وتغير طبيعة هذا الدور بانتقالها من " الدولة الحارسة "أو " المحايدة " إلى الدولة المتدخلة " ثم بعد ذلك إلى " الدولة المنتجة " إلى اتساع وظائف الدولة وأغراضها، الأمر الذي استلزم تزايد الإنفاق العام. وقد حظيت أداة الإنفاق العام بصفة خاصة باهتمام خاص من العديد من الاقتصاديين باعتبارها من أوائل الأدوات الكينزية وأشهرها التي تم تطبيقها من أجل الخروج من أزمة الكساد الكبير التي ضربت العالم خلال فترة الثلاثينات من القرن الماضي.

والجزائر كغيرها من الدول التي كانت ولازالت عرضة لمختلف الأزمات الاقتصادية، باعتبار أن اقتصادها يعتمد على الريع البترولي ، فكلما تدهورت أسعار البترول في السوق العالمية أو أي انخفاض في قيمة الدولار يظهر جليا على نشاط مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، وخير دليل هو الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 التي أدت إلى انهيار شبه كلي للاقتصاد الجزائري، هذا ما دفع بالسلطات آنذاك إلى محاولة تغيير وبعث الاقتصاد الوطني من جديد ،من خلال القيام بعدة إصلاحات في مختلف القطاعات الاقتصادية، منها إصلاح هيكل النفقات العامة لمعالجة مثل هذه الأزمات وزيادة الناتج الداخلي الخام، إذ انتهجت الجزائر سياسية توسع في الإنفاق العام من خلال ثلاثة برامج منذ سنة 2001 حيث أطلق على الأول اسم "برنامج الإنعاش الاقتصادي" وامتد من سنة 2001 الى 2004 وامتد البرنامج الثاني من 2005 الى 2009 ويسمى "البرنامج التكميلي لدعم النمو ،" أما البرنامج الثالث فقد جاء تحت اسم "برنامج تعزيز النمو الاقتصادي" ويمتد من 2010 إلى غاية 2014 ،والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة والتضخم وغيرها من المشاكل التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل تحسين الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بداية الألفية الثالثة

إن التزايد الهائل لعدد السكان بالجزائر يفضي إلى تحديات كبرى على الموارد والبيئة والسياسات التنموية اللازمة للوفاء باحتياجات السكان من عمل ،تعليم ،صحة وغذاء ،هذه الاحتياجات التي تستوجب على الدولة التدخل وبذل جهود وحشد إمكانيات لإرساء مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،استجابة لمتطلبات السكان وانشغالاتهم المتزايدة ، مما أنتج ترابط و تشابك بين الحركة السكانية و التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ،فلا تكون هناك تنمية إن لم تكن في خدمة السكان و رفاهيتهم باعتبارهم هدف و وسيلة لها ،إذ يعد السكان العامل الحاسم والدافع لعملية التنمية التي تستلزم تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام ،و من هنا تبرز لنا معالم العلاقة الجدلية بين النمو السكاني و الإنفاق الحكومي.

مشكلة الدراسة : نحاول في هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والنمو السكاني في الجزائر
- هل هناك علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والنمو السكاني في الجزائر
- هل هناك أثر متبادل بين الإنفاق الحكومي والنمو السكاني بالجزائر

فرضية الدراسة

نفترض في دراستنا هذه وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والنمو السكاني في الجزائر بمعنى أن الإنفاق الحكومي و تدخل الدولة يؤدي إلى استقرار اقتصادي ،مما يجعل المجتمع في راحة مالية و طمأنينة نفسية و هو ما يرفع من حالات الزواج و الإنجاب و قلة الوفيات و كذا نقص الهجرة و الحروب و هو ما يؤدي إلى ارتفاع النمو السكاني.كما أن اتساع رقعة الدولة و زيادة عدد سكانها يحتم عليها رفع نفقاتها خاصة على التعليم و العلاج و أمن الدولة .

أهمية الدراسة :

محاولة نمذجة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو السكاني في الجزائر حتى نتمكن من فهم سلوك كل من المتغيرين مما يساعدنا في وضع السياسات الاقتصادية المناسبة

أهداف الدراسة :

- ✓ التعرف على ظاهرة زيادة السكان و أهم النظريات المفسرة لها
- ✓ التعرف على ماهية النفقات العامة في الجزائر
- ✓ تحديد العلاقة بين النمو السكاني و الانفاق الحكومي في الجزائر
- ✓ بناء نموذج قياسي يشرح و يفسر تأثير تغير النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 الى 2018

منهجية الدراسة :

نسعى من خلال دراستنا هذه إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو السكاني في الجزائر خلال الفترة 1990 الى 2018 ،لذا سنعتمد فيها إلى إتباع المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري المتعلق بالإنفاق الحكومي والنمو السكاني ،ثم نحاول تحليل تطور متغرات الدراسة (النمو السكاني و الانفاق العام) و كذا نمذجة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو السكاني باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي القياسي في إطار نموذج **ARDL**.

حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: تستهدف الدراسة الفترة الزمنية من 1990 الى غاية 2018
- الحدود المكانية :تمس الدراسة المعطيات الاقتصادية لدولة الجزائر

هيكل الدراسة :

تم تقسيم دراستنا الى ثلاث فصول حيث عرضنا في الفصل الأول الاطار النظري للانفاق الحكومي بينما تناولنا في الفصل الثاني مفاهيم عامة حول السكان والنمو السكاني و خصصنا الفصل الثالث و الأخير للجانب التطبيقي من خلال تحليل متغيرات الدراسة و كذا محاولة قياس العلاقة بين النمو السكاني و الانفاق الحكومي مع عرض لأهم النتائج و التوصيات

الدراسات السابقة :

1. دراسة عبد القادر قداوي ،بعنوان أثر النمو السكاني على النفقات العامة بالجزاير ،دراسة قياسية للفترة (1990–2011) ،حيث هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة النظرية بين النمو السكان و تزايد النفقات العامة و تحديد مدى تأثير النمو السكاني على تزايد النفقات العامة في الجزائر ،و توصلت الدراسة الى وجود تأثير متذبذب لإجمالي السكان على النفقات العامة.
2. دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير اجمالي السكان على النفقات العامة في الجزائر للفترة 1985–2016 للدكتور سليم مجلخ و الدكتور وليد بشيشيأ من جامعة 08 ماي 1945 بقالمة ،حيث خلصت الدراسة الى ارتباط نمو النفقات العامة في الجزائر بأسعار البترول و الجباية البترولية ،ففي حالة ارتفاع الاسعار يتم اعتماد سياسات انفاقية توسعية ،و في حالة انخفاض الأسعار يتم اعتماد سياسات انفاقية حذرة و تقشفية.كما أثبتت الدراسة وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من اجمالي السكان الى النفقات العامة.
3. دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني ،دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة الممتدة بين 1965– 2013 للدكتور محمد بن مريم و الأستاذ عبد القادر قداوي من جامعة الشلف ،حيث خلصت الدراسة الى أنه من جانب الموارد الانفاقية للاقتصاد الجزائري يعتمد على مداخيل النفط الذي يمثل دعامة وحيدة توصف بالهشاشة و عدم الاستقرار انتاجا و بيعا.كما أظهرت الدراسة وجود أثر معنوي لتطور حجم السكان (و/ أو حجم النفقات) في حجم السكان الحالي (و/ أو حجم النفقات) ،أي أن حجم السكان (و/ أو حجم النفقات) في الفترة (t) يرتبط بحجم السكان (و/ أو حجم النفقات) في الفترات السابقة (t–i) بعلاقة طردية خلال الفترة الماضية (العامين الماضيين) ،فآثار التغير في حجم السكان (و/ أو حجم النفقات) و حجم النفقات (و/ أو حجم السكان) لا يكون فوريا.
4. استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي(VAR) لدراسة العلاقة بين حجم الإنفاق العام والنمو السكاني في السودان لمفترة (1960–2015) ،للاستاذ قريب الله عبد المجيد عبدالقادر حامد ،جامعة طيبة – كلية المجتمع– المملكة العربية السعودية ،حيث دلت نتائج اختبار جرانجر للسببية، على إنعدام العلاقة السببية بين متغيري الدراسة (النمو السكاني وحجم الإنفاق العام). ما يعني أن المتغيرين مستقلين عن بعضهما البعض تماماً. كما أكدت نتائج تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي، على إنعدام الأثر المعنوي المتبادل بين النمو السكاني وحجم الإنفاق العام خلال فترة الدراسة.

الفصل الأول : الإطار النظري للإنفاق الحكومي (العام) .

الفصل الأول : الإطار النظري للإنفاق الحكومي (العام) .

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الإنفاق الحكومي وتقسيماته

المطلب الأول : ماهية الإنفاق الحكومي أو النفقات العامة.

هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالنفقات العامة نذكر أهمها حتى يتسنى إظهار حقيقتها، حيث تعرف النفقات العامة على أنها :

- كم مقابل للتقويم النقدي ، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة [1]،
- مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة ، تحددها عناصرها التي تستند إلى كل من طابعها (مبلغ نقدي)، صفة القائم بها (هيئة عامة) وهدفها (إشباع حاجة عامة [2]).
- مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام قصد إشباع حاجة عامة [3].
- مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة [4]

استنادا إلى التعريفات السابقة يمكن حصر الشروط التي يجب أن تتوفر في النفقات حتى تتسم بوصف العمومية شرطين اثنين هما :

- ✓ أن تصدر النفقة عن جهة عامة أو شخص عام .
- ✓ أن تحقق النفقة نفعا عاما .

حتى يتحدد مفهوم النفع العام يجب ضبط مفهوم الحاجة العامة ، التي يمكن تعريفها (الحاجة الجماعية ،أي الحاجة التي يترتب على إشباعها منفعة جماعية ويقوم النشاط العام بإشباعها[5]) .

كي يحافظ هذا التعريف على إطاره العام ،في ظل تطور دور الدولة وانتقالها من الدولة الحارسة إلى المتدخلة وصولا إلى الدولة المنتجة ،فإنه يمكن تمييز الحاجة العامة بالنقاط التالية :

- الحاجة العامة محددة للنفقة العامة
- الحاجة العامة تعني المجتمع كله ويؤدي إشباعها لتحقيق منفعة جماعية حيث تقوم بهذا الإشباع الدولة .
- تتحدد الحاجة العامة على ضوء سياسة الدولة .

---

[1] حامد عبد المجيد دراز " مبادئ المالية العامة " الإسكندرية 2000 . ص. 378 .
[2] يونس البطريق. المالية العامة. دار النهضة العربية.بيروت 1984 ص 173
[3] عبد الكريم بركات – حامد عبد المجيد دراز – علم المالية العامة – مؤسسة شباب الجامعة – القاهرة 1971 ص 215-217، .
[4] حسين مصطفى – المالية العامة –ديوان المطبوعات العربية –دار النهضة العربية – الجزائر 1978 ص25.
[5] رفعت المحجوب –المالية العامة – دار النهضة العربية –القاهرة 1990 ص 07.

المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة [1]

أدى توسيع حجم الإنفاق العام ، تمايز مجالاته وأشكاله إلى ظهور تقسيمات علمية ناجمة عن اجتهادات الاقتصاديين وأخرى وضعية منبثقة عن أجهزة الدولة وتوجيهاتها، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم تقسيمات الإنفاق العام ثم إلى تقسيم النفقات العمومية في الجزائر.

أولا : التقسيمات العلمية (الاقتصادية) للنفقات العامة.

يعتمد التقسيم الاقتصادي للنفقات العمومية على ثلاثة معايير رئيسية [2] وهي :

1- معيار الدورية (التكرار): استنادا إلى معيار الدورية يمكن تمييز نوعين من النفقات العمومية:

أ/ **النفقات العامة الدورية:** تتميز بالتكرار ويطغى عليها طابع الدوام ، ولا يقصد بالتكرار الحجم وإنما نوع النفقة أي ظهورها في كل سنة مالية في الميزانية العامة للدولة ، لأنها تندرج في المرافق الأساسية للدولة كالأمن والتعليم ، كما تمول من الإيرادات العادية لذلك تعرف كذلك بالنفقات العادية أو الجارية.

ب/ **النفقات العامة غير الدورية** [3] أو تعرف أيضا باسم النفقات العامة غير العادية والمقصود بها تلك النفقات التي لا تتكرر بصفة دورية أي قد لا تبرز في كل سنة مالية في ميزانية الدولة ، كما قد تظهر في أوقات غير منتظرة (كالكوارث الطبيعية أو الحروب) مما يصعب التوقع بحجمها ويستوجب رصد أغلفة مالية تكميلية لها كلما دعت الضرورة إلى ذلك إذ أنها غالبا ما تمول من إيرادات غير عادية (كالاقتراض) .
لكن مع مرور الزمن تلاشى الحد الفاصل بين النفقات العامة العادية وغير العادية، إذ أن النفقات التي كانت تعتبر غير عادية من منظور الفكر التقليدي للمالية العامة أضحت تعد من النفقات العادية وفق المنظور الحديث للمالية العامة ، على اعتبار أن البلدان النامية تلجا للاقتراض حتى تمول مشاريعها التنموية كما أن النفقات المتعلقة بالاحداثات الجديدة تتكرر كل سنة مالية بنوعها لا بذاتها[4] .

2- معيار الأثر على الناتج الوطني وحجمه : يمكن التمييز وفق هذا المعيار بين نوعين من النفقات، الحقيقية وغير الحقيقية (التحويلية).

---

[1] حسين عواضة –المالية العامة –دراسة مقارنة في الموازنة –النفقات – الواردات العامة –دار النهضة العربية – طبعة أولى – بيروت 1978 ص 348.
[2] سوزي عدلي ناشد –الوجيز في المالية العامة – دار الجامعة الجديدة للنشر –الإسكندرية ، 2000 ص 37 .
[3] حمدي أحمد العناني –اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق – الدار المصرية اللبنانية القاهرة 1992 ص 126.
[4] حسن عواضة مرجع سبق ذكره ، ص 349.

أ .النفقات الحقيقية : ترمى إلى زيادة الإنتاج الوطني أي تمثل مقابل ما تدفعه السلطات العمومية حتى تحصل على عناصر الإنتاج الأساسية أو توفر خدمات وسلع ضرورية لسير مصالحها ، وعليه فإنها تعتبر نفقات منتجة تزيد من الدخل القومي للدولة.

ب. النفقات الغير الحقيقية أو ما يعرف بالنفقات التحويلية : فهي لا تزيد مباشرة في الإنتاج الوطني ولا ينتج عنها مقابل ،بل تقتصر على إعادة توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع من أجل رفع القدرة الشرائية من مجموعة مستهلكين إلى أخرى[1] ،عن طريق بالتحويلات الاجتماعية كأنظمة الحماية الاجتماعية والمعاشات.

3- معيار الوظيفة التي تؤديها النفقات العامة : يمكن تقسيم النفقات العامة تبعا للغرض التي تؤديه أي تبعا لأثارها العائدة على المجتمع وخاصة الاقتصادية منها[2] ، فوفق هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى:

أ- **النفقات الإدارية :** هي تلك النفقات اللازمة للتسيير الشؤون الإدارية كأجور المستخدمين

ب- **النفقات الاجتماعية :** هي تلك النفقات الرامية أساسا لحقيق التنمية والتكافل الاجتماعيين.

ت- **النفقات الاقتصادية :**هي النفقات الضرورية لتقويم الصناعة ،دفع الاستثمار وتمتين البني التحتية.

4- معيار الشمولية [3] كما يمكن تقسم النفقات العمومية حسب معيار الشمولية إلى :

أ- **النفقات المركزية أو الوطنية :** هي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية [4] وتشمل جميع أفراد الدولة الواحد كنفقات الدفاع ، القضاء والأمن.

ب- النفقات المحلية :هي ذات طابع إقليمي أو محلي تتكفل بها الجماعات المحلية كالبلديات والولايات.

ثانيا التقسيمات الوضعية للنفقات العمومية[5]: تبنى على مرجعية تاريخية ووظيفية سياسية أو إدارية ولا تبنى دائما على المعايير العلمية السالفة الذكر ، إذ تتغير من دولة إلى أخرى أو داخل الدولة ذاتها أي لا ثبت بتغير الزمان أو المكان ، منها التقسيم حسب قابلية التقليص حيث يكمن التمييز بين النفقات القابلة للتقليص التي تقيد في وقت تقدير النفقات العمومية ويلجا إليها في حالة عدم كفاية الإيرادات والنفقات الغير قابلة للتقليص في المدى القصير والمتوسط كأجور العمال.

---

[1] حمدي أحمد العناني مرجع سبق ذكره ص 127 .

[2] حمدي أحمد العناني .اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق .دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي الإطار النظري ، الجزء الأول ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1982.

[3] محمد عباس محرزي ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2005 ص 92.

[4] أحمد جامع ،علم المالية العامة ، الجزء الأول دار النهضة العربية بيروت 1975 ص 50.

[5] محمد عباس محرزي ، مرجع سبق ذكره ص 192.

ثالثا: تقسيم النفقات العمومية في الجزائر : تقسم في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز[1]:

1- **نفقات التسيير**: تمثل النفقات اللازمة لسير مختلف مصالح الدولة كمعدات المكاتب ومصاريف الصيانة ، كما تعتبر نفقات استهلاكية وتشتمل نفقات على أربع أبواب[2] يتعلق الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة ويتم توزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الثالث والرابع فيرتبطان بالوزارات ويوزعان بمقتضى مراسم التوزيع ، يضم الباب أقساما ويشتمل القسم على فصول يمثل الوحدات الأساسية في توزيع الاعتمادات المالية ، أما أبواب نفقات التسيير فهي:

الباب الأول : أعباء الدين العمومي للنفقات المحسومة من الإيرادات: يضم خمسة أجزاء :

اولا: دين قابل للاستهلاك (دين الدولة) وثانيا دين داخلي وهي ديون العامة (فوائد سندات الخزينة) وثالثا دين خارجي و اما رابعا فضمانات (من اجل التسبيقات والقروض المبرمة من طرف والمؤسسات العمومية) و خامسا و اخيرا نفقات محسومة من الإيرادات (تعويضات على منتجات مختلفة).

الباب الثاني : تخصيصات السلطات العمومية : تعبر عن نفقات المؤسسات العمومية السياسية كالمجلس الدستوري ، ومجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني والوزارات.

الباب الثالث : نفقات خاصة بوسائل المصالح: تمثل المخصصات المالية التي تضمن سير المصالح و الموظفين (الأجور ، المنح ، المعاشات ، النفقات الاجتماعية)، معدات ، أشغال الصيانة إعانات التسيير.

الباب الربع : التدخلات العمومية: هي نفقات تحويلية وتشمل التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية) النشاط الدولي (مساهمات دولية) ،النشاط الثقافي و التربوي (المنح المدرسية) ،النشاط الاقتصادي (دعم) ،إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية و الاقتصادية) ،النشاط الاجتماعي (التضامن) ،إسهامات اجتماعية (مساهمة في صناديق المعاشات).

2- **نفقات التجهيز:** تسمى بميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار،لطابعها الاستثماري الذي يزيد من إجمالي الناتج الوطني ،فهي تتصف بالإنتاجية التي تسهم في ثروة الدولة ،و تضم ثلاث أبواب هي[3] :

- ❖ الباب الأول :الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة
- ❖ الباب الثاني :إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة
- ❖ الباب الثالث: نفقات رأسمالية أخرى

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ..العدد رقم 28 سنة 1984 . القانون رقم 17/84 المؤرخ في 07/07/1984 والمتضمن القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ..العدد رقم 28 سنة 1984 .مرجع سبق ذكره.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد 28 ،سنة 1984 مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني : تطور النفقات العمومية في الفكر الاقتصادي

المطلب الأول : النفقات العمومية في المذهب الكلاسيكي والنيوكلاسيكي

أولا : النفقات العمومية وفق التحليل الكلاسيكي : نادى الكلاسيك بضرورة تحجيم النفقات العمومية وحصرها في أضيق الحدود[1] بعد التضارب الشديد الذي شهدته فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد من عدمه، إذ رأى التجاريون أنه لا مفر من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من المعادن النفيسة كالذهب والفضة من خلال خلق الفرص المناسبة لزيادة الصادرات وتحقيق الفائض في الميزان التجاري[2]

كما آمن الكلاسيك بحيادية النفقات العامة و غياب الآثار الاجتماعية الاقتصادية لها، فضلا عن أولويتها وهو ما يستوجب ضبطها قبل البحث الإيرادات اللازمة لتغطيتها ، ومما يجدر ذكره هو غياب موضوع النفقات العامة في دراسات الكلاسيك ،إذ لم يهتم هؤلاء كثيرا من آثارها وطبيعتها .

وحصر مفكرو هذه المدرسة ومن روادهم أدم سميث دور الدولة في الحراسة أي حماية الحدود ، والتكفل بالأعمال العامة [3]، أما الحياة الاقتصادية فإنها تنظم بشكل عفوي من خلال جو تنافسي يعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب وفي هذا الإطار لخص آدم سيمث النفقات العامة في تلك المتعلقة ب :

01- نفقات المرافق العامة ،التي قسمها إلى: النفقات التي تسهل التنقل، الحركة التجارية والنشاط الاقتصادي كالطرق ، الجسور والموانئ 'والنفقات المتعلقة بتكوين الشباب ما يسهم حسب وجهة نظره في زيادة رقي المجتمع على جميع الأصعدة في المدى القصير من خلال المستحقات المفروضة على الطلبة أو المدى البعيد من خلال مكاسبهم المعرفية .

02- نفقات الدفاع :هي مجمل ما ينفق في حماية الحدود من الأخطار الخارجية والداخلية

03- نفقات العدالة : المبالغ التي ترصد للحفاظ على حقوق الأفراد غير أن جورن سيتاوارت ميل ذهب إلى أبعد من ذلك ، إذ جعل التدخل الحكومي في أدنى مستوياته[4] ، فلخص دور الدولة في وضع القوانين واستحداث الأنظمة الرامية إلى عدم تهرب الأشخاص من التزاماتهم ، حتى تحمي إنتاجهم وممتلكاتهم إضافة إلى ديفيد ريكاردو الذي لم يبتعد كثيرا عن توجهات أدم سميث بل اظهر أن زيادة الإنفاق العام

---

[1] عبد الكريم صادق بركات – علم المالية العامة – مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1981 ، ص 177.

[2] عبد المطلب عبد المجيد ، السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي (تحليل كلي) .مجموعة النيل العربية ، القاهرة ص 39.

[3] عبد الرزاق فارس ، الحكومة والفقراء والإنفاق العام ، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة أولى ، بيروت 1979 .ص 22 ص -23.

[4] حمدي عبد العظيم ، السياسات المالية والنقدية : دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2007 .ص 205.

يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الإنفاق الخاص ،كما بين أن مجمل النفقات تمثل عبئ على الدولة ينتج عنه تراجع الدخل الإجمالي ، لذلك يستوجب الحد منها ما لم تكن أساسيا[1].

ثانيا :النفقات العمومية وفق التحليل الماركسي

إن قيام الدولة الاشتراكية التي تعتمد على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج من طرف الدولة سمح لهذه الأخيرة أن تنعت بالمنتجة[2] ، ما أدى لظهور التخطيط المالي وعليه تقوم المالية العامة في النظام الاشتراكي على :

- النفقات العامة : تسعى الدولة الاشتراكية من خلال النفقات العامة إلى تحقيق أهداف استثمارية وغير استثمارية ،الشيء الذي يؤدي إلى زيادتها نسبة إلى الدخل الوطني .
- الموازنة العامة : تبين الموازنة العامة إيرادات ونفقات الدولة .

إن الدولة في الفكر الماركسي تتدخل لإحداث التوازن بواسطة :

- ✓ نفقات الميزانية : هي نفقات استثمارية أي الإنفاق على النشاط الإنتاجي
- ✓ نفقات الخدمات العامة: هي مجمل الخدمات على الخدمات (نشاط غير إنتاجي)كالضمان الاجتماعي والتعليم .

ثالثا : النفقات العمومية وفق التحليل النيوكلاسيكي

جاءت نظرة المدرسة النيوكلاسيكية للنفقات العامة كرد فعل على الماركسية ، حيث يرى ساي جاءت نظرة المدرسة النيوكلاسيكية للنفقات العامة كرد فعل على الماركسية ، حيث يرى ساي (أن كل نفقة تزيد عن مستواها تشكل إسرافا أو تبذيرا[3])، لذلك وجب التحديد الدقيق للنفقة العامة حسبهم وحصرها في الضروريات كتوفير الأمن والخدمات العامة لأن كل ما يزيد عنها يعتبر حملا إضافيا سواء على عاتق الدولة من خلال إسهامهم في الإيرادات عن طريق الاقتطاعات والضرائب

المطلب الثاني :النفقات العامة وفق التحليل الكنزي

خلال الفترة الممتدة بين 1929 و 1932 عرف الاقتصاد العالمي أزمة حادة من مظاهرها وصول معدلات البطالة في بعض البلدان إلى أكثر من 25% و انخفاض الإنتاج القومي بها إلى النصف أو الثلث[4] ،مما أدى إلى تكذيب أفكار المدرسة الكلاسيكية المؤمنة بقدرة السوق على تحقيق التوازن .

---

[1] حمدي عبد العظيم ، مرجع سبق ذكره ص 202.
[2] محمد سعيد فرهود ،مبادئ المالية العامة ، (ج 2) جامعة حلب ،سوريا ،1982، ص 29.
[3] رياض الشيخ- المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية – دار النهضة العربية ، مصر ، 1956 ص 108.
[4] عبد الرزاق فارس ،مرجع سبق ذكره ص 26

من تلك الأزمة برزت أفكار جون مينارد كينز وأسس نظريته سنة 1936 التي تنتقد قانون ساي القائل أن العرض يخلق الطلب خاصة و الأفكار الكلاسيكية عامة [1] ،فبالنسبة له المشكل ليس مشكل منافذ أو تصريف الإنتاج ،إذ ليس من المعقول أن الإنتاج يخلق منافذ تصريف المنتجات ،و إلا لما حدثت الأزمات المذكورة التي كان سببها نقص المنافذ و ليس نقص الإنتاج بحد ذاته[2].

إذ أشار إلى إمكانية تجاوز الأزمة مادامت تقتصر على نقص الطلب و ذلك بدفعه عن طريق :

- زيادة القدرة الشرائية لذوي الدخول الضعيفة ،نتيجة ارتفاع ميلهم الحدي للاستهلاك .
- ضرورة تدخل الدولة و تحولها من الدولة المحايدة حسب الكلاسيك إلى الدولة المتدخلة ،قصد تصحيح عدم التوازن من خلال السياسات المالية[3] ، لعدم إيمانه بفكرة اليد الخفية .

حيث يمكن للدولة حسب كينز أن تحصل على إيرادات و تقوم بإنفاقها ،كما يمكنها ممارسة الادخار و الاستثمار ،غير أن هذا التدخل وجب حدوثه بصفة غير مباشرة عن طريق السياسة المالية حتى يتم تجنب مظاهر الفوضى التي عرفها النظام الرأسمالي ، فالدولة قادرة على تغيير مستوى إراداتها من الضرائب لتغيير مستوى إنفاقها على شراء السلع و الخدمات.

و لتحديد أثر النفقات العمومية يمكن اعتبار النموذج البسيط التالي المعبر عن التوازن بين العرض و الطلب الكليين:[4]

$$Y = C + I + G \dots\dots (01)$$

حيث:

Y: يمثل الدخل الوطني 'C : يمثل الاستهلاك الخاص 'و I : يمثل الاستثمار 'G : يمثل الإنفاق الحكومي .

كما يمكن كتابة الاستهلاك كدالة خطية في الدخل :$C=a+bY_d$

حيث أن Y_d : يمثل الدخل المتاح بعد دفع الضرائب

والتحصل على المدفوعات التحويلية ، يمكن كتابتها على الشكل التالي :

$$Y_d=-\alpha+(1-t)Y+R....1$$

حيث أن :t : يمثل الضريبة على الدخل 'R : المدفوعات التحويلية كاللاعنات والمنح.

---

[1] رياض الشيخ ،مرجع سبق ذكره ص 108

[2] رفعة المحجوب ،مرجع سبق ذكره ص 108

[3] مجيد ضياء ،النظرية الاقتصادية ،التحليل الاقتصادي الكلي ،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ،1999 ص 65

[4] عبد الرزاق فارس ،مرجع سبق ذكره ص26

α :تمثل الدخل المتاح حتى لو كان الدخل مساويا للصفر ،كالضريبة على العقارات .

لكل من الضرائب والإنفاق العام تأثير على الاقتصاد ، إذ أن زيادة الضرائب يخفض من حجم الدخل الكلي ، غير زيادة الإنفاق الحكومي يرفع من الدخل الكلي عن طريق أثر المضاعف .

وبتعويض العلاقتين 02 و03 في 01 تعطي معادلة توازن الدخل القومي بالشكل التالي :

$$Y = \frac{1}{(1 - b + b.t)}(a - \propto . b + b.R + I + G)$$

كما يعطى مضاعف الإنفاق الحكومي الناتج عن تغير الإنفاق العام بالعلاقة التالية :

$$\frac{dY}{dG} = \frac{1}{(1 - b + b.t)}$$

أما إذا حدث تغير متساوي ومتزامن لكل من الضريبة والإنفاق الحكومي فإن الأثر سيكون كالتالي :

$$dY = \frac{\partial Y}{\partial G} DG + \frac{\partial Y}{\partial Z} d \propto = \frac{1}{(1-B)} + \frac{-B}{(1-B)} = \frac{1-B}{1-B} = 1$$

هذا ما يعرف بنظرية «havelmo Glyting » للميزانية المتوازنة[1] ، إضافة إلى سياسة الموازنة التي جاء بها « Goner Myrdal » في مطلع الثلاثينيات لمكافحة تقلبات لأنها تحقق عجزا خلال فترة الركود ،وفائضا خلال فترة الإنعاش الاقتصادي وتوازنا خلال المدى الطويل .

معناه أن الزيادة المتساوية في الضرائب والنفقات العمومية تؤثر على الدخل الوطني ، مثل ما تظهره المعادلة السابقة (قيمة المضاعف تساوي الواحد أي أن التغير في الدخل القومي مساو للتغير في الإنفاق العام)، غير أن التحليل الكنزي أهمل البحث في مصادر الإنفاق العام رغم إشارته لتأثير مضاعف الإنفاق على الدخل الوطني ، علما أن النفقات العمومية تمول عن طريق الضرائب ، الدين العام (الاقتراض) أو خلق النقود ، كما تجدر الإشارة أن زيادة الإنفاق دون خلق النقود يؤدي بمصادر التمويل الأخرى إلى الانخفاض ، ما يدفع بالإنفاق الخاص إلى التراجع إلى درجة أن تصبح الزيادة في الإنفاق الكلي ضئيلة أو منعدمة ، أي أن تمويل النفقات العمومية من الضرائب أو الاقتراض ما هو إلا تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام [2].

المطلب الثالث : النفقات العمومية وفق التحاليل الجديدة في الفكر الاقتصادي.

تطورت الصراعات النظرية المتعلقة بالمفهوم النفقة العمومية ودورها منذ أواخر الستينات لإبرازها يكمن التطرق إلى ثلاث مذاهب هيمنت على الفكر الاقتصادي المعاصر وهم:

[1] عبد الرزاق فارس ، الحكومة والفقراء والإنفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها لاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية) الطبعة الاولى ، بيروت 1979 ، الصفحة 25 .

[2] عبد الرزاق فارس .مرجع سبق ذكره ص 25 .

أولا : النقديــون : ظهرت بوادر أزمة خانقة في أواخر الستينات وبداية السبعينات ، في شكل بطالة مرتفعة وتضخم شديد ما أدى إلى أفكار مناهضة للاقتصاد الكلي الكنزي وعليه فالظهور المتزامن لحالة الركود الكبير للنشاط الاقتصادي والتضخم صاحبه ميلاد مفهوم جديد يسمى بالتضخم ألركودي (Stagflation) الذي جاء نتيجة سياسات كنزية قصيرة المدى معتمدة على إنفاق موسع أدى إلى عجز في الموازنة .

أين قوبل العجز الكنزي في حل الأزمة ، بالأفكار التيار النقدي ممثلة في النقاط التالية [1]:

- ❖ تقليص دور الدولة وإطلاق قوى السوق.
- ❖ التقليل من الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمارات العامة وإعانة الفقرات .
- ❖ تشجيع القطاع الخاص من خلال تخفيض الضرائب .
- ❖ خصخصة القطاع العمومي .
- ❖ رفع سعر الفائدة بالنسبة للدائن والمدين على حد سواء.

إذ يعتقد النقديون أن الإنفاق والتوسع فيه يؤدي إلى التضخم لبطئ ظهور السياسة المالية خاصة إذا تزامن هذا التوسع مع حالة من الازدهار الاقتصادي تتطلب إتباع سياسة انفاقية انكماشية ، فضلا عن عدم إيمانهم من تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى العام عن طريق الضرائب ، وحجتهم في ذلك كفاءة القطاع الخاص في تسيير تلك الموارد بدلا من تبذيرها عن طريق الدولة بشكل نفقات غير منتجة [2].

كما نادي أنصار المذهب النقدي لسياسات التحكم في النظام الاقتصادي من خلال عرض النقود إذ يعتقدون أن نجاعة السياسة المالية تتوقف على تمويلها بخلق النقود.

ثانيا : المدرسة الكلاسيكية الجديدة .ساير أنصار هذه المدرسة النقديين في موقفهم من تدخل الدولة واعتبر أن هذه الأخيرة هي سبب حدوث الأزمة من خلال توسعها في الإنفاق ما أدى الى عجز الموازنة .

ولعل أهم ما ميز أصحاب هذا التيار النظرة الجزئية للاقتصاد ، ما يظهر جليا في أعمال ميث (muth) .سنة 1961 خاصة نظرية التوقعات الرشيدة[3].

---

[1] عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية : دراسة النظام الجزائري، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر 1995 ص 22 و23

[2] محمد تاتي ، أثر سياسة الإنفاق العام على الاستثمار الخاص ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2010 ، ص 59.

[3] محمد إبراهيم طه السقا ، (التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة من 1990 -1995 ، كلية التجارة وادراة الأعمال –جامعة حلوان ، ص 03.

ففي إطار نظرية التوقعات الرشيدة،اعتبر رواد الاقتصاد الكلاسيكي الجديد أن النفقات العمومية مترابطة بسياسة إصلاحية إلى حين تعديلها مستقبلا لرفع الاقتطاعات الضريبية ، وعليه يقوم الأعوان الاقتصاديون بادخار جزء من فائض الدخل لمواجهة الأعباء المستقبلية.

كما أعاد بارو سنة 1974 نظرية التكافؤ لريكاردو إلى الواجهة حيث ساوى بين القرض العمومي والضرائب كمصادر لتمويل العجز الحكومي ، لأن الأعوان الاقتصاديون هي تتحمل عواقب الاقتراض العمومي بمرور الوقت لأن العبء الضريبي يصبح مؤخرا .

وأضاف أن عجز الميزانية الممول من طرف الاقتراض لا ينتج عنه أثار إصلاحية كما أشاد بذلك الكنزيون ، بمعنى أنه كل نفقة عامة تعوض بسرعة من طرف الادخار ما يفشل كل محاولات الإصلاح .

بالإضافة إلى لوكاس الذي أشار إلى ضرورة معرفة تغير توقعات الأعوان الخاصة حتى يتسنى للسلطات العمومية تقدير حجم الإنفاق في مجاله المشهور (Acritique Econometric Poliy Evaluation) إذ للتوقعات الرشيدة أهمية بالغة للنماذج الاقتصادية الكلية ، فالمعالم المقدرة انطلاقا من المعطيات السابقة تسمح بتوجيه السياسة الاقتصادية بدلا من صناعتها .

ثالثا : الاقتصاد الكنزي الجديد: مع تطور الفكر الاقتصادي وخاصة مع نهاية الثمانيات ظهر تيار يعرف بالاقتصاد الكنزي الجديد حيث يبني أنصار هذا المذهب تحليلاتهم على فكرة أن الاقتصاد الجزئي يتهيأ انطلاقا من الاقتصاد الكلي ،أما اختلال هذا الأخير ففسر بعجز السوق على عكس الكلاسيكيين الجدد الذين ينطلقون من الجزء إلى الكل .

كما آمنوا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ،لأن الليبرالي لم يتمكن من حل مشكلتي التشغيل والبطالة رغم قدرته على إعادة الاعتبار للتوازن النقدي ، ردع التضخيم وتقوية تنافسية المؤسسات .

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي كأحد عناصر الطلب الكلي.

المطلب الأول : الآثار الاقتصادية المباشرة:

هي التغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية ، نتيجة تطبيق الدولة لسياسة إنفاقية عامة قصد التأثير في الإنتاج والاستهلاك الوطنيين أو توزيع الدخل، المستوى العام للأسعار أو التشغيل بغية تحقيق التوازن الاقتصادي.

أولا : **على الإنتاج الوطني :** تؤثر النفقات العامة مباشرة (إيجابا أو سلبا) على الإنتاج الوطني (الذي يعني مجموع القيم المضافة المتولدة على النشاط الإنتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية محددة ، كما يقصد به مجمع السلع والخدمات المنتجة خلال السنة والتي يمكن تقييمها نقدا[1]) إن على رغبة وقدرة الأفراد في العمل[2] ، الادخار ، الاستثمار أو على انتقال عناصر الإنتاج وتحويلها إلى مكان أخر.

1/ أثر النفقة العمومية على رغبة وقدرة الأفراد على العمل ، الادخار والاستثمار: كما يمكن للإنفاق العام أن يمس بقدرة الأفراد على العمل باعتبارهم عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج التي تسعى السلطات العامة كما وكيفا ، من خلال رفع النفقات المتعلقة بتحسين قدراتهم الذهنية والجسمية وتأمينهم ضد المخاطر المستقبلية[3] عن طريق دعم قطاعات التعليم ، الصحة، التأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي والحرص على إرساء العدالة، فإذا زاد استعداد الأشخاص للعمل ارتفعت بالضرورة إنتاجيتهم ما ينعكس إيجابا على الإنتاج الوطني.

وعليه تتطور دخول الأفراد نتيجة تحسن أدائهم الإنتاجي ، ما يقوم لرفع الادخار النفقات المباشرة والغير مباشرة ، إضافة إلى ذلك يكمن للنفقات العامة الاستثمارية كان تمنح الدولة امتيازات وإعانات للقطاع الخاص أو العام أن تحسن وتوسع المناخ الاستثماري ، فتتكون رؤوس الأموال التي تؤدي لزيادة القدرات الإنتاجية .

2/ أثر النفقة العمومية على انتقال عناصر الإنتاج وتحويلها: تؤدي النفقات العامة أيضا لانتقال عناصر الإنتاج من فرع إنتاجي لأخر أو من مكان لأخر ، نتيجة ضرورات ظرفية أو أبعاد تنموية كتحويل عناصر الإنتاج من قطاعي الزراعة والصناعة مثلا إلى ميدان الإنتاج الحربي في حالة الحروب[4] ، أو زيادة أهمية القطاع العام وتوجيه إنتاج القطاع الخاص بغرض تشجيع إقامة صناعات جديدة[5]

---

[1] عبد الكريم صادق بركات – الاقتصاد المالي – جامعة دمشق – سوريا 1993 ص 302.
[2] تبعا لحجم الطلب الفعال ، توفر العوامل الإنتاجية كرأس المال ، القدرات التنظيمية والموارد الطبيعية .
[3] محمد سعيد فرهود – مبادئ المالية العامة - (ج1) ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، حلب 1978 ص 103-104.
[4] عبد الكريم صادق بركات-مرجع سبق ذكره ص 322.
[5] السعيد عبد المولى – مرجع سبق ذكره ص 151.

كما تستطيع الدولة ما ينفق على الشؤون الصحية، التعليم والمشروعات العمرانية في المناطق الفقيرة أو النائية غير المستغلة ، فيؤدي ذلك إلى كفاية سكانها وزيادة مقدرتهم على العمل والادخار، ما قد يغري هؤلاء لاستثمار رؤوس أموالهم فيها وبالتالي انتقال عناصر الإنتاج لمثل هاته المناطق وعليه يكمن للنفقات العمومية أن تسبب انتقال عوامل الإنتاج من منطقة لأخرى داخل الإقليم الواحد[1]

ثانيا: على الاستهلاك الوطني : عن طريق الزيادة الأولية في الطلب، إما بطلب الدولة لسلع وخدمات قصد استهلاكها نتيجة رفع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ، أو زيادة طلب الأفراد بغرض إشباع رغباتهم الاستهلاكية المتزايدة والناجمة عن النفقات التي توزعها الدولة على شكل أجور وتحويلات[2].

1/ أثر نفقات الاستهلاك الحكومي : تقوم الدولة بالإنفاق العام مقابل الحصول على سلع استهلاكية بغرض إشباع الحاجات العامة أو توفير حاجات استهلاكية مثل الأمن ، التعليم والصحة ، ما يدفع بالاستهلاك الوطني إلى الارتفاع[3].

كما يكمن لها أن توزع سلع وخدمات مجانا أو بمقابل جزئي ، وهو ما يراه البعض تحويلا للاستهلاك من الأفراد إلى القطاع العام الذي لا يؤثر على الاستهلاك الوطني، بل يستطيع هذا النوع من الاستهلاك أن يؤثر على هيكلة الاستهلاك الوطني بتحفيز الحصول على سلع مقابل تهميش أخرى وبالتالي على التشغيل والأسعار[4].

غير أنه من المنطقي أن إنفاق الأموال العامة من أجل الحصول على السلع الاستهلاكية، بغض النظر عن نوعها أو الفائدة المرجوة منها يرفع من الاستهلاك العام.

2/ أثر نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد[5]: تدفع الدولة مقابل ما يقدمه موظفوها وعمالها مرتبات ومعاشات توجه جزئيا أو كليا إلى إشباع الحاجات الاستهلاكية من سلع وخدمات ، أي من مداخيل الأفراد تصرف لزيادة الاستهلاك الفردي ومن ثم الاستهلاك الوطني (أثر المضاعف).

كما يمكن للدولة أن تحفز بعض الصناعات عن طريق إعانات اقتصادية ، تؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وتراجع الأسعار، أي زيادة المداخيل الحقيقية للمستهلكين وبالتالي زيادة الطلب الفردي والكلي.

ثالثا: على المستوى العام للأسعار والتشغيل: تستطيع النفقات العمومية أن تمس بالمستوى العام للأسعار وكذا التشغيل بالطريقة التالية:

---

[1] عبد المنعم فوزي – المالية العامة والسياسة المالية – دار النهضة العربية للطباعة والنشر –بيروت 1972، ص 59.
[2] عادل أحمد حشيش –أساسيات المالية العامة – دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1996 .ص 116.
[3] نفس المرجع السابق ص 116.
[4] حسين مصطفى مرجع سبق ذكره ص 30.
[5] عادل احمد حشيش مرجع سبق ذكره ص 117.

1/ أثر النفقات العمومية على مستوى الأسعار[1]: لم يعد تحديد الأسعار مقتصرا على السوق بفعل قوى العرض والطلب ، حيث أصبحت الدولة مخيرة بين تدخلها التلقائي أو المطالب به في قطاعات معينة لتحديد المستوى العام للأسعار.

إذ يتم ذلك مباشرة من خلال تدخل الدولة باستعمال الوسائل المتوفرة لديها في إطار برامجها الاتفاقية بواسطة رفع المنح والإعانات أو الإشراف المباشر على الإنتاج وكذا تطبيق السياسة الضريبية النقدية والائتمانية بالإضافة إلى السياسة الأجرية ، كما يمكنها التأثير على العوامل المحددة للأسعار أي العرض والطلب كتوجيه المستهلك والمنتج بواسطة الحملات الإعلانية.

سعيا منها على المحافظة على استقرار الأسعار وفق الوضعية الاقتصادية بتطبيق سياسة تهدف إلى الحد من ارتفاع الأسعار في حالة التضخم ، أو خفضها في حالة الانكماش والكساد.

2/ أثر النفقات العمومية على التشغيل[2]: مما لا شك فيه أن للإنفاق العام دور رئيسي في تحقيق العمالة وزيادة التشغيل سواء بدعم القطاع الخاص ، إقحامه في الحياة الاقتصادية وتطويره قصد امتصاص البطالة أو اللجوء إلى المشروعات العامة لنفس الغرض.

إن الإنفاق العام الحكومي على الاستثمار، الاستهلاك وصافي ما في حوزة الأفراد من أصول هي من أهم أنواع الإنفاق تأثيرا على حجم التوظيف ،إذ أن العلاقة بين حجم الإنفاق العام وحجم التوظيف طردية، هذا ويؤثر الإنفاق الحكومي في التوظيف عن زيادة أو نقص الطلب الفعال فزيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الإنفاق الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات مما يزيد من حجم التوظيف، غير أنه لو حدث انخفاض في حجم الإنفاق الخاص مع زيادة في الإنفاق العام لتقلص حجم التوظيف[3]، لأنه في الحالة الأخيرة عند استخدام الدولة للأفراد في مشروعاتها لا يعني أنها تخلق وظائف،بل تعمل على تحويل الموارد وخاصة البشرية منها من القطاع الخاص إلى العام نتيجة إغرائهم بالتحفيز الذي تمنحه.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير مباشرة.

تتجلى الآثار غير المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك والإنتاج من خلال أثري المضاعف والمعجل أو ما يعرف على التوالي بالاستهلاك المولد والاستثمار المولد[4]،زيادة على تأثيرها في إعادة توزيع الدخل الوطني.

---

[1] عبد الكريم صادق بركات –مرجع سبق ذكره ص 334-335.
[2] حمدي أحمد العناني – مرجع سبق ذكره .ص 186.
[3] عبد المنعم فوزي – مرجع سبق ذكره ص 59.
[4] باهر معلم علتم ،اقتصاديات المالية العامة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح 1998، ص 76.

إذ تؤثر النفقات العامة مباشر على الاستهلاك وغير مباشر على الإنتاج بفعل أثر المضاعف، عير أنها تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج وغير مباشر على الاستهلاك بفعل أثر المعجل.

أولا: أثر النفقات العامة من خلال أثر المضاعف[1]

يعتبر كينز أو من أشار لمبدأ المضاعف، إذ تعرف العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار، غير أن فكرة المضاعف وتحليل أثره لا ترتبط حصريا بالاستثمار في الفكر الاقتصادي الحديث بل يمكن أن تتعداه إلى ظواهر اقتصادية أخرى كالاستهلاك أو الإنفاق العام.

حيث عمد كينز لتحليل أثر الاستثمار[2] على الاقتصاد الوطني ومن ثم على الاستهلاك ،(على اعتبار أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني لا بمقدار الزيادة الأولية في الاستثمار بل بكميات مضاعفة تضاف إلى تلك الزيادة الأولية، ما ينجر عنه زيادة النفقات الاستهلاكية[3]

وتستمر الحلقة من خلال ما يعرف بدورة الدخل.

الإنتاج ← الدخل ← الاستهلاك ← الإنتاج

إن المضاعف يبين النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق، ويعطى بالعلاقة التالية :

$$M = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{(1 - PmC)}$$

حيث أن M: تمثل مضاعف الاستثمار، PmC : تمثل الميل الحدي للاستهلاك لدالة الاستهلاك الكلية.

G: تمثل الإنفاق الحكومي.

ومن الملاحظ أن المضاعف يرتبط طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وعكسيا بالميل الحدي للادخار ،لأنه من الناحية النظرية[4]:الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار =الواحد الصحيح (1) وعليه :

الميل الحدي للادخار = 1 ـ الميل الحدي للاستهلاك، فيصبح المضاعف كالتالي:

$$M = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{PmS}$$

حيث أن PmS : تمثل الميل الحدي للادخار لدالة الادخار الكلية.

كما يمكن توضيح ذلك بيانيا من خلال منحنى سوق السلع والخدمات (IS) .

---

[1] رفعت المحجوب ، الطلب الفعلي ، دار النهضة العربية .القاهرة 1984 .ص 103-108.

[2] على اعتبار أن الاستثمار هو المتغير الرئيسي حسب كينز .

[3] رفعت المحجوب ، مرجع سبق ذكره ص 106.

[4] عبد الكريم صادق بركات ، مرجع سبق ذكره ص 314.

عند التوازن العرض الكلي يساوي الطلب الكلي:

$$Y = C + I + G + \Delta S$$

حيث أن : Y تمثل الدخل، C : الاستهلاك ، I: الاستثمار، G : الإنفاق الحكومي، ΔS : صافي الصادرات

عند زيادة الإنفاق الحكومي بالمقدار ΔG ، فمن منحنى IS سينتقل إلى اليمين (IS') ويرتفع الدخل Y_0 إلى Y_1 حيث أن: $Y_0 + \Delta Y = Y_1$.

وعليه : $\Delta Y = M.\Delta G$

أي كلما ارتفع الميل الحدي للاستهلاك زادت قيمة مضاعف الاستثمار فزاد الدخل الوطني.

الشكل رقم (01): منحنى التوازن في سوق السلع و الخدمات

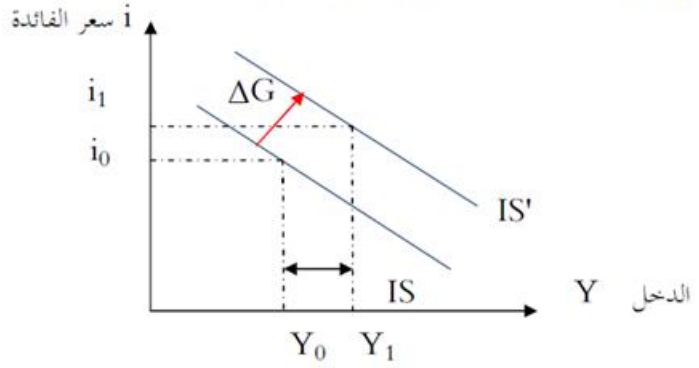

المصدر: Bec.F, "Analyse macroéconomique", édition la découverte, France, 2000, P 46.

ثانيا: أثر النفقات العامة من خلال أثر المعجل[1]:

إذا كان اهتمام كينز قد أنصب مبدأ المضاعف الذي يقيس عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة الزيادة في الإنفاق الاستثماري، فإن اهتمام كل من كلارك، روبنسون وهارود قد اتجه نحو مبدأ المعجل الذي يقيس عدد مرات تضاعف الاستثمار نتيجة زيادة الدخل الوطني .

يمكن شرح أثر المعجل انطلاقا من المعادلة التالية : $K_t = v.Y_t$

وبالتالي التغير في مخزون رأس المال يعطي بالعلاقة التالية :

$$\Delta k = K_t - K_{t-1} = v.Y_t - v.Y_{t-1} = v(Y_t - Y_{t-1}) = v\,\Delta k$$

وبما أن الاستثمار الصافي ماهو إلا التغير في مخزون رأس المال فإن:

$$I_t = \Delta Kt = v.Y_t$$

[1] مايكل أبد جمان ، الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة (ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور)، دار المريخ للنشر،الرياض ،1988،ص 457 -462.

فزيادة الإنفاق العام تؤدي لارتفاع الدخل الوطني ومن ثم قصد زيادة الاستثمار استجابة للاستهلاك الصافي.
غير أن أثر المعجل يرتبط بتقديرات منتجي السلع الاستهلاكية اتجاه الطلب المتوقع من ديمومته أم أنه طلب مؤقت لا يدفعهم إلى زيادة حجم استثماراتهم، كما أنه يتوقف على الأسلوب الفني للعملية الإنتاجية واختلافه من قطاع لأخر بالإضافة إلى مستوى القدرات الإنتاجية ومدى توفرها، فضلا عن مخزون السلع الاستهلاكية فإذا توفر هذا المخزون حد من أثر المعجل.

ثالثا : أثر النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل:

إذ يقصد بتوزيع الدخل الحجم والكيف الذي يوزع به الدخل بين مختلف وشرائح وطبقات المجتمع، فقد تؤدي النفقات العامة إلى حصول بعض الأشخاص على أموال باعتبارهم مساهمين في تكوين الدخل وهذا ما يعرف بالتوزيع الأولي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك على حد سواء.
كما يمكن أن تعمل النفقات التحويلية على إعادة توزيع الدخل، أي توزيع الدخل على الإفراد باعتبارهم مستهلكين وهوما يعرف بالتوزيع النهائي الذي يؤدي الى زيادة الاستهلاك.

المبحث الرابع: أسباب زيادة النفقات العامة وترشيدها.

المطلب الأول: أسباب زيادة النفقات العامة.

إن ظاهرة تزايد النفقات العامة أصبحت من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة وبمختلف الدول وذلك نتيجة تطور دور الدولة، و ازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وترجع هذه الزيادة إلى عدة أسباب كالتالي:

أولا :أنواع ازدياد النفقات العامة: اهتم العالم الاقتصادي" أدولف فاغنر"،بدراسة التطور المالي للدولة وبعد أن درس حجم النفقات العامة للعديد من الدول الأوروبية وخلص إلى قانون زيادة النفقات العامة،فحسب رأيه أن النشاط الحكومي يزداد كما ويتعدد نوعا بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان،فنفقات الدولة حسية تزداد بازدياد تدخلها في خدمة الأفراد.

1- الزيادة الحقيقية: يقصد بالزيادة الحقيقية زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات[1]،وأن هناك توسعا في حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع أو تحسين مستوى الخدمات العامة القائمة ، فيكون النمو الحقيقي للإنفاق العام هو التغير النقدي لتلك الزيادة في حجم الخدمات العامة ونوعيتها[2] ، وهناك زيادة حقيقية مطلقة وأخرى نسبية كما يلي[3]:

1.1- الزيادة الحقيقية المطلقة: تعني أن حجم النفقات العامة يزداد عام إلى أخر،حيث ظهرت أرقام في بعض ميزانيات الدول أكدت على زيادة الإنفاق العام مثل، الولايات المتحدة الأمريكية إذ زاد الإنفاق العام بمقدار 400 ضعف ما كان عليه في الثمانين عام الأخيرة، وفي بريطانيا ازدادت أرقامه من 230 مليون جنيه إسترليني من سنة 1990 إلى 58506 ملايين جنيه استرليني عام 1976 ، ونجد في بعض الدول النامية كان هناك زيادة مطلقة في حجم الإنفاق ففي مصر بلغت النفقات العامة 10.8 مليون جنيه في عام 1900ارتفعت لتصل إلى مليون جنيه في سنة 1980.

2.1- الزيادة الحقيقية النسبية: فتعني الزيادة المطلقة أنها منسوبة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد، و أهما هي إجمالي الناتج القومي، فلوحظ أن نسبة الإنفاق إلى الناتج القومي تزداد باستمرار ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا بلغت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الكلي ما بين 7- 32 مليون خلال فترة الثمانين.

---

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، لبنان، 1992 ، ص10

[2] محمود حسين الوادي ، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015 ،ص112

[3] محمود الوادي وآخرون، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، طبعة أولى، دار المسيرة، ص 98-99 .

2- الزيادة الظاهرية: تعني أن هناك زيادة في الأرقام النقدية للنفقات العامة، دون أن تكون هناك زيادة رقمية في حجم السلع والخدمات العامة المقدمة من الحكومة[1] أي دون أن يترتب عنها زيادة المنفعة الحقيقية ولا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة[2].

ثانيا :أسباب التزايد الحقيقي والظاهري للنفقات العامة: إن زيادة النفقات العامة الظاهرية والحقيقة ترجع إلى عدة أسباب سيتم عرضها على النحو التالي:

1.الأسباب الحقيقية: إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في السنوات الماضية تشير إلى الزيادة الكبيرة في حجم هذه النفقات والتي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة، وهي أسباب اقتصادية؛ اجتماعية؛ سياسية؛ إدارية ومالية بالإضافة إلى أسباب حربية، نسردها كما يلي:

1.1.الاسباب الاجتماعية [3]: أدى تركز السكان في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات المخصصة للخدمات التعليمية،الصحية، الثقافية، الموصلات، المياه والغاز...، ويرجع ذلك إلى أن متطلبات وحاجات سكان المدن أكبر و أعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم، كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر؛ المرض؛ العجز؛ وغيرها من أسباب عدم القدرةعلى الكسب، وقد نتج عن منح الدولة لهذه الإعانات وتقديم العديد من الخدمات الاجتماعية زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية.

2.1.الأسباب الاقتصادية[4] : إن أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة،زيادة الدخل القومي؛ والتوسع في المشروعات العامة؛ وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (خاصة في حالة الكساد)، فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف و أعباء عامة من ضرائب ورسوم وغيرها،حتى ولو لم تزداد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة النفقات العامة.

---

[1] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص112.

[2] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، لبنان، 1999ص 100.

[3] محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية، 2013 ، ص26 -27.

[4] نفس المرجع السابق.

3.1.الأسباب السياسية[1] : تؤدي بعض العوامل السياسية إلى زيادة النفقات العامة مثل، انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية؛ تقرير مسؤولية الإدارة .فانتشار المبادئ الديمقراطية يجعل الحكومات تميل إلى الإسراف في الإنفاق كما أن نمو دور الدولة ومسؤولياتها تحولها من دولة غير مسؤولة إلى دولة مسؤولة.

4.1 الأسباب الإدارية: لقد أدى تطور وظيفة الدولة و انتقالها من الدولة الحارسة إلى المتدخلة، إلى تضخم الجهاز الإداري بها إلى ازدياد هيئاتها ومؤسساتها و ارتفاع عدد الموظفين والعاملين بها، الأمر الذي يقضي بالضرورة زيادة النفقات العامة.

5.1 الأسباب المالية : لقد ازدادت النفقات العامة في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل ذات صيغة مالية صرفة منها: سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية، بما لها من امتيازات السلطة العامة،ووجود فائض في الإيرادات .

6.1 الأسباب العسكرية[2] : لقد أدى تكرر الحروب و الأزمات بين الدول لفرض الخدمة العسكرية الإجبارية و إلى زيادة الجيش، وقد حصل تقدم هائل في صناعة الأسلحة تبعا للتقدم العلمي والتقني الذي حصل منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن، مع العلم أن هذا التقدم يزداد بصورة مسرعة، ومحاولة أغلبية الدول الحصول على الأسلحة الحديثة بدلا من القديمة، وبالتالي زيادة الإنفاق عليها يزداد بشكل لافت ، وقد أدت الحروب إلى دمار كبير في الكثير من البلدان،فازدادت نفقات التعويضات على المنكوبين ومعاشات التقاعد للمحاربين والأرامل

2. أسباب التزايد الظاهري للنفقات العامة : ترجع الأسباب المؤدية إلى الزيادة العامة للنفقات زيادة ظاهرية إلى تدهور قيمة النقود والاختلاف في طريقة إ عداد الميزانية والحسابات العامة إضافة إلى تغير مساحة إقليم الدولة، وزيادة عدد سكانها في بعض الأحيان.

1.2 تدهور قيمة النقود[3]:وهو من الأسباب المؤدية للزيادة الظاهرية للنفقات، والمقصود بتدهور قيمتها هو انخفاض قوتها الشرائية، مما ينجم عنها نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من قبل، وبمعنى أخر هو ارتفاع أسعار السلع والخدمات، مما يدفع بالدولة إلى دفع قيمة نقدية أكبر من القيمة النقدية التي كانت تدفعها للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات. ومنه هنا فالزيادة ظاهرية، أي لا يترتب عنها أي زيادة في المنفعة الحدية.

---

[1] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة ، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ، ص47

1 حسن عواضة ،عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (دراسة مقارنة)، طبعة أولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013 ، ص33 .

2 لوني نصيرة، ربيع زكريا، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة أكلي محند، البويرة، الجزائر ، ص22.

2.2 التغير في أساليب وكيفية وضع الميزانية[1]: كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، أي تخصيص بعض الإيرادات التي تقوم بتحصيلها لتغطية نفقاتها في الميزانية أقل من حقيقتها، لكن بعد إتباع وحدة أو عموميات الميزانية العامة الذي يوجب ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها دون تخصيص، أدى إلى ظهور نفقات عامة كانت تنفق من قبل ولم تظهر في الميزانية.

3.2 زيادة عدد السكان واتساع مساحة البلاد[2] : يجب أن ننظر إلى النفقات العمومية دائما من حيث صلتها بعدد السكان ومساحة البلاد، فالزيادة في عدد السكان في ومساحة البلاد لابد أن تؤدي إلى زيادة مقابلة في النفقات العمومية،أما اتساع مساحة البلاد فيحدث بضم قطعة جديدة أو الاتحاد بين بلد وأخر، وبالتالي ضم سكان جدد فتزداد النفقات العمومية ازديادا نسبيا لا يكون له الأثر نفسه فيها لو كانت الزيادة مطلقة.

المطلب الثاني : ترشيد النفقات العامة .

اعتبر موضوع ترشيد الإنفاق الحكومي من المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة و ذلك بسبب الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة لتلك الدول مع تزايد الإنفاق العام الذي نتج عن تطور الدول الوظيفي للدولة و تدخلها اعتمادا على كافة الوسائل الممكنة لتحقيق أهداف المجتمع المختلفة، و لذلك فقد أصبحت هناك حاجة ماسة إلى ترشيد الإنفاق العام و أخذ الخبراء الاقتصاديون و الماليون يطالبون الحكومات بإتباع سياسات مالية متوازنة تدعو على ضبط الإنفاق و ترشيده و محاربة التبذير و الإقلال منه.

أ.مفهوم ترشيد الإنفاق العام : يقصد بترشيد الإنفاق العام ،التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع[3] على أنه يقصد بالفاعلية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع، أما الكفاءة فهي علاقة نسبية بين التكلفة و الناتج أو بين المدخلات و المخرجات أي تقنين العلاقة ما بين المدخلات و المخرجات.

كما يقصد باصطلاح ترشيد الإنفاق العام العمل على زيادة فاعلية الإنفاق و بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل و مواجهة التزاماته الداخلية و الخارجية و القضاء على مصدر التبذير و الإسراف إلى أدنى حد ممكن[4].

---

[1] نفس المرجع السابق ،ص 22.

[2] حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش، مرجع سبق ذكره، ص335

[3] محمد عمر أو دوح، ترشيد الإنفاق العام و عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2006 ص 19.

[4] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1999، ص 72.

ب.المجالات الأساسية لترشيد الإنفاق العام في الجزائر: من الضروري أن نفرق في هذا المجال بين النفقات العامة بحسب أغراضها لأجل تطبيق مبادرة الترشيد بصورة فعالة و لذلك يجب التفرقة بين ثلاثة مجالات للإنفاق العام في الجزائر في ميدان الترشيد:

1- **مجال الخدمات العامة:** يتوقف حجم الخدمات العامة على الفلسفة المذهبية السائدة في كل دولة إلا أنه يمكن التأكيد ضمن ترشيد الإنفاق العام في مجال الخدمات على الاقتصاد في نفقة الخدمات ما أمكن مع تحديد التكلفة الدنيا للخدمات العامة بإجراء مقارنات بين تكلفة الخدمات التي تؤديها الحكومة و مثيلاتها التي يؤديها القطاع الخاص.

2- **مجال المشروعات العامة التجارية و الصناعية:** كقاعدة عامة يمكن تنظيم الإنفاق العام المتعلق بهذه المشروعات على أساس الأساليب المتبعة في المشروعات الخاصة مع مراعاة أن الاستعانة بكل من جهاز السوق و الحوافز الفردية على النحو المتبع في حالة القطاع الخاص لتعظيم النفع العام.

ج. خطوات ترشيد الإنفاق العام: إن عملية ترشيد الإنفاق العام و حتى تحقق جملة الأهداف الموكلة لها تتميز بالعمل على تحديد الخطوات التالية:

- ✓ تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية
- ✓ حصر و تحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه للأمن تحديد البرامج التي يجب أن تضطلع بها الدولة و تلك التي يضطلع بها القطاع الخاص مع التمييز في نطاق برامج الإنفاق العام بين برامج الإشباع المباشر و برامج الإشباع غير المباشر.
- ✓ استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع.
- ✓ تخصيص الموارد وفقا لهيكل برامج تحقيق الأهداف مع تفصيل البرامج إلى مكوناتها من برامج فرعية و أنشطة و مهام.
- ✓ إعادة تقييم برامج الإنفاق على فترات وفقا لما يطرأ من تغيرات على أولويات الأهداف وعلى دور كل من الدولة و القطاع الخاص في الاضطلاع بها.
- ✓ وضع برنامج لكل هدف تنوي الدولة تحقيقه خلال فترة زمنية محددة.

الفصل الثاني :الاطار النظري للسكان و النمو السكاني

الفصل الثاني :الإطار النظري للسكان والنمو السكاني

تمهيد:تحتل الدراسات السكانية مكانا مرموقا بين الدراسات الإنسانية في عالمنا المعاصر،و إذا كانت دراسة السكان موزعة بين تخصصات مختلفة من بينها الجغرافيا ،الاجتماع ، علم النفس و الاقتصاد و غيرها ،فإن ثمة علم قائم بذاته يعنى بدراسة السكان و هو علم السكان أو الديمغرافيا.

المبحث الأول : الديمغرافيا و النمو السكاني

المطلب الأول : بعض المفاهيم عن الديمغرافيا

الديموغرافيا هي دراسة السكان من حيث الحجم ،التركيب و التوزيع و أسباب و نتائج التغيرات في تلك الخصائص و هي بذلك تتكون من مجالين أساسيين أحدهما يختص بتركيب السكان و هو يهتم بوصف السكان باستخدام مقاييس مثل الحجم و التوزيع العمري و التوزيع الجغرافي و السلالة و الدين و مستوى الرأسمال البشري و يتضمن المجال الثاني ديناميكية السكان أي التغيرات التي تطرأ على تركيب السكان خلال فترة زمنية معينة ،تحدث إما نتيجة زيادة طبيعية (المواليد و الوفيات) أو زيادة غير طبيعية (الهجرة).أي أنها الدراسة العلمية أو الإحصائية لحجم السكان و توزيعهم و تركيبهم ،بالإضافة الى مكونات التغير السكاني.

و يعرفها "برسا" بأنها دراسة السكان و التغيرات التي تطرأ نتيجة التفاعل بين المواليد و الوفيات و الهجرة.

الفرق بين الديمغرافيا و الدراسات السكانية:

يكمن الفرق في أن الدراسات السكانية تدخل متغيرات غير ديمغرافية في التحليل سواء كانت متغيرات تابعة أو مستقلة مثل التعليم ،الصحة ،الدخل ،و الخصائص السكانية ،بينما الديمغرافيا فتستخدم المتغيرات المتعلقة بالسكان وحدها في تفسير الظواهر السكانية أو الديمغرافية .[1]

و يرى بعض علماء الاجتماع أن الديمغرافيا هي اهتمام الإحصاء بدراسة السكان ،فهي تدرس الظواهر السكانية دراسة كمية إحصائية.[2]

---

[1] د. رشود بن محمد الخريف ،السكان المفاهيم و الأساليب و التطبيقات،الطبعة الثانية ،دار المؤيد –المملكة العربية السعودية ، 2008،ص 27،28

[2] د.مصطفى خلف عبد الجواد دراسات في علم اجتماع السكان ،دار المسيرة ،2009 ،ص 06

المطلب الثاني :النمو السكاني ،مفهومه ،عوامله و أسبابه و آثاره

الفرع الأول مفهوم النمو السكاني و حسابه:

أولا: مفهوم النمو السكاني

النمو السكاني هو تزايد عدد السكان بشكل متصاعد خلال فترة زمنية معينة، كما يعني النمو السكاني بأبسط معانيه الفرق بين معدل المواليد و معدل الوفيات. و يعرف هذا الفرق باسم: (معدل الزيادة الطبيعية). فعندما يولد 35 طفلا و تحدث 10وفيات بين كل 1000نسمة سنويا، يتزايد عدد السكان بمعدل 25 لكل 1000 نسمة أو 2.5 % . و السبيل الآخر لفهم معدلات النمو السكاني هو من حيث وقت التضاعف أي– الوقت الذي يستغرقه السكان ليتضاعف عددهم بمعدل النمو الحالي. فإذا كان عدد السكان ينمو بمعدل قدره 2.5 % ،فسيتضاعفون في غضون 28 سنة تقريبا، و هو رقم تحدد قيمته التقريبية قسمة العدد 70على معدل النمو .و لدى حساب تقديرات النمو ماضيا أو حاضرا، لابد من حساب تأثير الهجرة الوافدة و الهجرة إلى الخارج أيضا، و لكن تأثير الهجرة بالنسبة الإسقاطات التي تتجاوز 10 سنين أو ما يناهز ذلك يفترض بأنه معدوم[1] .

ثانيا: حساب النمو السكاني

يخضع السكان لعملية تجديد مستمرة بفعل الولادات والوفيات، والتي يعبر عنها بمقاييس من أنواع مختلفة إلا أن أكثرها شيوعا تستند إلى نمو السكان في فترة بين تاريخين، وتعرف العلاقة التي يحسب بها معدل النمو الطبيعي كما يلي [2]:

$$\text{معدل النمو الطبيعي} = \frac{\text{النمو الطبيعي}}{\text{متوسط عدد السكان}}$$

ويرتبط مفهوم النمو بمسألتين هما النمو الطبيعي (الزيادة الطبيعية) والهجرة، والزيادة الطبيعية هي الفارق بين معدل المواليد والوفيات، وبتعبير آخر تكتب وفق العلاقة التالية[3] :

الزيادة الطبيعية = معدل المواليد – معدل الوفيات

يمكن حساب معدل الزيادة الطبيعية كالآتي: **معدل النمو الطبيعي =معدل الولادات – معدل الوفيات**

---

[1] د. معتز نعيم، النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ترابط وثيق و علاقة متبادلة، مجلة دمشق، المجلد 15، العدد1999،01 ،ص 140 .

[2] رولان برسا، ترجمة حلا نوفل رز الله، الديمغرافيا الإحصائية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، 1993، ص 189

[3] عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الثانية،1996 ،ص205

ولقد عرف مصطفى خلف عبد الجواد الزيادة الطبيعية بأنها " التغير في حجم السكان الناتج عن تزايد (أو تناقص) المواليد عن الوفيات في فترة زمنية معينة. وعندما تبلغ الهجرة الصافية صفرا، فإن معدل الزيادة الطبيعية يتطابق مع معدل النمو السكاني [1]". إذن تعتمد دراسة نمو السكان على مقياس هام هو معدل النمو السكاني، والذي يعد أساسا لدراسة درجة تغير حجم السكان في إقليم ما خلال فترة محددة ويحسب هذا المعدل بطريقتين، إحداهما هي حساب الفرق بين أعداد السكان في تعدادين مختلفين و هي الطريقة الشائعة ، والأخرى هي تقدير معدل التغير من سجلات المواليد والوفيات والهجرة ،باستخدام طريقتي المتوالية العددية الحسابية و الهندسية[2].

❖ **التغير على أساس متتالية حسابية :**

تعتمد هذه الطريقة فقط عندما تكون فترات الدراسة متساوية المدة .و في حالة تعذر ذلك لا بد أن نختار طريقة تزيح آثار الفترات غير المتكافئة، وللقضاء على التحيز بسبب الفترات غير المتكافئة هناك خيار واحد هو متوسط السكان في بداية ونهاية الفترات ،حيث يمكن تقدير عدد السكان في فترة ما تنبؤ لذلك باستخدام هذه الطريقة كما يلي[3]:

عدد سكان سنة معينة = عدد السكان في سنة سابقة + (مقدار زيادة السنة الواحدة × فرق السنوات)

وفق العلاقة التالية $P_n = P_0 + b_n$

❖ **التغير على أساس متتالية هندسية:**

السلسلة الهندسية هي تلك السلسلة التي يكون فيها نمو السكان أو انخفاضه بنفس المعدل خلال نفس الوحدة الزمنية غالبا ما تكون سنة و اذا كان هذا المعدل المتغير هو r. وعدد السكان المبدئي هو P_0 وبعد n من سنوات يكون عدد السكان النهائي هو [4]:

عدد سكان سنة معينة = عدد السكان في سنة سابقة × (1+ معدل الزيادة السنوية)^{ن}

وفق العلاقة التالية: $P_n = P_0 \times P(1+r)^n$

المطلب الثالث : محددات النمو السكاني

يرتبط نمو السكان بمسألتين هما الزيادة الطبيعية و الهجرة.

---

[1] مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 368.

[2] فتحي محمد ابو عيانة ، " دراسات في علم السكان " ،الطبعة الثانية ،دار النهضة العربية ،بيروت،2000 ، ص 49

[3] Jacob S.Siegel and David A.Swanso ،THE METHODS AND MATERIALS OF DEMOGRAPHY ،Londen Elsevier cademic Press ،2004 ،p 258

[4] نفس المرجع السابق ،ص 258

الفرع الأول– الزيادة الطبيعية:تعرف الزيادة الطبيعية بالفرق بين معدل الولادات ومعدل الوفيات وتتأثر الزيادة الطبيعية بالعوامل التي تؤثر في الولادات والوفيات سلبا أو إيجابا، فمعدلات المواليد تختلف باختلاف الظروف البيولوجية من شعب لآخر ،و ترتبط هذه المعدلات بالظروف الاجتماعية و الحضارية و الدينية كالزواج و تعدد الزوجات ، و تتعلق بالرعاية الصحية و درجة الثقافة و العوامل الاقتصادية ، فالمهنة و الدخل و العادات الاجتماعية هي من الأمور المؤثرة في الإنجاب و تحديد معدل الولادات.

$$\text{معدل الزيادة الطبيعية} = \frac{\text{الزيادة الطبيعية خلال السنة}}{\text{اجمالي عدد السكان في منتصف السبة}} \times 1000$$

أو

$$\text{معدل الزيادة الطبيعية} = \frac{\text{عدد المواليد} - \text{عدد الوفيات}}{\text{اجمالي عدد السكان في منتصف السبة}} \times 1000$$

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد الاحياء خلال السنة}}{\text{اجمالي عدد السكان في منتصف السبة}} \times 1000$$

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات خلال السنة}}{\text{اجمالي عدد السكان في منتصف السبة}} \times 1000$$

أولا الخصوبة و المواليد:خصوبة السكان، لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الانجاب في أي مجتمع سكاني، والتي يعبر بعدد المواليد الأحياء[1]، ولا بد أن نميز هنا بين مفهومين، أّولاهما المواليد أو الانجاب الفعليFertility أي حالات الولادة التي تحدث فعلا وينتج عنها مواليد أحياء من النساء، وثانيهما الخصوبة Fecundity و التي تعني القدرة أو إمكانية الحمل، أو الخصوبة الاحتمالية الكامنة بيولوجيا فهي قدرة المرأة بيولوجيا على الحمل، والتي نلمسها في إمكانية إنجاب المرأة إذا تزوجت بشرط تجنب استعمال موانع الحمل[2].

وتعتبر الخصوبة من العناصر الرئيسة لدراسة السكان، ليس لأنها غالبا ما تتفوق على الوفيات والهجرة وبالتالي تصبح المحدد الرئيس لنمو السكان، بل لكونها أيضا أكثر صعوبة في الفهم من الوفيات، ففي حين أن الوفاة حتمية ولا يمكن تجنبها، فإن الخصوبة على خلاف ذلك و بالتالي فهي أقل ثباتا بل يمكن التنبؤ بل حتى التحكم

[1] فتحي محمد أبو عيانة ،مشكلات السكان في الوطن العربي ،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ،مصر ،ص51

[2] أحمد على إسماعيل ،أسس علم السكان و تطبيقاته الجغرافية ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،القاهرة ،الطبعة الثامنة ،1997،ص 71

فيها، وهي من أكثر العوامل السكانية تأثرا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و النفسية[1] .
وتختلف الخصوبة من مجتمع لآخر، كما أنها تختلف من مكان لأخر، ومن مجموعة سكانية لأخرى داخل المجتمع الواحد، وذلك نتيجة عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية، ويؤدي هذا الاختلاف في مستويات الخصوبة إلى أثر بالغ في الحركة الأفقية أو العمودية للسكان.

1- العوامل المؤثرة في خصوبة السكان: هناك عدد كبير من العوامل التي تؤثر في معدلات المواليد أو الإنجاب، حيث تختلف من مجتمع لأخر، فقد لوحظ أن بعض المجتمعات أكثر إقبالا على الإنجاب من غيرها، بل قد تختلف داخل المجتمع الواحد، فسكان الريف أين ترتفع نسبة العاملين بالزراعة أكثر انجابا من سكان المدن أو العاملين بنشاطات أخرى غير الزراعة، وقد يؤثر كذلك في معدلات المواليد والخصوبة (الانجاب) اختلاف العقائد و الأديان ، فقد لوحظ أن المسلمين أعلى من حيث معدلات الخصوبة عن غيرهم، ونفس الحال في بعض المذاهب المسيحية فالكاثوليك و الأرتودوكس أكثر إنجابا من البروتستانت، ومن العوامل الهامة المؤثرة على معدل الخصوبة أيضا بعض القيم والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، كالتبكير بالزواج أو تأخيره.
ومن مجموعة العوامل الأخرى نجد العوامل الاقتصادية كالدخل ومستوى معيشة السكان، ومنها أيضا العوامل الصحية فتوفر الرعاية الصحية الخاصة بالأمومة والطفولة يرفع معدلات الخصوبة في حين تنخفض بانخفاض الرعاية الصحية، ومنها أيضا العوامل النفسية كنظرة الاسرة والمجتمع إلى الأطفال، بالإضافة الى مدى تأثير الحروب على معدلات الخصوبة[2]
ولقد جاء في كتاب الديمغرافيا الاقتصادية لفابريس مازيرول ان يوسف كورباج بين أن هناك عوامل أربعة تفسر الحركة السكانية نحو خصوبة يمكن الاعتماد عليها في البلدان النامية: الرضاعة الطبيعية المطولة والمستوى التعليمي المرتفع للأمهات وكذا مدى اندماجهم في الحياة الاقتصادية (الشغل) بالإضافة إلى ضبط النسل[3] .

2- مقاييس الخصوبة: تقاس خصوبة السكان بعدة مقاييس حسابية، تختلف فيما بينها تبعا للعمليات الاحصائية المتبعة للحصول عليها، ولكن لكل منها ميزة وخاصية تميزه عن باقي المقاييس، ويمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

---

[1] عاطف علبي ،الجغرافيا الاقتصادية و السياسية و السكانية و الجيوبولتيكيا ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت، الطبعة الأولى ،1989 ،ص 561

[2] أحمد على إسماعيل ،أسس علم السكان و تطبيقاته الجغرافية ،مرجع سبق ذكره ،ص 37-39

[3] *Fabrice Mazerolle ، Démogrephie économique،Librairie Vuibert،paris،2005،p79*

أ- **معدل المواليد الخام** : يمثل المواليد بأعدادهم المطلقة وهو الإضافة التي يترتب عليها زيادة السكان حين ولادتهم، نحسب عادة ما يعرف بـ"معدل المواليد الخام أو نسبة المواليد العامة" على النحو التالي[1]:

$$\text{معدل المواليد الخام أو نسبة المواليد العامة} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد السكان}} \boldsymbol{x\ 1000}$$

والهدف من الضرب في الألف هو التقليل من الكسور ومحاولة التخلص مما بعد الفاصلة.

ب- **معدل الخصوبة العام:** يحسب على النحو التالي[2]:

$$\text{نسبة الخصوبة أو معدل الانجاب} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد النساء في سن الانجاب}} \boldsymbol{x\ 1000}$$

ت- **معدل الخصوبة الخاص** : حسب الفئات العمرية كما يلي[3]:

$$\text{معدل الخصوبة الخاص} = \frac{\text{عدد المواليد}}{\text{عدد النساء في سن الانجاب حسب الفئة}} \boldsymbol{x\ 1000}$$

الفرع الثاني :الوفيات

تعد الوفيات عنصرا هاما من عناصر تغير السكان، حيث تفوق في أثرها عامل الهجرة وإن كانت الخصوبة تسبقها في ذلك، كما أنها تتناقض مع الخصوبة في كونها أكثر ثباتا ويمكن التحكم في مستواها، ولا يبدو أثرها في تغيير حجم السكان فقط، بل وفي تركيبهم كذلك، خاصة التركيب العمري حيث ترتبط الوفيات دائما بمستوى التعمير ، ولذا يلقى التحكم في الوفيات قبولا أكثر مما يلقاه التحكم في الخصوبة[4]. وتعّبر حركة الوفيات عن المظهر الثاني من مظاهر تغير البناء الديمغرافي للمجتمع، وهما أشبه بعملية الأيض أي البناء والهدم في جسم الكائن الحي[5].

---

[1] نفس المرجع السابق ،ص25

[2] علي عبد الرزاق حلبي ،علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،1999 ،ص 224

[3] نفس المرجع السابق ،ص225

[4] فتحي محمد أبو عيانة ،مشكلات السكان في الوطن العربي ،مرجع سابق،ص 54

[5] السيد عبد العاطي السيد،علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع الاسكندرية ،2000 ،ص 263

مقاييس الوفيات:

معدل الوفيات الخام: يكتب كالآتي[1]: معدل الوفيات الخام $= 1000\ x \frac{\text{عدد الوفيات المسجلة خلال سنة ميلادية}}{\text{عدد السكان الكلي في منتصف السنة}}$

1- **معدل الوفيات العمري النوعي:**. يقيس هذا المعدل مدى انتشار "الظاهرة" في فئات العمر المختلفة على تنوعها وفي أحد النوعين الذكور أو الإناث. ويعبر عن هذا المعدل كما يلي:

$$\text{معدل الوفيات العمري النوعي} = 1000\ x \frac{\text{عدد الوفيات المسجلة في فئة عمرية معينة أوذكور اناث}}{\text{عدد أفراد العمرية في نفس السنة}}$$

2- معدل وفيات الرضع :يعكس مدى تقديم الدول لخدمات صحية لسكانها، ويعطى بالمعادلة التالية[2]:

$$\text{معدل وفيات الرضع} = 1000\ \text{x} \frac{\text{عدد حالات وفيات الأطفال دون السنة في سنة ما}}{\text{عدد الأطفال المولودين أحياء في نفس السنة}}$$

الفرع الثالث: الهجرة

تعمل الهجرة على زيادة معدل النمو السكاني سواء للبلد المهاجر منه أو المهاجر إليه، ويعلل مالتوس الزيادة في البلد المهاجر منه، بأن سياسة التهجير الممارسة تخفض الضغط بشكل مؤقت، إذ ما تلبث الدولة على تعويض ما فقدته من السكان برفع معدلات الزواج وغيرها[3].

أولا : تعريف الهجرة وأنواعها:الهجرة حسب تعريف الأمم المتحدة هي: "انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى حيث تكون مصحوبة بتغيير محل الإقامة ولو لفترة محدودة، وهو أمر ينطبق على السكان المستقرين الذين لهم محلات اقامة ثابتة". وبالتالي فإن حركة الرعاة الفصلية طلبا للمرعى والماء لا تدخل في دراسات الهجرة ولكنها تدخل في تحركات السكان، كما أن انتقال مئات الآلاف من المسلمين من كل بقاع العالم لأداء فريضة الحج لا تدخل في دراسة الهجرة، وكذلك الأمر بالنسبة لرحلة العمل اليومية والتي يقطعها بعض الأفراد من مقرات سكنهم إلى أماكن عملهم لا تسمى هجرة وإنما هي حركة يومية مؤقتة[4].

---

[1] خالد زهدي خواجة ،إحصاءات ومقاييس الوفيات ،المعهد العربي للتدريب و البحوث الاحصائية ،الاردن،عمان،ص 5

[2] خالد زهدي خواجة، إحصاءات ومقاييس الوفيات ، مرجع سابق ،ص20

3 نفس المرجع السابق ،ص 206

4 أحمد على إسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، مرجع سابق، ص 95

ثانيا:مقاييس الهجرة :يستعمل علماء الديمغرافيا بعض التقنيات والصيغ الرياضية لتحديد الهجرة وشكلها، ومنها نذكر[1]:

$$\textbf{1} - \text{معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد المهاجرين الى المنطقة}}{\text{اجمالي عدد سكان المنطقة}} \text{ x } 1000$$

$$\textbf{2} - \text{معدل الهجرة المغادرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{اجمالي عدد سكان المنطقة}} \text{ x } 1000$$

$$\textbf{3} - \text{معدل الهجرة الصافي} = \frac{\text{عدد المغادرين} - \text{عدد الوافدين}}{\text{اجمالي عدد سكان المنطقة}} \text{ x } 1000$$

ويعكس المعدل الأخير مدى تأثير الهجرة على إجمالي عدد السكان في المنطقة. فالمعدل الايجابي يشير إلى تفوق عدد الوافدين (الداخلين) إلى المنطقة عن عدد النازحين (الخارجين) منها، كما يشير المعدل السلبي أيضا إلى زيادة عدد النازحين عن عدد الوافدين إليها.

ثالثا : نتائج الهجرة :للهجرة نتائج واضحة في حجم و توزيع و تركيب و رفاهية السكان في منطقتي الأصل والوصول، ويمكن أن تتحدد أهم هذه النتائج في النواحي التالية[2] :

1- النتائج الاجتماعية:

- تغير حجم السكان.
- تغير التركيب العمري والنوعي للسكان
- ظهور وانتشار أمور أو ظواهر لم تكن تعرف من قبل.
- مشكلات الاختلاط السكاني في المهجر.
- حركة الأدمغة و الكفاءات و أصحاب المهن مما يتسبب في نقصها من بلد واستفادة البلد المستقبل لها، وإن لم يكن ساهم في تكوينها.

2- النتائج الاقتصادية:ونركز على النتائج الاقتصادية للهجرة، والتي يتمثل أبرزها في[3] :

- انتقال رؤوس الأموال والمساعدات المالية المباشرة وغير المباشرة.
- ارتفاع أعباء وتكاليف استقبال المهاجرين كأجور الانتقال و حاجات ومستلزمات المهاجرين، سواء الأجانب أو المحليين (كالنازحين من الأرياف إلى المدن).

---

[1] السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 315

2 فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، نفس المرجع، ص 195-205

3 عبد القادر قداوي ،أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية ،رسالة ماجستير ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر ،2014، ص 58

- تراكم الأيدي العاملة النشيطة خاصة الشبابية في البلد المستقبل خاصة ذات المستوى التعليمي والمهني العالي (ظاهرة استنزاف العقول ،Brain drain) وبالمقابل تفقد البلدان الاصلية ثمرة غرسها باستمرار وتتعرض بذلك للفقر السكاني فاقدة العمالة المتقدمة و الماهرة.
- رفع المستوى المعيشي للمنطقة الأصلية، من خلال جهتين: الجهة الأولى نقص الضغط السكاني على الموارد المحلية والخدمات المتوفرة بالإضافة إلى انخفاض البطالة، والجهة الثانية دخول رؤوس الأموال إلى البلدان الأصلية نتيجة ما يرسله المهاجرين إلى أهليهم وذويهم من تحويلات و مداخيل سواء مالية أو مادية.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للسكان و السياسات السكانية

المطلب الأول: الأفكار السكانية في العصور القديمة.

الفرع الأول :الفكر الصيني

يتجلى من كتاباتهم التأكيد على أن تضخم عدد السكان تضخما يزيد عن حد معين، يؤدي حتما إلى انخفاض دخل الفرد الواحد مما ينجر عنه انخفاض مستوى الحياة العامة للمجتمع اذ لوحظ أن معدلات النمو السكاني تتجسد في[1]:

- ✓ ارتفاع معدل الوفيات نتيجة نقص الموارد.
- ✓ ارتفاع معدل الوفيات نتيجة الزواج المبكر.
- ✓ ارتفاع معدل الوفيات نتيجة الحروب.

وخلصوا لسياسة سكانية مفادها رفع تكاليف الزواج للتخفيض من معدلات الولادات والنمو السكاني عموما.

الفرع الثاني :الفكر اليوناني.

حسب نظرة فلاسفة اليونان ،الأوضاع المثلى للدولة تتعدى الظروف الاقتصادية المناسبة ،بتوفر عدد مناسب من السكان ،بما يمكنها من الاكتفاء الذاتي و الدفاع عنها ،ومن أهم رواد هذا الفكر اليوناني نجد:

1- **أفلاطون Blaton (429-247 ق.م)** : نجد في أفكار أفلاطون نواة لنظرية العدد الأمثل للسكان تماشيا و الأوضاع المثلى للدولة ، لتضمن لمواطنيها حالة الخير الأعلى، فأقترح تحديد عدد سكان المدينة المثالية تحديدا صارما لتأمين استقرارها السياسي والاقتصادي ولقد حدد هذا العدد بـ 5040 شخصا لمدينة ،يقسمه حسب الحاجة سواء للحرب أو للسلم وإما لجباية الضرائب أو لزراعة الأراضي ، كما إقترح سياسة سكانية تتماشى و الوضع السكاني للدولة تعمل على زيادة عدد السكان في حالة قلتهم بتشجيع الزواج عن طريق الحوافز و الحد من المواليد عند زيادة السكان عن العدد الأمثل عن طريق منع الزواج ، أما في حالة ما إذا فلت زمام التحكم في عدد السكان بزيادة فائقة فيقترح حلول خارجية يلخصها في الاستعمار و الهجرة[2].

---

[1] حميدوش علي ، "محاولة تحليل أثر النمو السكاني على التنمية وإسقاطها على حالة الجزائر" ،أطروحة ماجيستر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 1995 ، ص9.

[2] د. محمد رضوان الأخرس، "عالم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها" ، حمص ،1985 ، ص57.

2- **أرسطو ARISTOTE (284-222 ق.م)** : يرى بضرورة تحديد عدد السكان تجنبا للفقر، وتعد كتابات أرسطو نواة للنظرية المالتوسية ، فالزيادة السكانية بمعدل يفوق زيادة الأرض المستغلة ينجم عنه اختلالات اجتماعية ويعد عائقا للحكومة لأداء مهامها، و تتحدد سياسته السكانية بالحد من المواليد عن طريق الإجهاض[1].

الفرع الثالث :الفكر الروماني.

على خلاف الصينيين و اليونانيين دعموا النمو السكاني واقترحوا سياسة سكانية ترمي إلى زيادة عدد السكان عن طريق تشجيع الزواج و الحث على التكاثر، نظرا لأوضاعهم السائدة آنذاك من الحروب، باعتبار أن السكان قوة حربية هائلة و وسيلة أساسية لبناء صرح الإمبراطورية العظمى ، و يرى أن محددات النمو تتمثل في الفيضانات والأوبئة و المجاعات وخاصة الحروب.

الفرع الرابع :نظرة العرب للسكان و النمو السكاني

1- قبل الإسلام :

تميز العرب قبل الإسلام بكثرة النسل ، رغم ما عرف عنهم من عادات لا إنسانية كقتل أولادهم خشية الفقر حل بهم أو مقبل عليهم ، كما كانوا يئدون بناتهم نظرا لاعتبارات دينية أو اعتقادات خلفها آبائهم باعتبار البنات من نصيب ألهتهم ، زيادة على ما لحق العرب من حروب التي كانت تطغى في تلك الفترات، خففت هذه العوامل من الضغط السكاني للعرب حينها.

2- العرب بعد الإسلام:

عرف الإسلام على غرار الديانات الأخرى بتكريم الإنسان ، فمنع قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ووأد البنات لقوله تعالى:" و إذا الموءودة سئلت ، بأي ذنب قتلت[2]" بالإضافة إلى تنظيم الزواج تنظيم يحفظ الكرامة للرجل والمرأة على السواء بالإضافة إلى ما جاءت به السنة النبوية بحث المسلمين على الزواج وكثرة النسل لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " تناكحوا ، تناسلوا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة " فعرف المسلمين بكثرة نسلهم حتى يستطيعوا تعبئة الجيوش لنشر الدعوة وفتح المدن وقوله تعالى :" قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ، ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به

1 أوكيل حميدة ،مذكرة ماجستير " أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي -دراسة حالة الجزائر- " ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2005 ،ص 19

2 سورة التكوير الآية 8-9 .

لعلكم تعقلون[1]"، بالإضافة لنظرة الدين الداعية لإنجاب الذرية و النسل باعتبارها زينة الحياة الدنيا فضلا عن تنظيم أمور الرضاعة والزواج و تكرار الحمل ،من هذه الآراء التي تستند إلى القرآن الكريم[2]. و إلى أحاديث الرسول الكريم صلى الله عليه و سلم .

المطلب الثاني :الكتابات السكانية في القرون الوسطى و قبل الكلاسيك

الفرع الأول: الكتابات السكانية في القرون الوسطى

1- **المسيحيون:** دعا الكتاب المسيحيون إلى سياسات سكانية مبنية على أسس دينية و أخلاقية تحث على الزيادة السكانية و تشجيعها فمنعوا الإجهاض و وأد الأطفال كما عارضوا الطلاق.

2- **ابن خلدون و نظرية الدورة السكانية:** لقد انطلق "ابن خلدون" في تحليله وتفسيره لهذه النظرية من فرضية أساسية مفادها أن ثمة ترابط بين الإنتاج والسكان يتم في الواقع من خلال علاقة طردية بينهما دائما في الاتجاهين:

- **الاتجاه الأول** : يتحدد الإنتاج بحجم السكان، حيث انه كلما زاد عدد السكان، زاد عدد المستهلكين الذين يرغبون في اقتناء السلع المختلفة لإشباع حاجاتهم المعيشية المتعددة، ومن تم يتزايد الطلب على المنتجات مما يحفز على زيادة الإنتاج تجاوبا مع هذه الزيادة في الطلب والعكس صحيح.
- **الاتجاه الثاني** : يتحدد حجم السكان بالإنتاج، فالعلاقة بين السكان والإنتاج تعد تبادلية بمعنى انه كلما زاد الإنتاج، تزايد الطلب على اليد العاملة في سوق العمل فترتفع أسعار العمل، وتحت إغراء الأجور المرتفعة يزداد عدد الأفراد الذين يهاجرون من المناطق الأخرى إلى المدينة فيستقرون فيها مما يؤدي إلى زيادة حجم السكان في المدينة بسبب الهجرة إليها من الخارج والعكس صحيح.

من جانب آخر وبما أن نظرية السكان ذات طابع ديناميكي (يأخذ عنصر الزمن في عين الاعتبار) ، فان هذه العلاقة الطردية تتقلب صعودا وهبوطا عبر الزمن لتشكل هذه التقلبات دورة سكانية كاملة لا مناص من حدوثها.إن هذه العلاقة التصاعدية–حسب ابن خلدون– لابد أن تصطدم عاجلا أم أجلا بعدد من الاختناقات من شأنها أن تعكسها إلى علاقة تنازلية تتسم بتناقص الإنتاج والسكان، هذه الاختناقات يمكن أن تكون مادية أو طبيعية:

---

[1] سورة الأنعام الآية 151.

[2] سور القرآن الكريم الداعية للإنجاب: سورة الفرقان الآية74،سورة الكهف الآية 46 ،سورة النحل الآية 72 ،سورة الإسراء الآية 31 ،سورة التوبة الآية 28

والمحصلة النهائية لهذه المعطيات هي عدم كفاية الموارد الغذائية وحدوث المجاعات والأوبئة، فضلا عن تلوث البيئة بسبب تكدس أعداد ضخمة من السكان في حيز محدود.[1]

الفرع الثاني: النظريات السكانية قبل الكلاسيك:وتتجسد أهم هذه المدارس في:

أولا:المدرسة التجارية: تبلورت المسألة السكانية في القرن الخامس عشر بسياسة سكانية ترمي إلى تشجيع الزيادة السكانية بهدف إغناء الدولة وزيادة ثرواتها ويحرصون على توجيه الزيادة في السكان إلى إنتاج السلع المصدرة نظير الذهب والفضة ،على هذا الأساس كان التجاريون يعتقدون أن نمو الإنتاج وتعاظم الثروة أساسه القوة العاملة في الدولة. فأعطى التجاريون أهمية خاصة للعمل كعنصر أساسي من عناصر الإنتاج ،كما عملوا على رسم سياسة سكانية رشيدة تهدف لزيادة السكان ويرجع ذلك لسببين هما:[2]

- ❖ إيمان التجاريين أن زيادة السكان تؤدي حتما لزيادة الناتج الكلي من سلع وخدمات
- ❖ يؤكد التجاريون أن مبدأ زيادة القوى العاملة يمنح أجر دائب الارتفاع تماشيا مع إنتاجيته التي تؤدي لزيادة الطلب على المنتوجات الزراعية ، الذي يعد إنعاشا للقطاع الزراعي ذو الدخل المنخفض ، فعمد التجاريون عن طريق سياستهم السكانية إلى تحقيق تنمية اقتصادية بتقوية الطلب على المنتوجات الزراعية.

وأهم ما أقره التجاريون كسياسة سكانية وضع تشريعات قانونية كخفض سن الزواج مع منح إعانات للمتزوجين، فقد رأى كولبير " COLBERT " ضرورة إعفاء كل متزوج من الضرائب قبل العشرين سنة إلى أن يبلغ الخامس والعشرين سنة ،وكذا كل شخص له 10أطفال شرعيون كما عملوا على تحسين الصحة ومستوى الغذاء لخفض معدل الوفيات،كما لم يعتبر ينج "Arthur–Youny" زيادة السكان دليل على الرخاء الاقتصادي فحسب ،بل أكد أن الحاجة للأيدي العاملة ينظم عدد السكان فيفسر هذه الزيادة بالحاجة للأيدي العاملة[3].

ثانيا: المدرسة الطبيعية: يرى أصحاب هذه المدرسة أن الطبيعة تحمل في قوانينها ظاهرة التوازن ما بين الغذاء والطلب عليه، فشجع الطبيعيون على تزايد السكان ولكن بشرط ألا يعيش السكان في البؤس

[1] بن قانة إسماعيل ،سلامي أحمد ،دراسة أثر الزيادة السكانية على النمو الاقتصادي في الدول النامية للفترة ما بين 1960-2014 ص 221

[2] د. صلاح الدين نامق " اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني" ،القاهرة ،دار المعارف ،1980 ،ص44 .

[3] سدني هـ - آونتز " النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادي" ترجمة أحمد إبراهيم عيسى، القاهرة، دار الكاتب العربي ،1968 ،ص 115

المطلب الثالث :المدرسة الكلاسيكية:[1]

ساهم مفكرو الكلاسيك من أمثال أدم سميث ، ريكاردو و مالتوس بقسط فكري وافر وتركوا اللبنة الأساسية للفكر السكاني ويمكن تقسيم فكرهم إلى ثلاث مدارس فكرية هي:

الفرع الأول:المدرسة الأولى لآدم سميث

يرى أن غنى الدولة وثروتها المادية يرتبطان ارتباطا وثيقا بحجم ناتجها القومي الإجمالي الذي يتوقف على قوة العمالة و أي زيادة سكانية ذات فائدة اقتصادية ويظهر ذلك في قوله " **إن أهم علامة مؤكدة تدل على رخاء دولة ما إنما هي زيادة أعدادها السكانية**" كالعلاقة التي تربط بين السكان وزيادة الثروة ،فيرى أن الطلب المتزايد لأصحاب المؤسسات يؤدي لرفع الأجور التي تشجع على الزواج والإنجاب لتزداد الأعداد السكانية لتتناسب هذه الزيادة مع ثروة الدولة وكذا مع التغيرات الإيجابية التي تطرأ على المجتمع من ارتفاع الأجور وزيادة الطلب على السلع والخدمات ليسود الرخاء الاقتصادي .فيرى سميث أن الاتجاه التصاعدي للأجور الحقيقة للعمال في ظل التوسع والزيادة السكانية إنما هو من مظاهر تقدم المجتمع اقتصاديا.

الفرع الثاني :المدرسة الثانية

أولا: النظرية المالتوسية:توماس مالتوس[2] هو أول من اهتم بدراسة السكان من الأوربيين ،حيث تركزت آراؤه حول تحقيق نوع من التوازن بين النمو السكاني و نمو الموارد ،أو بين الانتاج و الاستهلاك .

إعتقد مالتوس أن الانسان يميل بطبيعته الى التكاثر و الانجاب ، و قد تكون وتيرة التكاثر متقدمة على وتيرة الانتاج الغذائي ، مما يؤدي الى الفقر و الجوع.

و أوضح أن تتكاثر السكان يتم وفق متوالية هندسية ،بينما يتزايد النمو الغذائي وفق متوالية حسابية ،حسب منهج رياضي انطلاقا من الجدول الموالي:[3]

---

[1] عدنان السيد حسين ،الجغرافية السياسية و الاقتصادية و السكانية للعالم المعاصر، مرجع سبق ذكره،ص 198.

[2] هو القس و الاقتصادي الانجليزي توماس روبرت مالتوس (Maltus 1834-1766) ،وضع مؤلفين رئيسيين هما "محاولة في مبدأ السكان" سنة 1798 ،و "مبادئ الاقتصاد السياسي " سنة 1820 ،درس التاريخ و الاقتصاد السياسي في مدرسة هيلوري التابعة للشركة الهندية الشرقية.

[3] عدنان السيد حسين ،الجغرافية السياسية و الاقتصادية و السكانية للعالم المعاصر، مرجع سبق ذكره،ص 200

الجدول رقم (01) :التزايد السكاني والموارد الغذائية وفق منظور مالتوس.

تزايد السكان	1	2	4	8	16	32	64	128	256
الموارد الغذائية	1	2	3	4	5	6	7	8	9

أي أن معدل زيادة الانتاج هو أقل من معدل الزيادة السكانية ،مما سيؤدي الى أزمة غذائية ،و أعتبر ان الأرض تعاني من خطر التكاثر السكاني ،و مواجهة هذا الخطر يكون بالحد من الانجاب عن طريف التزام العفة و التأخر عن الزواج ،و لم يدع مالتوس الى استعمال موانع الحمل ،بل دعا الدولة و الكنيسة الى تحمل مسؤولياتها و العدول عن تشجيع الانجاب، و رأى أن الكوارث الطبيعية و الحروب و الأوبئة تمنع حدوث هذا النمو السكاني المتزايد ، و خلص الى نتيجة ضرورة تناسب عدد السكان و الموارد الغذائية المتاحة حتى لا تقع الكارثة الاجتماعية ،و قد أتت آراء مالتوس في زمن الزيادة السكانية الأوروبية الكبيرة خلال القرن الثامن عشر ،و بعدما أخذت الدول الأروبية تهتم بدراسة السكان و تقوم باحصاءهم.[1]

يؤكد مالتوس أنه انطلاقا من نقطة التوازن بين موارد الأرض وعدد السكان ،هذه النسبة تأخذ بالتفاوت الكبير فترة بعد أخرى ليصبح هذا التفاوت كبير يصعب إدراكه ، تلتمس أبعاده ونتائجه من خلال مظاهر الفقر والبؤس وتعقد المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية.

فيقول مالتوس :"و بحكم قانون طبيعتنا هذا، الذي يجعل الغذاء ضروريا لحياة الانسان ،فلابد من الابقاء على تساوي النتائج المترتبة على هاتين القدرتين غير المتساويتين ،و هذا يتضمن عائقا قاسيا باستمرار على منع زيادة السكان عن طريق صعوبة العيش"[2]

ليستخلص مالتوس في النهاية إلى أن الفقر والبؤس وانتشار الرذيلة وفساد الأخلاق، إنما هي مشاكل حتمية ترجع لمفعول هذا القانون، وعالج العوامل التي تؤثر في النمو السكاني وحصر السبب المباشر في هذه الزيادة إلى عاملين رئيسين هما: الزيادة الطبيعية و الهجرة.

وعلى ضوء هذه النظرة التشاؤمية، راح مالتوس يصوغ الحلول، أي ما يعرف بالسياسة السكانية، وقسمها إلى قسمين هما:

أ –**الموانع الإيجابية:** وهي موانع تفرضها الطبيعة، ويمكن حصرها في البؤس والرذيلة والأمراض والأوبئة والحروب والقحط والمجاعات

[1] نفس المرجع السابق ،ص 202

[2] رمزي زكي ،" المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية الجديدة"،عالم المعرفة، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1984 ص 30

ب –**الموانع الأخلاقية:** هي موانع وقائية محورها تبصر الإنسان وتبصره مثل العفة والرهبنة و تأخر سن الزواج.[1]

وتأسيسا على ذلك يصل مالتوس إلى سياسة سكانية أساسها ضرورة الحد من النمو السكاني عن طريق الموانع الأخلاقية بالإضافة للموانع الطبيعية من أجل تحقيق التوازن بين الموارد الغذائية وعدد السكان.

ثانيا: نظرية دافيد ريكارد: يعتقد أن الطلب على اليد العاملة هو الذي يحدد كمية عرض العمل، وكل زيادة في الأرباح تؤدي إلى زيادة المال التي تؤدي كنتيجة إلى زيادة السكان، فميول الرأسماليين للتوسع من خلال تراكم رأس المال يزيد من طلبهم للأيد العاملة فتتجه الأجور نحو الارتفاع وطبقا لقانون السكان الذي صاغه مالتوس فإن طبقة العمال ما يلبث أن تزداد فيرتفع معدل الولادات الأمر الذي يفضي – عبر الزمن – زيادة مرتفعة للسكان فتزداد معهم الحاجة لموارد العيش ونظرا لمحدودية الأراضي الخصبة فإن الضغط السكاني المتزايد على الغذاء وتبعا لقانون تناقص الغلة، ترتفع تكاليف الإنتاج لتعرف أسعار السلع ليقل الطلب على السلع المصنعة، يصاحب ارتفاع الأسعار ارتفاع في معدلات الأجور النقدية للمحافظة على قدرتهم الشرائية، فارتفاع هذه الأجور عبر الزمن يؤدي لتدهور معدل الربح، فتقل قدرة الرأسماليين على تراكم رأس المال لينخفض معدل التقدم الاقتصادي، ليدخل النظام في مرحلة الركود، هذا في الوقت الذي يجني فيه أصحاب الأراضي ثمرة متزايدة لاتجاه حجم الريوع للتزايد مع تزايد السكان.

ليخلص أن تزايد السكان يؤدي لنتيجتين هما:[2]

- ❖ اتجاه معدل الربح نحو التدهور في الأمد الطويل لتزايد الأجور والريوع.
- ❖ المرونة التامة لعرض العمل اتجاه تغير في معدل الأجر طبقا لتزايد السكان.

الفرع الثالث :المدرسة الثالثة

أولا النظرية الاشتراكية في السكان: اجمعوا أن أصل المشكلة السكانية هو التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي ويرجعون الفقر والبؤس إلى أخطاء النظام الاجتماعي القائم ومن أهم رواد المدرسة:

[1] صالح وهبي " قضايا عالمية معاصرة - المشكلة السكانية،موارد المياه العذبة،التلوث البيئي، التصحر ،الطاقة،العولمة"،مكتبة الأسد ،دمشق، 2001 ص 13.

[2] رمزي زكي، مرجع سابق، ص26.

1- **جودوين (Godwin) (1756-1836)** :يؤمن جودوين بسلطان العقل وبقدرته على خلق مجتمع مثالي واعتقد بقدرة الأرض الإنتاجية غير المحدودة لتغطية الحاجات البشرية الغذائية وفي اعتقاده أن ما يعانيه المجتمع من مشاكل لا يرجع إلى ضالة الإنتاج وإنما إلى سوء توزيع الثروة، و نادى بتوزيع الناتج القومي على المواطنين وفق المجهودات المبذولة لتسود العدالة في الإنتاج و التوزيع.[1]

2- **بري (Bray)** : يقول "طالما أن العامل هو المنتج الوحيد لجميع أنواع الثروة فإن الزيادة في الإنتاج يمكن أن تسير جنبا إلى

جنب مع الزيادة في الأعداد السكانية ".[2]

3- **سيمون (simone)** : يعتقد أن سوء توزيع الثروة هو السبب الرئيسي لفقر وبؤس الطبقة العاملة وهي مظاهر إنسانية متغيرة يمكن أن تزول باستبدال نظام الملكية الخاص بالجماعة كما رفض الموانع الأخلاقية لمالتوس.[3]

4- **كارل ماركس (Carl Marx)**: لم يؤمن بوجود قانون طبيعي وكلي ثابت للسكان، كما رفض قانون مالتوس وما ينجم عنه من بؤس وشقاء الذي ماهو إلا نتيجة لسوء التنظيم الاجتماعي والسياسات المرتبطة بتوزيع الدخل والأجر، و أكد أن تكاثر السكان في المجتمع الرأسمالي يتقرر على ضوء احتياجات الرأسمالية ومقتضيات رأس المال ليبقى النمو السكاني رهنا لإرادة ومصلحة صاحب رأس المال ما بين المد والجزر.[4]

ثانيا المشكلة السكانية لدى أنصار الاقتصاد المبتذل:

استند اقتصاديو هذه المدرسة على بعض منجزات الاقتصاد الكلاسيكي ومنهم[5]:

1- **جان بابتست ساي** : الذي عالج المشكلة السكانية من ناحية العلاقة بين السكان والإنتاج والتخصص ليعكس القدرة على الإنتاج وأن ما يحكم التزايد السكاني هو حجم ما ينتجه المجتمع.

2- **جون رمزي ماكالوخ** :المشكلة من ناحية العلاقة بين السكان وتكوين رأس المال، فيرى أن البلد حديثة النمو يؤدي التقدم الصناعي وتكوين رأس المال إلى خلق إمكانيات تجاري التزايد السكاني عكس البلد التي أرست الصناعة قوامها ودعائمها بسب الغلة المتناقصة ليعم الفقر.

---

[1] محمد رفيق أمين، مرجع سابق، ص 81

[2] نفس المرجع السابق ، ص 103

[3] نفس المرجع السابق ، ص82.

[4] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره ، ص.53

[5] نفس المرجع السابق، ص 53. 54

وخلاصة الفكر المبتذل تبرز في إجماعهم على صحة مبدأ مالتوس لتزايد السكان بمعدلات أسرع من معدلات نمو الغذاء إلا أنهم يرون على خلاف مالتوس ميزة معينة تبرز في الآثار الإيجابية، كتوسع نطاق السوق وتقسيم العمل والتخصص.كما اختلفوا مع مالتوس في أن التحسن في المستوى المعيشي من شأنه أن يدفع الناس طوعا لتطبيق الموانع الوقائية دون اللجوء للموانع الإيجابية. ومن وجهة نظرهم النمو السكاني السريع سوف يؤثر على المستوى المعيشي وفق المعادلة الآتية:

$$\text{مستوى المعيشة} = \frac{\text{حجم الانتاج}}{\text{عدد السكان}}$$

وتدل هذه المعادلة على أن السكان متغير مستقل، وأن مستوى المعيشة هو دالة في حجم الإنتاج وعدد السكان، هذا المستوى يرتفع إذا ما زاد حجم الإنتاج مع ثبات عدد السكان أو نقص عدد السكان مع ثبات حجم السكان، فكانت نظرتهم للسكان باعتبارهم مستهلكين فقط مع إهمال دورهم كعنصر منتج.

المطلب الرابع :النظريات السكانية الحديثة :ومن أهم هذه النظريات نجد:

الفرع الأول :المدرسة الكترية

اتسمت أفكار الكتريون بالتفاؤل واعتقدوا أن الحافز الأساسي للاقتصاد هوالنمو السكاني الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال باعتباره عاملا مساعدا لزيادة الاستثمار والدخل والتوظيف.

عولجت المشكلة السكانية ضمن إطار قضية العمالة والبحث عن الأوضاع المؤدية لظاهرة البطالة بمعنى أن المشكلة أصبحت متعلقة بالبحث عن العوامل المسببة للبطالة، وعلى غرار الكلاسيك اعتقد الكتريون أن معدل النمو الاقتصادي الذي يضمن تحقيق توازن الدخل القومي عند مستوى التوظيف الكامل يعتمد على تراكم رأس المال والنمو السكاني والتقدم الفني.

وفي رأي "ألفن هانسن "أن تزايد الفرص المتاحة للاستثمار تكون بسبب ثلاثة عوامل أساسية تساعد على نمو حجم الطلب الفعال وهي:[1] تزايد النمو السكاني، والاختراعات التكنولوجية و التوسع الجغرافي للرأسمالية.

واتفق هانس مع كيتر واعتبر أن زيادة السكان هي عامل هام في حفز الاستثمار نظرا لتأثيره على توسيع نطاق السوق وتنويع حاجات الناس وعلى عرض العمال، فتباطؤ النمو السكاني يؤثر على الاستثمار من عدة زوايا:

- ✓ تباطؤ النمو السكاني يؤدي إلى تقليص نمو السوق لتزداد مخاطر الاستثمار مع انخفاض الربح.

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص136.

- ✓ تباطؤ النمو السكاني يؤدي لانخفاض الاستثمار بسبب التحول الذي يحدث في بنية الطلب فالنمو المتزايد للسكان يزيد من الضغوط على المرافق العامة وباعتبار أن الاستثمار في هذا المجال يستوعب نسبة هامة من إجمالي الاستثمار فيتجه معدل الاستثمار نحو الانخفاض .
- ✓ تباطؤ النمو السكاني يجعل ارتفاع نسبة رأس المال إلى العمل فتنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، ومما يساعد على ترسيخ صحة السياسة الكترية وفاعليتها تلك العلاقة للاقتصادي الإنجليزي فيليبس PHILIPS لعام 1957 بين معدل التضخم ومعدل البطالة، فمن خلال دراسته للعلاقة بين معدلات التوظيف ومعدلات الأجور النقدية، ففي الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية والعكس من ذلك.[1]

لتتطور الفكرة إلى وجود العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وعبر عنه بمحنى "فيليبس " على أساس أنه حينما يرتفع حجم الطلب الفعال والوصول إلى مرحلة التوظيف الكامل يؤدي إلى اختفاء البطالة في نفس الوقت يبدأ التضخم في الظهور، كما أنه في الفترات التي تشهد انخفاض حجم الطلب الفعال، فإن البطالة تتسع و تتدهور الأسعار أي يقل التضخم و الشكل (03) يوضح تلك العلاقة :

الشكل رقم (03):منحنى فيليبس أو العلاقة العكسية بين معدل البطالة و معدل التضخم

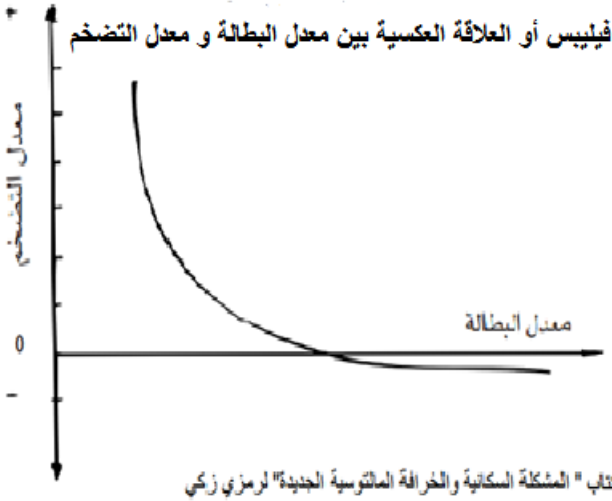

المصدر:كتاب " المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية الجديدة" لرمزي زكي

ويرى فيليبس أن علاج التضخم يكون في الرضا بمعدل معين للبطالة و ابتداء من عام 1982 انهارت هذه العلاقة الكترية بين معدل التضخم ومعدل البطالة ففي الوقت الذي بدأ فيه نمو الطلب الكلي ينخفض بسبب ضعف الإنفاق الاستثماري ،إذا بالأسعار ترتفع ،لتعرف في نفس الوقت معدلات البطالة تزايد لتصبح العلاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وهي ظاهرة تعايش البطالة مع التضخم عرفت بمصطلح "التضخم الركودي".[2]

[1] نفس المرجع السابق ،ص 141

[2] حميدوش علي، مرجع سابق، ص23.

الفرع الثاني : نظرية الحجم الأمثل للسكان عند المدرسة النيوكلاسيكية:

أهم النقاط الجوهرية للمدرسة النيوكلاسيكية نستخلصها من بعض روادها نجد:

1. **ريتشارد جونز:** رفض اعتبار عدد السكان يدخل كمتغير مستقل أو أساسي في تحديد الريع، فيرى أن السكان يميلون لضبط عددهم كلما ارتقى مستوى معيشتهم بتطبيق الموانع الوقائية وفسر ارتفاع الريع للتحسن الذي طرأ في المزارع و ارتفاع إنتاجيتها.
2. **ألفرد مارشال:** عارض مالتوس و رأى أن النمو السكاني يمكن أن يزيد من حجم الثروة من خلال ما يؤديه من زيادة إنتاجية الأرض الفقيرة .وأهم ما يميز المدرسة النيوكلاسيكية نظرية الحجم الأمثل.
3. **كارل سويندرز** : يعرف الحجم الأمثل للسكان بذلك العدد الذي ينتج أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد الواحد[1].
4. **كنان (Cannan)** : وضح العلاقة بين السكان كمتغير اقتصادي واجتماعي وبين موارد الثروة القومية ليصبح الوضع السكاني الأمثل هو الوضع الذي يتوسط وضع الكثرة والقلة عندما يصبح دخل الفرد في المتوسط في أعلى إمكانياته فالحجم الأمثل لا يتصل بالعدد فقط بل بالعلاقة بين العدد من جهة وموارد الثروة من جهة أخرى، والشكل الموالي يوضح نظرية الحجم الأمثل للسكان بأبعادها الثلاثة، القلة والكثرة والحجم الأمثل.

الشكل رقم (04):نظرية الحجم الأمثل

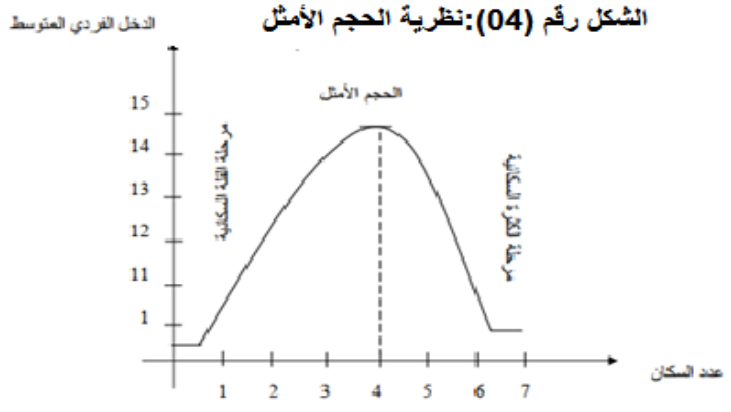

المصدر: صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص 114.

ولقد تحقق الحجم الأمثل بعد مرحلة القلة أو بصورة أخرى تزايد الغلة، وعند النقطة التي تبدأ بعدها تناقص الغلة وهي مرحلة الكثرة السكانية، حينها يصل الدخل الفردي المتوسط إلى أعلى مستوى ممكن له.

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص108.

وعلى وجه العموم أهم ما وصل إليه الفكر النيوكلاسيكي في مجال المشكلة السكانية باعتبار السكان عنصر تابع ومتبوع في نفس الوقت، ويمكن إيضاح التداخل بين العامل السكاني والعوامل الأخرى رياضيا كما يلي [1]:..... **Q = F(R,L,C,T)/P**

حيث:

Q: متوسط إنتاجية الفرد

R: الأرض والموارد الطبيعية

L: عرض العمل

C: رأس المال

T: التكنولوجيا

P: عدد السكان

ويتضح من الدالة أن عنصر السكان يشكل ازدواجي ،مرة باعتبار السكان منتجين ،ومرة أخرى باعتبارهم مستهلكين، فأهتم النيوكلاسيك بالنتائج الاقتصادية لتغير السكان في مجال الإنتاجية كما يلي:

$$\text{عدد السكان} = \frac{\text{حجم الانتاج}}{\text{مستوى المعيشة}}$$

فأصبح السكان على ضوء هذه النظرية متغير تابعا ومستوى المعيشة يحدد لنا عدد السكان في ضوء حجم معين من الإنتاج.

وفي الربع الأول من القرن العشرين صاغ النيوكلاسيك طرح قضايا النمو والسكان ضمن إطار محكم من التحليل الرياضي وهو ما عرف بـ "دالة كوب دوجلاس"[2]

فافترض النيوكلاسيك إمكانية الإحلال لعنصر العمل مكان رأس المال والعكس صحيح وتقوم دالة الإنتاج لكوب دوجلاس على افتراضيتين أساسيتين هما:

- ❖ اعتماد الإنتاج على عنصرين هما العمل ورأس المال
- ❖ إمكانية الإحلال بين العنصرين لتحقيق حجم معين من الإنتاج بافتراض فني تكنولوجي معين وفق المعادلة.[3]: $P= b.L^K.C^J.F^t$

[1] رمزي زكي، مرجع سابق، ص102

[2] نفس المرجع السابق، ص105

[3] نفس المرجع سابق، ص109

حيث:

P:حجم الإنتاج

L:عنصر العمل

C:عنصر رأس المال

K:حساسية التغير في الإنتاج تبعا للتغير في عنصر العمل

J:حساسية التغير في الإنتاج تبعا للتغير في عنصر رأس المال

F:التقدم التكنولوجي (الفني)

T:حساسية التغير في الإنتاج تبعا للتغير في عنصر التقدم الفني

فإذا تغير كل من عنصر العمل و رأس المال فإن الإنتاج الكلي يزداد بنسبة مساوية لنسبة تغير هذين العنصرين (K+j) ،فحين تغير عنصر رأس المال مع ثبات عنصر العمل والتكنولوجيا أو العكس فإن الإنتاج الكلي يخضع لحالة تناقص الغلة.

الفرع الثالث :نظرية العمل غير المحدود لأرثوليس

اهتمت هذه النظرية بالسكان وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية أهم فروضها عرض غير محدود للعمل وفي القطاع الزراعي على وجه الخصوص، فتظهر البطالة المقنعة لتنخفض الأجور المدفوعة إلى حد الكفاف، باعتبار الأجور تتحدد وفق قانون العرض والطلب، فلا بدا من انخفاض أسعار عوامل الإنتاج.

ويتساءل "**لويس**" هل يمكن الاستفادة من هذا الوضع لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و أشار بأن معالجة الوضع يتم بسحب فائض العمالة للقطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بأجور منخفضة باعتبار هذا القطاع تتركز فيه الاستثمارات الحكومية والفردية ويشترط أن تتغير الأجور تبعا لتغير الإنتاجية وعليه يحذر "لويس" من المغالاة في رفع الأجور.[1]

وبهذه السياسة تحول نقمة الزيادة السكانية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية

الفرع الرابع : نظرية الطلب على العمل كونتز"Coontz".

تنسب هذه النظرية للعالم كونتز سنة 1957 و تنص على أهمية عامل الطلب في تحديد السعر لسلعة ما وأبراز أهمية الطلب على العمال كمحدد اقتصادي في تحديد نمو السكان وتوزيعهم ومحدد للهجرة بنوعيها

[1] حمدوش علي، مرجع سبق ذكره، ص.28

الداخلية والخارجية على المدى الطويل فيرى أن الطلب عامل مؤثر على نمو السكان عن طريق إحداث تغيرات سكانية، وتعد الدول النامية المنطلقة أو الناشئة للتصنيع المجال لتطبيق هذه النظرية فيعتقد كونتز أن الصناعة عند بدايتها نجم عنها زيادة ملموسة في طلب العمال وهو ما يترتب عنه زيادة في الأعداد السكانية كنتيجة لعاملين أساسين هما:

- ❖ الانخفاض الملحوظ في الوفيات نتيجة التحسن في الخدمات الصحية المرتبطة بالصناعة.
- ❖ زيادة معدل الخصوبة بسبب زيادة الطلب نظير التقدم الاقتصادي.

من خلال استعراض النظريات التي تطرقت للسكان والزيادة السكانية يمكن القول أن كل منها قدم محاولة لتفسير ظاهرة النمو السكاني، ولكن من الملاحظ أنه لا توجد نظرية واحدة ثابتة مطلقة يمكنها أن تفسر هذه الظاهرة بأكملها، فالعلم تراكمي وحتى نظرية مالتوس التي كانت موضع التأييد من قبل بعض المدارس الفكرية المهتمة بالسكان والرفض من قبل بعضها الآخر؛ كانت مجرد محاولة أيضا لتفسير الكثير من المسائل السكانية في الفترة الزمنية التي كان يعيش فيها مالتوس، والتي كانت تغلب عليها الظروف المجتمعية السائدة[1]

المطلب الخامس:السياسات السكانية

لعلنا نتساءل ماذا يمكن أن يعمل عندما يكون معدل النمو السكاني سريع جدا أو بطيئ جدا ، أو ملائم و متوازن ،و ينبغي أن نحافظ على استمراره على المستوى نفسه ،في هذا المطلب سنحاول التعرف على مفهوم السياسات السكانية و آلياتها.

الفرع الأول تعريف السياسة السكانية

السياسة السكانية: هي سياسة الدولة بالنسبة لسلوك سكانها من الناحية الديمغرافية ،في الوقت الحاضر و المستقبل ،و بهذا تشمل الإجراءات و المخططات و البرامج التي تستهدف تغيير النمو السكاني أو التأثير على الهجرة ،و تحركات السكان أو تنمية القوى العاملة و تنظيم تدفق العمالة من الخارج ،أو هجرة الكفاءات إلى خارج الدولة ،أو إسهام المرأة في قوة العمل و غيرها ،و تشتمل السياسة السكانية على مجالات كثيرة

[1] نفس المرجع السابق ص 29

تتصل بعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الأوضاع الخاصة بالبيئة و التعليم و العمالة و الغذاء و التحضر و الهجرة و الإسكان و الصحة و غيرها[1]

الشكل رقم (05):مبررات التدخل وصياغة السياسة السكانية

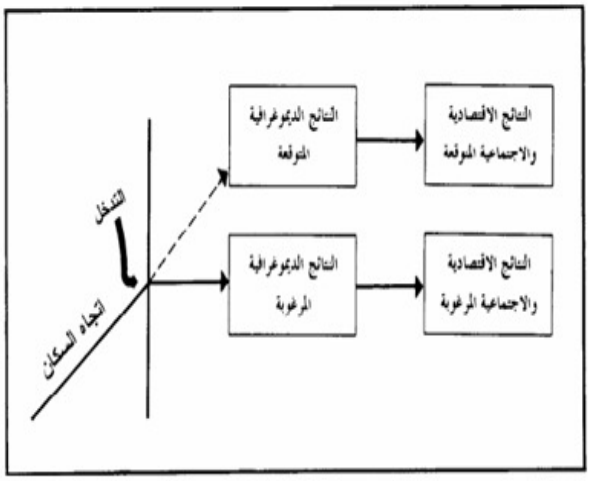

المصدر:كتاب السكان المفاهيم الأساليب و التطبيقات

الشكل رقم (06): المجالات الرئيسة للسياسات السكانية

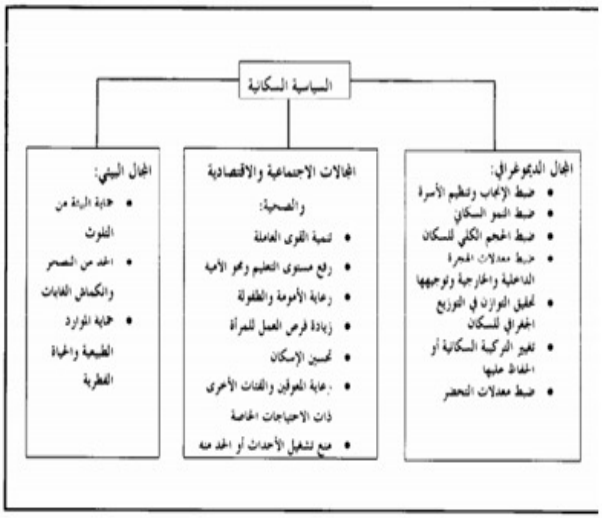

الفرع الثاني العوامل المؤثرة في نمط السياسة السكانية :

هناك الكثير من الظروف والعوامل التي تؤثر على نوع السياسة السكانية التي تتخذها الدولة، وتحدد طبيعتها، وأهدافها، وملامحها، ومن أهمها:

أولا: العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية: يتأثر نوع السياسة السكانية بالحياة الاجتماعية والدينية. ويأتي الدين في مقدمة هذه العوامل. فالبلدان التي يلعب الدين فيها دورا مؤثرا في حياة الأفراد غالبا ما تتبع سياسة سكانية ترفض الحد من النسل، ولكنها قد تقبل خيارات أخرى تتعلق بتنظيم الأسرة. لذلك تعكس السياسة السكانية الاتجاهات الفكرية والاجتماعية السائدة في الدولة.

ثانيا: العوامل الاقتصادية: يؤثر المستوى الاقتصادي وأنماط الإنتاج في الدولة على نوع السياسة السكانية المتبعة. وتقوم الدولة بإتباع السياسة السكانية التي تناسب إمكاناتها وثرواتها الطبيعية وتنسجم معها. وهذه الظروف الاقتصادية تنعكس على الحاجة إلى اليد العاملة، ومن ثم تؤثر على سياسات الهجرة، والنمو السكاني.

[1] د. رشود بن محمد الخريف ،السكان المفاهيم و الأساليب و التطبيقات مرجع سبق ذكره ،ص 540-541

ثالثا: العوامل السياسية والاعتبارات القومية:تسعى الدول الصغيرة إلى زيادة عدد سكانها، وخاصة تلك المهددة من قبل دولة أو دول مجاورة ذات حجم سكاني كبير، ويشهد التاريخ بنماذج كثيرة لتأثير الجوانب القومية على السياسات السكانية في فترات مختلفة.

الفرع الثالث طرق السياسة السكانية و أساليبها:

أولا: الإجراءات الاقتصادية

تتمثل في الحوافز الاقتصادية كمنح مساعدات للأسر الكبيرة أو فرض سياسة ضريبية تهدف إلى تحديد الضرائب حسب حجم الأسرة، أو توفير تسهيلات سكنية للأسرة التي بها أطفال كثيرون، أو تطوير خدمات مدارس حضانة، أو تمديد إجازات الأمومة، أو منح قروض للزواج، أو قروض للإسكان وغيرها. وفي المقابل، قد تفرض الضرائب على الأسر الكبيرة، أو يكون هناك إعفاء من الضريبة للأسر الصغيرة، أو تقوم الدولة بتحمل تكاليف التعليم للابن الأول والثاني فقط. وقد تتخذ أشكالاً أخرى كزيادة الدخل في المناطق النائية لجذب السكان إليها، أو توفير الخدمات بها.كما أن للخدمات الصحية العامة مثل عيادات رعاية الحوامل، وكذلك رعاية الأمومة، ورعاية الطفولة، أثرا في النواحي الديموغرافية .

ثانيا: إجراءات إدارية قانونية

تكون هذه الإجراءات على هيئة تشريعات قانونية تحدد الأمور والمسائل المتعلقة بالسكان، كأن تسمح بإنتاج واستخدام موانع الحمل ،أو تمنع حتى بيعها وتوزيعها في الأسواق، أو تسن تشريعات وأنظمة تحدد العمر القانوني للزواج للذكور والإناث ، أو تمنح تسهيلات لرب الأسرة عند استدعائه لأداء الخدمة العسكرية. كما قد تشمل الأنظمة والإجراءات المتعلقة بالإجهاض و التعقيم وغيرها.

ثالثا: إجراءات أيديولوجية فكرية

من هذه الإجراءات استخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة لتحقيق هدف معين يتعلق بالسكان أو السياسة، وفق القيم والعادات السائدة في المجتمع. ويعتقد أن الإجراءات القانونية والإدارية والفكرية أو الأيديولوجية لا يمكن أن تقدم نتائج ملموسة ما لم تتخذ الإجراءات الاقتصادية اللازمة. كما أن نتائج السياسات السكانية لا تظهر في وقت قصير، بل تحتاج إلى وقت طويل نسبيا لكي تؤتي ثمارها وتظهر نتائجها.

المبحث الثالث: أثر النمو السكاني على بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المطلب الأول : العامل السكاني كمتغير تابع (متأثر)

1- **تأثير المتغيرات البيولوجية على المتغير السكاني** :يتأثر العامل السكاني والدراسات السكانية بصفة عامة بالمتغيرات البيولوجية خاصة ما تعلق منها بالكائن الإنساني و خصائصه النشوئية الفيسيولوجية والمتعلقة بالجسد الانساني، وتعتبر الخصوبة والوفاة من أكثر المتغيرات السكانية تأثيرا على المتغيرات البيولوجية، فمثلا في المجتمعات المعاصرة نجد أن الإناث تعيش فترة أطول من متوسط الفترة التي يعيشها الذكور. وعلى أية حال فإن العلاقة بين النوع (الجنس البشري) والوفاة ليست إلا مثالا واحدا على علاقة العوامل البيولوجية بالأحداث والوقائع السكانية[1].

2- **تأثير المتغيرات الاقتصادية على المتغير السكاني** :تمارس الكثير من المتغيرات الاقتصادية تأثيرا واضحا على الظاهرة السكانية، فمثلا تؤثر الحالة الاقتصادية لمجتمع ما على معدلات الهجرة ففي أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية تنخفض معدلات الهجرة، بينما ترتفع هذه المعدلات في أوقات الازدهار والانتعاش الاقتصادي. وتتأثر الخصوبة هي الأخرى بالأحوال الاقتصادية، ففي سنوات الكساد العظيم في فترة الثلاثينات انخفض معدل المواليد في الولايات المتحدة إلى أدنى المستويات، ويمكن تفسير ذلك وإرجاعه إلى إحجام الأفراد عن الزواج في أوقات الأزمات، بل حتى امتناع الآباء عن الإنجاب وتوسيع حجم الاسرة[2] ، بسبب انخفاض الدخل وارتفاع تكاليف الحياة.

وبتحسن الحالة الاقتصادية العامة للبلدان تتحسن تبعا لذلك العديد من المتغيرات الاقتصادية على رأسها ارتفاع مستويات الدخل وتحسن الحالة و الإمكانيات الصحية لأفراد المجتمع، والملاحظ في مثل هذه الحالات انخفاض معدلات الوفيات خاصة بين فئات معينة كالأطفال والنساء، وبالمقابل نلاحظ ان عدد المواليد يبدأ بالتحرك ويرتفع تدريجيا.

ولعل اهتمام الدولة بالجانب الاجتماعي للسكان خاصة النفقات الاجتماعية الموجهة للتوزيع العادل للمداخيل، وكذا نفقات الرعاية الصحية والعناية التعليمية يشكلان محورا هاما و نقطة جوهرية وعلاقة ضرورية لتفسير العلاقة بين النمو السكاني ونمو النفقات العمومية، فبتحسن هذه الأخيرة تتحسن بعض المتغيرات السكانية خاصة النمو والخصوبة والتي سنتطرق اليهما بالشرح المفصل في النقاط القادمة.

---

[1] السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 34

[2] نفس المرجع السابق، ص 35

3- تأثير المتغيرات الجغرافية على الظاهرة السكانية :لكثرة ما اهتم العلماء بدراسة علاقة الاختلافات المكانية و مدى تأثيرها على تركيب وهجرة ونمو السكان، ظهر علم جديد تفرع عن العلوم الجغرافية يدعى جغرافية السكان.

و تعتبر الجغرافيا السكانية ذلك العلم المتفرع من الجغرافيا البشرية حيث يهتم بتباين الاختلافات المكانية للخصائص السكانية في طبيعة الأمكنة كما يؤكد ذلك ،KLARCK ويتفق معه ZELINSKY في أن الجغرافي يقوم بدراسة الخصائص السكانية في سياق الطبيعة الإجمالية للأمكنة[1] .

وقد اعتاد الباحثون في توزيع السكان أن يقسموا عدد السكان على المساحة ليجدوا ناتجا يعبر عن كمية عدد السكان في الكيلومتر المربع أو الميل المربع... تبعا لوحدة المساحة، وهذا ما يبرر ارتفاع أو انخفاض هذه الكثافة السكانية التي تتأثر بعدد السكان والمساحة المكانية الجغرافية.

فمثلا في المناطق الجبلية والصحراوية تنخفض معدلات الكثافة السكانية بالضرورة، بينما تكشف المناطق السهلية أو الخصبة ذات المناخ المعتدل عن أعلى درجات الكثافة السكانية[2] .

ويتأثر حجم السكان بالبيئة المتوفرة كذلك، وقد بذلت محاولة في هذا الصدد والتي جاءت في شكل نموذج كمي استجابة لأحد المناهج الجغرافية الحديثة وهي استحالة دراسة أي عنصر من العناصر السكانية في حالة انفصال كامل عن البيئية الجغرافية، لأن أي ظاهرة بحثية في حالة انفصالها عن الواقع الجغرافي الاجمالي تكون غير واقعية تماما[3] .

4- تأثير المتغيرات السياسية على الظاهرة السكانية :للمتغيرات السياسية أثر بالغ في تشكيل الأحداث و التغييرات السكانية، ولنتخذ من حالة اليابان مثلا للتوضيح، فقد صدر في اليابان بعد نهاية الحرب العالمية الأولى قانونا يبيح بل ويشجع على عمليات العقم و الإجهاض، مما أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض عدد المواليد بهذه الدولة. والقوانين المتعلقة بالهجرة سواء من أو إلى البلد تؤثر كذلك وبطريقة ملحوظة على عدد السكان[4] ،خاصة ما تعلق منها بالبلدان التي اعتادت استقبال أو إرسال السكان إلى بلدان أخرى، سواء يد عاملة بسيطة أو مؤهلة أو حتى ذات مستويات عالية من الخبرات والشهادات.

---

[1] فتحي محمد مصيلحي،الجغرافيا البشرية:بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، دار الكتب القومية،الطبعة الثانية،القاهرة،1994،ص 32

[2] السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 37

[3] فتحي محمد مصيلحي، الجغرافيا البشرية، مرجع سبق ذكره، ص 134و136

[4] عبد القادر قداوي ،أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية ،مرجع سابق ،ص 07

5- **تأثير المتغيرات السوسيولوجية على الظاهرة السكانية** :تعتبر المتغيرات السوسيولوجية ذات أهمية خاصة ومحورية لتفسير وفهم العمليات والحقائق السكانية،. ويعتبر البناء السوسيو- اقتصادي أكثر البناءات شيوعا على المستوى المجتمعي، و وفقا لهذا البناء ينقسم السكان إلى طبقات اجتماعية مختلفة باختلاف الموارد والدرجات الاقتصادية. ويظهر جليا أن الأفراد الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية عليا تتاح لهم فرص اكبر للعيش والحياة أكثر مما يتاح لأفراد الطبقات الدنيا أين ترتفع معدلات الوفيات، ولقد تبين من نتائج البحوث والدراسات أن هذه العلاقة منتشرة و سائدة بين المجتمعات سواء القديمة أو المعاصرة على حد سواء[1] .

6- **تأثير المتغيرات السيكولوجية على الظاهرة السكانية** :حاول الكثير من علماء النفس وبدرجة أكبر منهم علماء الاجتماع معرفة الأسباب الحقيقية وتقديم التفسيرات المنطقية للسلوك الإنجابي لسكان المجتمعات واختلافه من مجتمع أو من بلد لآخر .فتنظيم الأسرة هو سلوك إنساني بالدرجة الأولى، وتبين دراسة – المعارف والمواقف والممارسات- (KAP) ،و التي تعارف عليها علماء السكان، أن فكرة تنظيم الأسرة معروفة بين الأزواج في المناطق الحضرية والريفية لكن مع بعض الاختلافات فيما بينهما، وهذا ما يدل على الوعي بتنظيم الأسرة. ويرتبط تنظيم الأسرة بمفهومين هما: ضبط النسل و تحديد النسل، فضبط النسل يعني وقفه مرحليا لفترة معينة، ويختلف عن تحديد النسل الذي يعني إيقاف الإنجاب بعد عدد معين من الأطفال باستخدام وسيلة أو وسائل منع الحمل[2].

المطلب الثاني : العامل السكاني كمتغير مستقل (مؤثر سببي)

بعد أن تطرقنا لتأثر الظاهرة السكانية ببعض المتغيرات والتي يطلق عليها بالنموذج الاول، نتطرق في هذه الفقرة للنموذج الثاني، أين تستخدم المتغيرات السكانية كمتغيرات مستقلة أو سببية لتفسير وفهم تنوعات وتغيرات ظواهر وأحداث غير ديمغرافية كمتغيرات تابعة[3] .

ويستخدم النموذج الثاني من الدراسات السكانية مستويات مختلفة للتحليل: فعلى المستوى المجتمعي تستخدم المتغيرات الديمغرافية لتفسير الأحداث القومية أو للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، فمثلا ذهب بعض الباحثين إلى أن النمو السكاني المستمر و المتواصل يعتبر عاملا له أهميته الكبرى في تشجيع عمليات التقدم التكنولوجي.

---

[1] السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 40

[2] مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، ، مرجع سابق ،ص 138

[3] السيد عبد العاطي السيد، علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص 47

1- **أثر النمو السكاني على جودة الحياة** : نجد في كل سنة أكثر من 81 مليون يضافون إلى سكان العالم، وأكثر من 78 مليون منهم في دول العالم الثالث، لكن المشكلة ببساطة ليست مشكلة أرقام فحسب، ولكنها مشكلة رفاهية الفرد وتنميته، فالنمو السكاني السريع يمكن أن يكون له تبعات خطيرة على رفاهية البشرية، إلا إذا اشتملت التنمية على تحسين مستويات معيشة السكان بزيادة دخلهم، وتحسين صحتهم وتعليمهم ورفاهيتهم العامة، إضافة إلى احترامهم وكرامتهم[1].

2- **أثر النمو السكاني على التعليم والصحة** : بالنظر لحجم العائلة وانخفاض الدخل يتم تقليل الفرص أمام الأبناء للالتحاق بدور التعليم، كما يؤدي ارتفاع الخصوبة إلى إضعاف صحة الأمهات والأطفال.

3- **أثر النمو السكاني على الغذاء:** يبدو أن إطعام سكان العالم أصبح صعبا بتزايد عدد السكان، حيث أن أكثر من90% من مستلزمات الغذاء الإضافية لدول العالم الثالث سببها زيادة السكان. وهذا ما يلزم التكنولوجيا الحديثة للإنتاج أن تكون أسرع عملا من أجل زيادة إنتاجية الأرض الصالحة للزراعة[2].

لقد جاء في تقرير ميدوز[3] أن" :البشرية كانت تحت حدود إمكانات الكرة الأرضية، أما الآن فقد تخطينا هذه الحدود، وتشهد على ذلك البصمة البيئية للجنس البشري التي قاسها فريق ماتيس واكرناغل عام 1972 ،كنا قد استنفدنا 85% من هذه الحدود .أما الآن فالاستهلاك البشري للموارد هو عند125% من المستوى القابل للاستدامة في المدى الطويل "[4].والشكل الموالي يعطي بعضا النتائج المتوصل اليها في تقرير حدود النمو.

الشكل رقم (08): العلاقة بين التزايد السكاني والتطور الكمي للموارد الطبيعية وللغذاء وللتلوث من خلال تقرير ميدوز

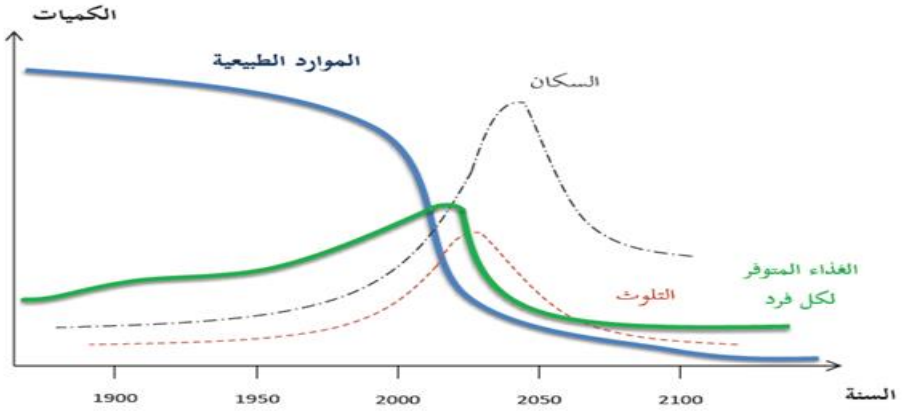

المصدر: طاقر زهير، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع، دراسة مقارنة، مجلة الباحث

[1] ميشيل تودارو، ترجمة و مراجعة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر،الرياض،الطبعة الأولى ،2006، ص 260

[2] نفس المرجع السابق، ص 275

[3] هو تقرير صدر تحت عنوان" حدود النمو "أعدته مجموعة من الباحثين من معهد الماساشوسيتس للتكنولوجيا، بطلب من مجموعة نادي روما سنة 1927

[4] كويشيرو ماتسورا، مقال بعنوان :هل ما زلنا قادرين على إنقاذ البشرية؟، نشر في موقع نضوب: www.nodhoob.com يوم 2013/02/01 ، الاطلاع يوم : 2020/07/12

4- أثر النمو السكاني على البيئة : تعتبر الزيادة السكانية غير الطبيعية (الانفجار السكاني) من أهم مسببات التدهور البيئي، لأنها تقود إلى الصراع البشري على مستلزمات الحياة، من موارد طبيعية سواء من المحاصيل الزراعية أو المياه أو الثروات المعدنية أو من الغذاء أو حتى من الحصول على الأراضي والمساكن، وقد حدث تراجع كبير في خصوبة التربة مما أدى إلى تدميرها نتيجة الاستغلال المكثف للأراضي الخصبة للاستفادة من أكبر كمية من المحاصيل الزراعية بغية لحصول على غذاء يكفي الإعداد المتزايدة من البشر.

كما ظهرت مشكلات بيئية لم يعهدها الإنسان من قبل، كانتشار التصحر والجفاف وزيادة الملوثات في الهواء والماء والتربة وانقراض الكثير من الأنواع النباتية والحيوانية، كما أصبح هناك صراع هائل على مصادر المياه العذبة مما أنذر في كثير من الأحيان بحدوث حروب من أجل المياه[1] .

ويمكن أن نلخص بوضوح علاقة النمو السكاني ومدى تأثيره على البيئة من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم(07): علاقة النمو السكاني بالمشكلات البيئية

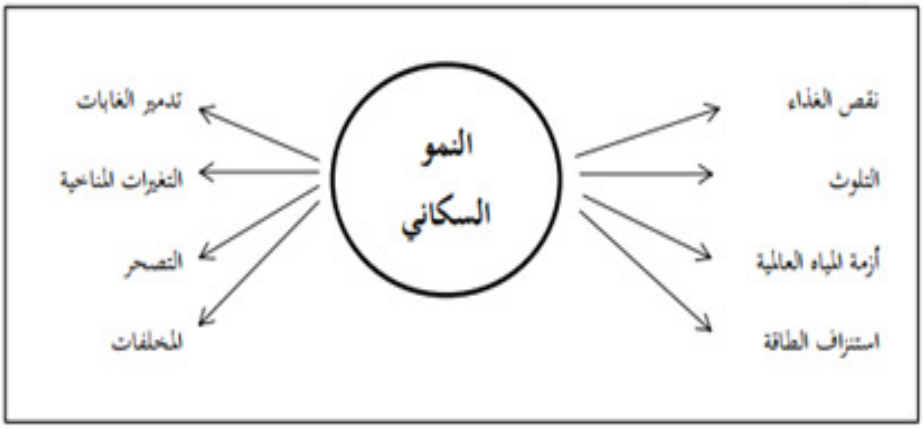

المصدر: عبد المنعم مصطفى المقمر، **الانفجار السكاني والاحتباس الحراري**، مرجع سابق ص: 80.

[1] عبد المنعم مصطفى المقمر، الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، عالم المعرفة العدد ،391 ،الكويت، أغسطس ،2010 ،ص79.

الفصل الثالث:

الدراسة التحليلية و القياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو السكاني في الجزائر للفترة الممتدة

الفصل الثالث :الدراسة التحليلية و القياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو السكاني في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 الى 2018

المبحث الأول: الدراسة التحليلية الانفاق الحكومي والنمو السكاني في الجزائر

المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق الحكومي و السياسات الانفاقية المتبعة في الجزائر

الجدول رقم (02): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 الى 2018

السنة	مجموع النفقات العامة ($\times 10^6$ دج)	نفقات التسيير ($\times 10^6$ دج)	نفقات التجهيز ($\times 10^6$ دج)	نسبة نفقات التسيير الى اجمالي النفقات %	نسبة نفقات التجهيز الى اجمالي النفقات %	نمو النفقات العامة %
1990	136 500,00	88 800,00	47 700,00	65,05	34,95	
1991	212 100,00	153 800,00	85 300,00	72,51	40,22	55,38
1992	420 130,00	276 130,00	144 000,00	65,72	34,28	98,08
1993	476 620,00	291 410,00	185 210,00	61,14	38,86	13,45
1994	566 320,00	330 400,00	235 920,00	58,34	41,66	18,82
1995	759 600,00	473 600,00	286 000,00	62,35	37,65	34,13
1996	724 600,00	550 600,00	174 000,00	75,99	24,01	-4,61
1997	845 100,00	643 500,00	201 600,00	76,14	23,86	16,63
1998	876 000,00	664 100,00	211 900,00	75,81	24,19	3,66
1999	961 700,00	774 700,00	187 000,00	80,56	19,44	9,78
2000	1 178 100,00	856 200,00	321 900,00	72,68	27,32	22,50
2001	1 321 000,00	963 600,00	357 400,00	72,94	27,06	12,13
2002	1 580 600,00	1 097 600,00	483 000,00	69,44	30,56	19,65
2003	1 690 200,00	1 122 800,00	567 400,00	66,43	33,57	6,93
2004	1 891 800,00	1 251 100,00	640 700,00	66,13	33,87	11,93
2005	2 052 000,00	1 245 100,00	806 900,00	60,68	39,32	8,47
2006	2 453 000,00	1 437 900,00	1 015 100,00	58,62	41,38	19,54
2007	3 092 700,00	1 672 600,00	1 420 100,00	54,08	45,92	26,08
2008	4 175 700,00	2 227 300,00	1 948 400,00	53,34	46,66	35,02
2009	4 246 300,00	2 300 000,00	1 946 300,00	54,16	45,84	1,69
2010	4 466 900,00	2 659 000,00	1 807 900,00	59,53	40,47	5,20
2011	5 853 600,00	3 879 200,00	1 974 400,00	66,27	33,73	31,04
2012	7 058 100,00	4 782 600,00	2 275 500,00	67,76	32,24	20,58
2013	6 024 100,00	4 131 500,00	1 892 600,00	68,58	31,42	-14,65
2014	6 980 200,00	4 486 300,00	2 493 900,00	64,27	35,73	15,87
2015	8 858 100,00	4 972 300,00	3 885 800,00	56,13	43,87	26,90
2016	7 984 200,00	4 707 300,00	3 276 900,00	58,96	41,04	-9,87
2017	7 389 300,00	4 591 800,00	2 797 500,00	62,14	37,86	-7,45
2018	8 628 000,00	4 584 460,00	4 043 540,00	53,13	46,87	16,76

المصدر : معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS حوصلة 1962-2011 و الجريدة الرسمية

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن هناك اتجاها تصاعديا للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة على مستوى كلا من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا ما يدل على أن السياسة الإنفاقية المتبعة من طرف الحكومة توسعية سواء أكانت مفتعلة مقصودة أم كانت عفوية تلقائية .وهذا ما يتوافق مع ظاهرة التزايد المستمر للنفقات العامة التي أشار إليها فاجنر، حيث بلغ المعدل السنوي لتزايد النفقات العامة حوالي 6221 % ، ويرجع هذا التزايد إلى عدة أسباب تتجلى في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي شهدته الجزائر.

لقد انتهى الأمر بالجزائر عقب محاولات التصحيح الاقتصادي الذاتي الذي قامت به خلال الفترة (1986-1989) إلى نتائج وخيمة خلقت وضعا معقدا، حيث لم يكن أمام الحكومة الجديدة من خيار سوى اتفاقية "ستاندباي "التي ترعاها المنظمات الدولية للخروج من الأزمة الخانقة التي كادت تدمر اقتصاد البلاد[1] . فقد عرفت النفقات العامة اختلافا من حيث حجمها وأهدافها، وبغية تحليل السياسة المتبعة من طرف الدولة في ذلك يمكن تقسيم الفترة (1990-2018) إلى المراحل التالية:

أولا : المرحلة الأولى (من 1990 الى غاية 1999)

خلال هذه الفترة أبرمت الجزائر اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، التي من شروطها رفع تدخل الدولة والحد من نشاطها الاقتصادي والمالي، ولكن هذا لم يكن عائقا أمام دور الدولة في القيام بوظائفها خاصة الاجتماعية، وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت من 136500 مليون دج سنة 1990 إلى 212100 مليون دج سنة 1991 بنسبة زيادة مرتفعة وصلت إلى 55,38% ، لترتفع سنة 1995 إلى 759617 مليون دج .وذلك نظرا لتحسن الإيرادات العامة للدولة عند ارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا، حيث بلغ سعر البرميل 23,73 دولار سنة 1990 بعدما انخفضت إلى اقل من 10 دولار أثناء الازمة البترولية سنة 1986 ، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية لدعم الفئات المحرومة كإنشاء صندوق تعويض الأسعار لدعم الفئات المحرومة .وكذا إنشاء صندوق مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة من خلال فتح حساب خاص في الخزينة سنة 1993 ، بالإضافة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة المنشأ سنة 1990، وتواصل عجز الهيئات العمومية خاصة الإدارات المحلية (كالبلديات) والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة، بسبب الاستعمال غير الرشيد للموارد المالية وضعف وسوء التسيير وعدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال، إضافة إلى انتشار الفساد في القطاع العام، وهذا ما تبنته الدولة من خلال برنامج يتعلق بالتطهير المالي لجهازها

[1] تومي عبد الرحمن،الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،طبعة 2011 ص 60

الإنتاجي، باعتباره الأداة الاقتصادية العمومية التي أشرفت على الامتلاك، حيث كلفت خزينة الدولة غلافا ماليا قدره 415535 مليار دج، مست 16 مؤسسة وطنية فقط في الفترة (1992–1999)[1] .

وما يلاحظ خلال هذه الفترة أن نفقات التجهيز عرفت تذبذبا حيث انخفضت سنة 1995 نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده نظرا للإصلاحات الهيكلية بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، غير أنها عادت للارتفاع في الفترة (1990–1999) ، نتيجة لتشجيع الاستثمار وبالأخص في القطاعات الحساسة مثل :الري، التربية....الخ، و ارتفاع تكاليف الاستثمار والإنفاق اللازم لإعادة إصلاح البنية التحتية التي لحق بها الضرر نتيجة للوضع الاجتماعي المنعرج.

الجدول رقم (03) : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 الى 1999

السنة	مجموع النفقات العامة (×10⁶ دج)	نفقات التسيير (×10⁶ دج)	نفقات التجهيز (×10⁶ دج)	نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات %	نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات %
1990	136 500,00	88 800,00	47 700,00	65,05	34,95
1991	212 100,00	153 800,00	85 300,00	72,51	40,22
1992	420 130,00	276 130,00	144 000,00	65,72	34,28
1993	476 620,00	291 410,00	185 210,00	61,14	38,86
1994	566 320,00	330 400,00	235 920,00	58,34	41,66
1995	759 600,00	473 600,00	286 000,00	62,35	37,65
1996	724 600,00	550 600,00	174 000,00	75,99	24,01
1997	845 100,00	643 500,00	201 600,00	76,14	23,86
1998	876 000,00	664 100,00	211 900,00	75,81	24,19
1999	961 700,00	774 700,00	187 000,00	80,56	19,44

المصدر :من إعداد الطالبين بالاستعانة بمعطيات ONS حوصلة 1962–2011 و الجريدة الرسمية

ثانيا :المرحلة الثانية (من 2000 الى غاية 2010)

إن الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط من 17.97 دولار للبرميل سنة 1999 إلى حوالي 38.27 دولار للبرميل سنة 2004 جعل الجزائر في بحبوحة مالية سمحت لها بتسديد المسبق للديون الخارجية في سنة 2006 مما ساهم في رفع وتيرة الإنفاق العام من 1178,1 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى حوالي 4466,9 مليار دينار جزائري سنة 2010 ،وهذا ما يوضحه الجدول و الشكل المواليين:

[1] نفس المرجع السابق، ص 103

الجدول رقم (04) : تطور نفقات التسيير و التجهيز بالنسبة الى اجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 الى 2010					
السنة	مجموع النفقات العامة (×10⁶ دج)	نفقات التسيير (×10⁶ دج)	نفقات التجهيز (×10⁶ دج)	نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات %	نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات %
2000	1 178 100,00	856 200,00	321 900,00	72,68	27,32
2001	1 321 000,00	963 600,00	357 400,00	72,94	27,06
2002	1 580 600,00	1 097 600,00	483 000,00	69,44	30,56
2003	1 690 200,00	1 122 800,00	567 400,00	66,43	33,57
2004	1 891 800,00	1 251 100,00	640 700,00	66,13	33,87
2005	2 052 000,00	1 245 100,00	806 900,00	60,68	39,32
2006	2 453 000,00	1 437 900,00	1 015 100,00	58,62	41,38
2007	3 092 700,00	1 672 600,00	1 420 100,00	54,08	45,92
2008	4 175 700,00	2 227 300,00	1 948 400,00	53,34	46,66
2009	4 246 300,00	2 300 000,00	1 946 300,00	54,16	45,84
2010	4 466 900,00	2 659 000,00	1 807 900,00	59,53	40,47
المصدر :من إعداد الطالبين بالاستعانة بمعطيات ONS حوصلة 1962-2011 و الجريدة الرسمية					

الشكل رقم (09) : تطور مجموع النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

يتضح من الشكل أعلاه أن النفقات عرفت تزايد مستمر لكن بوتيرة منخفضة من سنة 2000 إلى 2005، فالسياسة المالية الإنمائية التوسعية كانت بداية مع برنامج الانعاش الاقتصادي (1999-2004) ، والذي لم يكن يرمي إلى التقليل من حدة المشاكل الموجودة فقط، بل إلى تدارك التأخر المسجل الذي تراكم خلال عشرية سوداء كاملة، ولقد خصص له مبلغ 525 مليار دج، أي ما يعادل 07 ملايير دولار. أما برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) فلم يكن يمثل في حقيقة الأمر سوى مجموعة من الأهداف والآليات تعمل على تطبيق برنامج الرئيس في عهدته الثانية، وخصص له غلافا ماليا قدر بـ 4202,7 مليار دج ما يعادل 50 مليار دولار.

كذلك من خلال الجدول نلاحظ أنه خلال الفترة (2000-2004) تواصلت نفقات التسيير في الارتفاع ولكن بوتيرة أقل تسارعا، نظرا لإعطاء الأولوية لنفقات التجهيز وذلك راجع لتطبيق مشروع الإنعاش الاقتصادي.

فارتفعت من 856,200مليار دج سنة 2000 الى 963,6 مليار دج سنة 2001 ثم الى 1097,6 مليار دج سنة 2002 بسبب ارتفاع تسديد نفقات فوائد الدين العمومي، لتصل إلى 1122,8 مليار دج سنة 2003 ، بحيث شهدت هذه الفترة مراجعة للأجور والتحويلات ومنح المجاهدين والمنح العائلية و رفع مختلف الاعانات . اضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة وهذا ما يفسر تدني البطالة من 23% سنة 2003 الى 17,7% سنة 2004 ، بينما كانت 29% سنة 1999 ،كما تم رفع الأجر القاعدي إلى 12000 دج بداية من 01 جانفي 2007 بعدما كان 10000 دج. وارتفعت نفقات أجور مستخدمي الوظيف العمومي بـ 876 مليار دج، سنة 2009 مما انعكس مباشرة على ارتفاع نفقات التسيير في ذات السنة.

عرفت سنة 2010 مثلها مثل سنة 2009 ، ارتفاعا في نفقات التسيير والتي ما فتأت تعود إلى ارتفاع نفقات المستخدمين حوالي 32,7% وكذا التحويلات الجارية بـ 11,4%، بالإضافة إلى زيادة منح المجاهدين بحوالي 17,2% وكذا المصالح الإدارية، مقارنة بسنة 2009[1].

ثالثا :المرحلة الثالثة (من 2011 الى غاية 2018)

الجدول رقم (05) : تطور نفقات التسيير و التجهيز بالنسبة الى اجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2011 الى 2018

السنة	مجموع النفقات العامة (×10⁶ دج)	نفقات التسيير (×10⁶ دج)	نفقات التجهيز (×10⁶ دج)	نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات %	نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات %
2011	5 853 600,00	3 879 200,00	1 974 400,00	66,27	33,73
2012	7 058 100,00	4 782 600,00	2 275 500,00	67,76	32,24
2013	6 024 100,00	4 131 500,00	1 892 600,00	68,58	31,42
2014	6 980 200,00	4 486 300,00	2 493 900,00	64,27	35,73
2015	8 858 100,00	4 972 300,00	3 885 800,00	56,13	43,87
2016	7 984 200,00	4 707 300,00	3 276 900,00	58,96	41,04
2017	7 389 300,00	4 591 800,00	2 797 500,00	62,14	37,86
2018	8 628 000,00	4 584 460,00	4 043 540,00	53,13	46,87

المصدر :من إعداد الطالبين بالاستعانة بمعطيات ONS حوصلة 1962-2011 و الجريدة الرسمية

[1] عبد القادر قداوي ،أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2011) ،مرجع سبق ذكره،ص 117

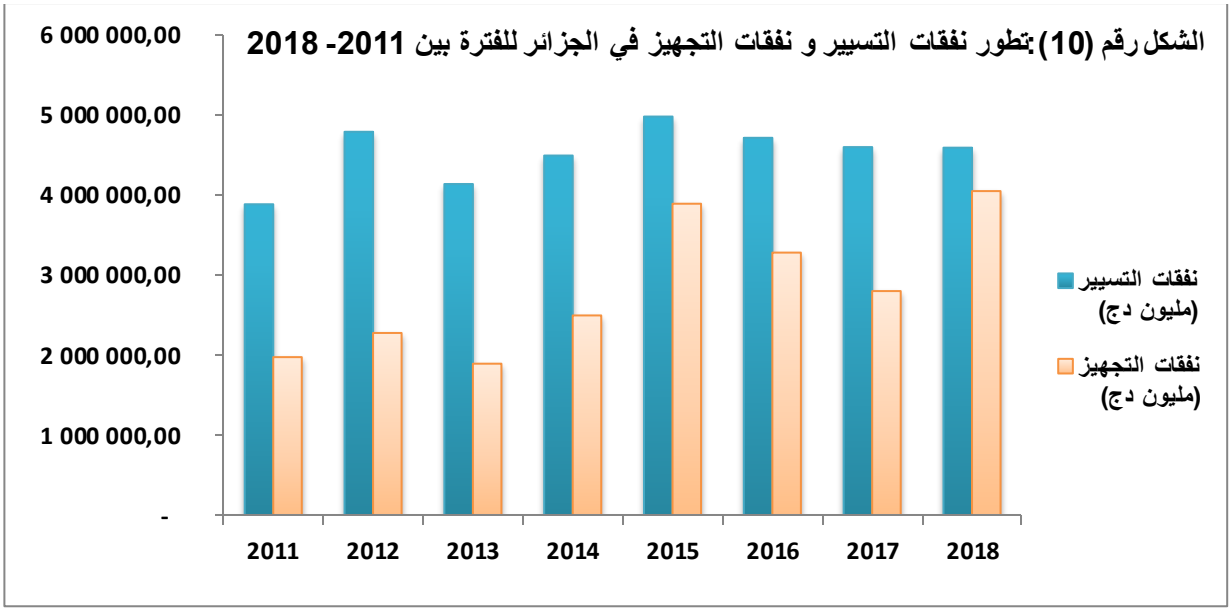

المصدر :من إعداد الطالبين بالاستعانة بمعطيات الجدول رقم (10)

من خلال الجدول و الشكل البياني تميزت الفترة ما بين 2011– 2018 بحالة تذبذب في إجمالي النفقات العامة نظرا لتذبذب أسعار النفط ،حيث سجلت نموا متسارعا بين سنتي 2011 و 2012 من 5853,6 مليار دج الى 7058,1 مليار دج ،ثم انخفضت سنة 2013 الى 6024,1 مليار دج بسبب تراجع أسعار النفط من 112,92 دولار للبرميل سنة 2011 الى 109,38 دولار للبرميل ، بينما عرفت خاصة إبتداءا من سنة 2015 و اعتماد الجزائر سياسة انفاقية انكماشية و فرض تقشف في الإنفاق خاصة بالنسبة لنفقات التسيير التي تراجعت الى 4707,3 مليار دج سنة 2016 فـ: 4584,46 مليار دج سنة 2018 ،بينما عرفت نفقات التجهيز

الشكل رقم (11): تطور العوائد النفطية خلال الفترة 1990–2017.

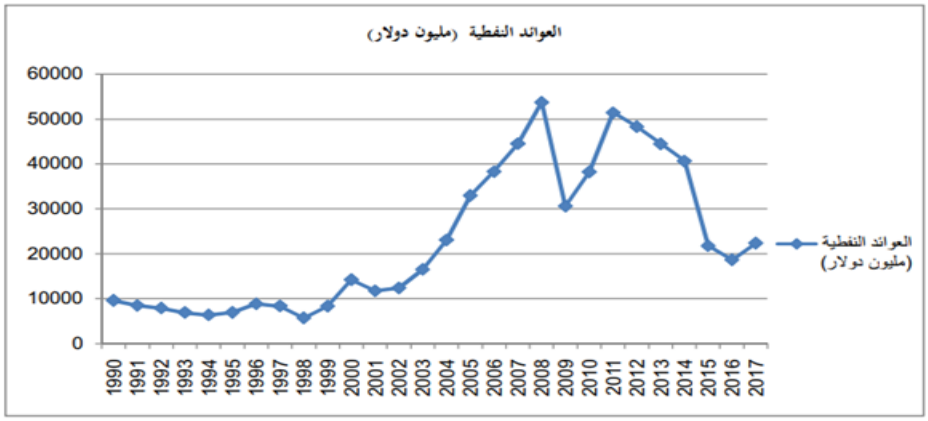

المصدر :من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

ويعتمد اقتصاد الجزائر اعتمادا كبيرا على المحروقات في صادراته و ايراداته الحكومية التي تبلغ نسبتها 95 % و75% على الترتيب ،ة لهذا فقد أضعفت صدمة هبوط أسعار النفط مالياته وميزانه التجاري واحتياطياته من النقد الأجنبي. فقد ارتفع عجز الموازنة من 4,1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 إلى 7,15% من هذا الإجمالي في 2016 .وهبطت الاحتياطيات الاجمالية من 194 مليار دولار في 2013 إلى ما يقدر بنحو

108 مليارات دولار في 2016 ، ومن المتوقع أن تهبط أكثر إلى 60 مليار دولار في 2018 .و أدى تدهور معدلات التبادل التجاري للجزائر إلى انخفاض قيمة الدينار بنسبة 20% منذ منتصف 2014 وارتفاع معدل التضخم إلى 8,4% في 2015 .وفي مواجهة التراجع المتواصل لعائدات النفط والغاز، وارتفاع فاتورة الواردات، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات التصحيحية في إطار قانون الميزانية لعام 2016 .وتدعو موازنة عام 2016 ضعت على أساس افتراض سعر النفط عند 35 دولارا للبرميل في المتوسط إلى تخفيض الانفاق 09% –معظمه في النفقات الرأسمالية[1]–

المطلب الثاني : تطور عدد السكان و معدل النمو الديمغرافي للجزائر للفترة الممتدة من 1990 الى 2018

أولا: النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة من سنة 1990 الى 1999

الجدول رقم :(06) تطور عدد السكان و معدل النمو السكاني بين 1990 و 1999

السنة	عدد السكان الإجمالي (بالآلاف)	معدل النمو الطبيعي (%)	معدل الزيادة الطبيعية (%)
1990	25022	2,49	1,55
1991	25643	2,41	1,53
1992	26271	2,43	1,58
1993	26894	2,25	1,63
1994	27496	2,16	1,69
1995	28060	1,84	1,78
1996	28566	1,68	1,86
1997	29045	1,63	1,92
1998	29507	1,52	1,96
1999	29965	1,46	2,03

المصدر :من إعداد الطالبين بالاستعانة بمعطيات ONS

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ زيادة في عدد السكان من سنة لأخرى ،قدرت بين الفترة الزمنية 1990 و 1999 بـ: 4943000 نسمة أي بزيادة تقدر بحوالي 20% .غير أن معدل النمو السكاني خلال نفس الفترة عرف سجل منحى متنازل ليصل في سنة 1999 إلى ادني مستوى له وهو 1,46% ،و يرجع سبب هذا الانخفاض إلى الحالة التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة خاصة تدهور الوضع الأمني حيث ارتفع عدد الوفيات ،و بالمقابل انخفض عدد المواليد كما هو مبين بالمنحنى البياني رقم (12) ، نظرا لتدهور الوضع الاقتصادي و أثره السلبي على القدرة الشرائية للأسر وكذا تدني المستوى المعيشي ، النزوح الريفي إلى المدن ، أزمة السكن و الإعراض عن الزواج ، التخريب و الهدم الذي طال المنشآت التحتية للجزائر. إضافة إلى تفشي

[1] مجموعة البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا ،الموجز االقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق االوسط وشمال أفريقي، أسعار النفط الى أين ،العدد7 يوليو/تموز 2016

البطالة بسبب تسريح العمال إثر إعادة الهيكلة و حل المؤسسات حيث بلغت البطالة 29% سنة 1997 بينما كانت 23% سنة 1993 [1] "

الجدول رقم :(07) تطور معدل الولادات الاجمالي و معدل الوفيات و معدل النمو السكاني بين 1990- 1999

السنة	معدل الولادات الاجمالي (‰)	معدل الوفيات الاجمالي (‰)	معدل النمو الطبيعي (%)
1990	30,94	6,03	2,49
1993	28,22	6,25	2,25
1994	28,24	6,56	2,16
1995	25,33	6,43	1,84
1997	22,51	6,12	1,63

المصدر : –1985 –1993 : ministère de la Population : Population nationale de population à l'horizon 2010 , Op.Cit,P.2

population a développement en :–1994 –2002 Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière

Algérie rapport national /déc., 2003,P11

www. Sante. Dz

الشكل رقم (12): منحنى تطور معدل الولايادات و معدل الوفيات و معدل النمو الطبيعي

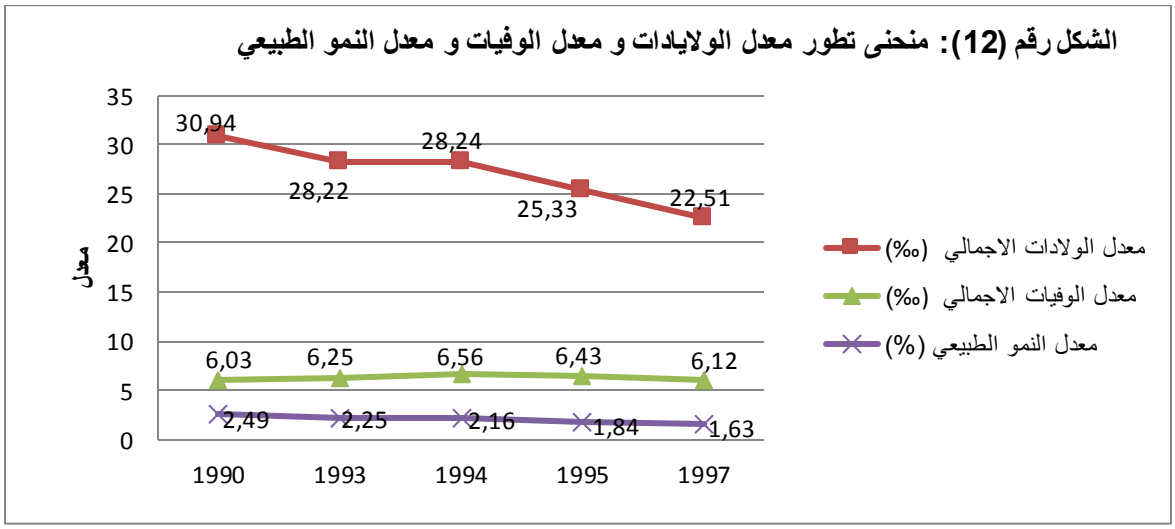

المصدر :من إعداد الطالبين بالاستعانة بمعطيات الجدول رقم (07)

ثانيا : النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة من سنة 2000 إلى 2010

سنتطرق في هذا المحور إلى تطور معدلي النمو السكاني والزيادة الطبيعية وتطور الزيادة الطبيعية في الجزائر، بالإضافة إلى تتبع مسار النمو من خلال عرض وتحليل المعطيات الخاصة بتطور معدل المواليد والوفيات، إلى جانب تسليط الضوء على معدلات الخصوبة ووفيات الأطفال الرضع، وهذا ما سنوضحه في البيانات التالية:

[1] مخلوفي عبد السلام ، أزمة المديونية و لجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي، (الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر –الممارسة التسويقية)، جامعة بشار، 2004 .

الجدول رقم (08) : تطور عدد السكان ، معدل النمو السكاني ومعدل الزيادة الطبيعية للجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و 2010

السنة	عدد السكان الإجمالي (بالآلاف)	معدل النمو الطبيعي (%)	معدل الزيادة الطبيعية (‰)
2000	30416	1,43	14,30
2001	30879	1,55	15,50
2002	31357	1,53	15,30
2003	31848	1,58	15,80
2004	32364	1,63	16,30
2005	32906	1,69	16,90
2006	33481	1,78	17,80
2007	34096	1,86	18,60
2008	34591	1,92	19,20
2009	35268	1,96	19,60
2010	35978	2,03	20,30

المصدر :من إعداد الطالبين بالاستعانة بمعطيات ONS

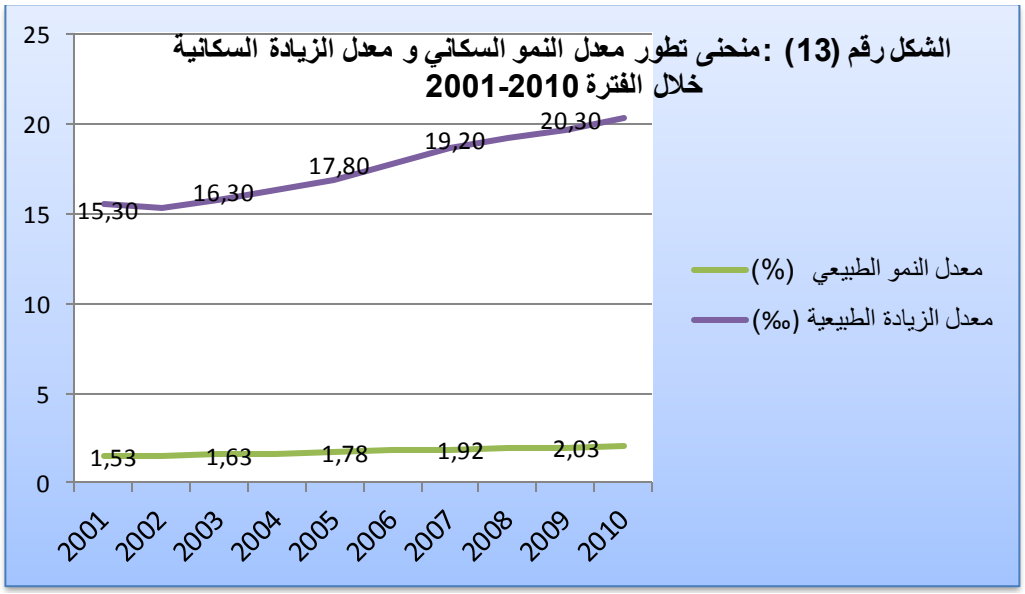

المصدر : من إعداد الطالبين بالاستعانة بمعطيات الجدول رقم (08)

من خلال الجدول رقم (08) و المنحنى البياني نلاحظ تراجع معدل النمو الطبيعي من 1,55% سنة 2001 إلى 1,53% سنة 2002 ،بعد ذلك سجل ارتفاعا مستمرا حيث وصل إلى معدل 2,03% سنة 2010 .و يرجع ارتفاع هذا المعدل لزيادة عدد الزيجات في تلك الفترة وارتفاع الخصوبة العامة، أما الانخفاض الذي سجله عام 2002 فيعود لانخفاض معدل الخصوبة الإجمالي (عدد المواليد الأحياء لكل امرأة) كما يبينه الجدول الموالي ، وهذا رغم استمرار ارتفاع عدد الزيجات طول الفترة ،وقد يعود السبب للاستخدام الواسع لوسائل منع الحمل وتنظيم النسل وتباعد الولادات، بفضل تحسن المستوى التعليمي للنساء خاصة (وعي النساء بصحتهن الإنجابية)

واقتحام المرأة سوق العمل وممارستها للنشاط الاقتصادي، هذان العاملان لعبا دورا أساسيا في خفض معدل النمو الطبيعي.

الجدول رقم (09) :تطور معدل الخصوبة في الجزائر بين 2000 - 2010

السنة	معدل الخصوبة الإجمالي (عدد الولادات لكل امرأة)
2000	2,40
2001	2,78
2002	2,73
2003	2,66
2004	2,58
2005	2,51
2006	2,45
2007	2,41
2008	2,41
2009	2,44
2010	2,51

المصدر :من إعداد الطالبين بالاستعانة بمعطيات ONS

غير أن ارتفاع معدلات المواليد كما يوضحه الجدول (10) و الشكل رقم : (14) المستمر وهذا باستثناء سنة 2002 التي سجلنا فيها معدل مواليد بلغ 19,68‰ ،يفسر سبب ارتفاع المواليد لارتفاع معدلات الخام للزيجات في تلك السنوات وتحسن التغطية الطبية والرعاية الصحية المتعلقة بالأمومة و الطفولة، إلى جانب ارتفاع المستوى المعيشي وتوفر الخدمات. أما انخفاض الولادات الذي سجل سنة 2002 ،قد يرجع إلى الاستخدام الواسع لوسائل منع الحمل والتخطيط العائلي.

الجدول رقم :(10) تطـور معدل المواليد في الجزائر بين سنتي 2000 و 2010

السنة	عدد المواليد	معدل المواليد ‰
2000	589000	19,36
2001	619000	20,03
2002	617000	19,68
2003	649000	20,36
2004	669000	20,67
2005	703000	21,36
2006	739000	22,07
2007	783000	22,98
2008	817000	23,62
2009	849000	24,07
2010	888000	24,68

المصدر :من إعداد الطالبين بالاستعانة بمعطيات ONS

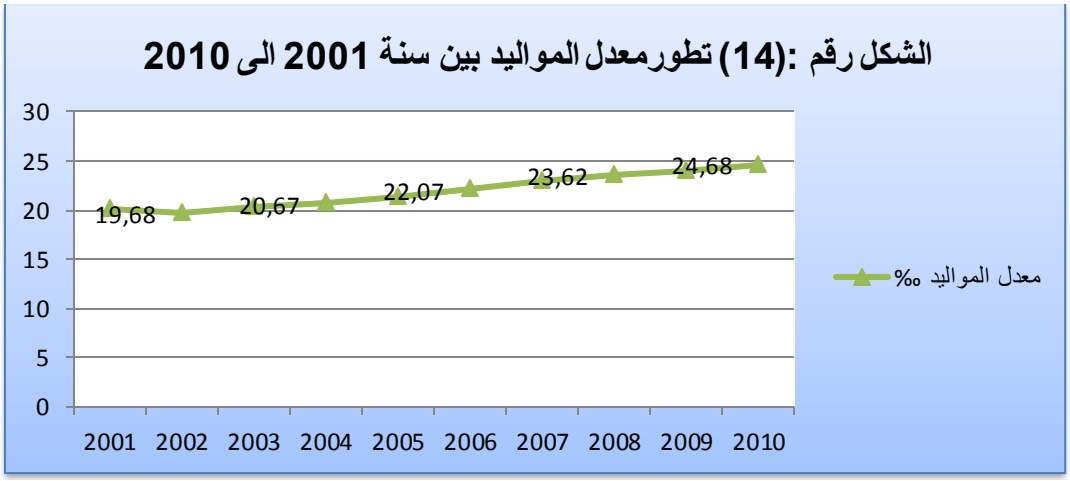

المصدر : من إعداد الطالبين بالاستعانة بمعطيات الجدول رقم (10)

كما تعتبر الوفيات عاملا رئيسيا لمعرفة الحركة الطبيعية للسكان، فمن خلال الجدول رقم:(11) والشكل رقم:(15) ، فقد سجل معدل الوفيات سنة 2001 القيمة 4,56‰ ،ليعرف بعدها انخفاضات و ارتفاعات طفيفة ومتذبذبة طول الفترة، حيث وصل في نهاية الفترة المعدل 4,37 ‰، ويعود هذا الانخفاض في معدلات الوفيات لتحسن الرعاية الصحية و المستوى المعيشي والوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر

الجدول رقم :(11) تطـور معدل الوفيات في الجزائر خلال الفترة ما بين سنة 2000 و 2010

السنة	عدد الوفيات	معدل الوفيات ‰
2000	140000	4,59
2001	141000	4,56
2002	138000	4,41
2003	145000	4,55
2004	141000	4,36
2005	147000	4,47
2006	144000	4,30
2007	149000	4,38
2008	153000	4,42
2009	159000	4,51
2010	157000	4,37

المصدر :من إعداد الطالبين بالاستعانة بمعطيات ONS

ثالثا: النمو السكاني في الجزائر خلال الفترة من سنة 2011 إلى 2018

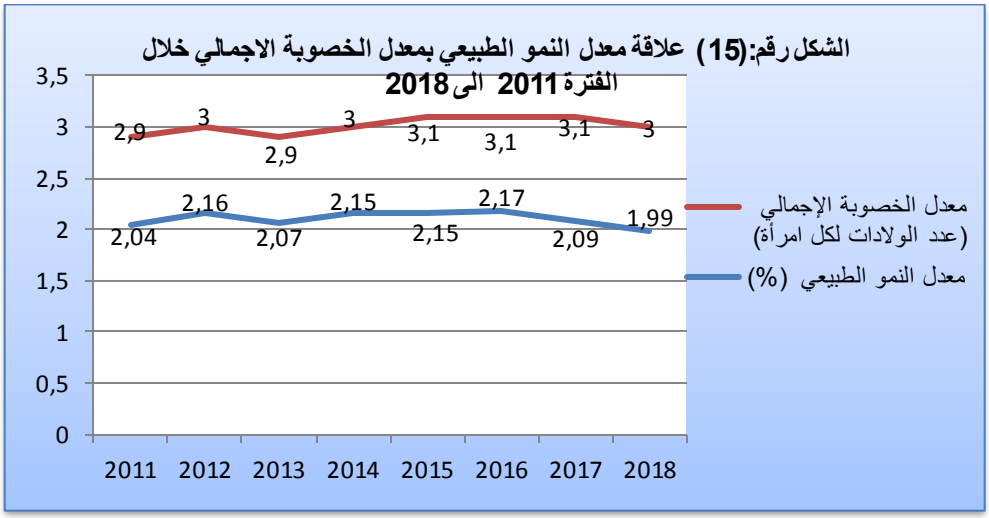

المصدر : من إعداد الطالبين بالاستعانة بمعطيات الجدول رقم (11)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع في معدل النمو الطبيعي بين سنتي 2011 و 2012 من 2,04% إلى 2,16% بسبب ارتفاع معدل الخصوبة الإجمالي خلال نفس السنة و هذا راجع إلى ارتفاع عدد الزواجات الذي يقدر بـ:369000 سنة 2011 و أكثر من 371000 سنة 2012 ،نتيجة تحسن المستوى المعيشي الذي عكسه ارتفاع إيرادات النفط بداية من 2010،و مباشرت الحكومة مراجعة شبكة الأجور لمختلف المستخدمين ،إضافة إلى تراجع معدل وفيات الرضع من 23,1% سنة 2011 إلى 22,6% سنة 2012 ،نتيجة تحسن الرعاية الصحية للأمهات و الرضع.

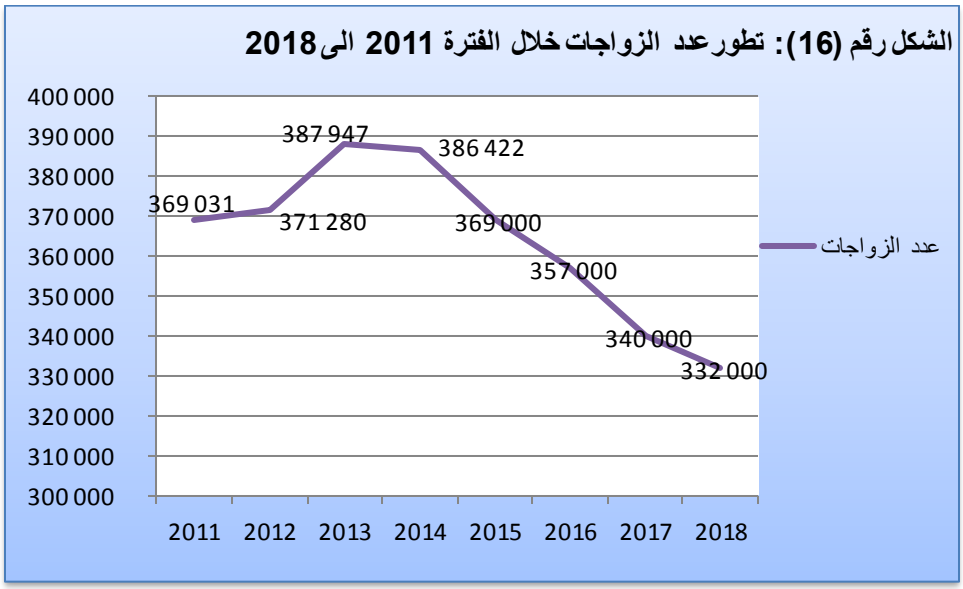

المصدر : من إعداد الطالبين بالاستعانة بمعطيات الديوان الوطني للاحصائيات

غير أنه بداية من العام 2014 سجل معدل النمو الطبيعي تزايد و تناقص طفيفين و متذبذبين يمكن القول عنه أنه مستقر تراوح بين 2,15% إلى 2,17% ثم تراجع إلى 1,99% مع نهاية سنة 2018 نتيجة تراجع عدد

الزواجات كما هو مبين بالشكل رقم :(16) نتيجة سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة بسبب تراجع إيرادات النفط ،و بالتالي تجميد عدد من المشاريع الذي كان سببا في تسريح عدد من العمال بالإضافة إلى تجميد التوظيف خاصة في أوساط الشباب.

و بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر 42.578.000 نسمة في الأول من جويلية 2018، وقُدر حجم النمو الطبيعي 845.000 شخصا، مع معدل نمو طبيعي بلغ 1,99%، مُسجلا بذلك تراجعًا بلغ 0,1 نقطة مقارنة بسنة 2017، ولعله من الجدير الإشارة أنه ولأول مرة منذ 2009 تراجع مستوى هذا المعدل إلى دون 2 % ويعود هذا الانخفاض أساسًا إلى عاملين رئيسيين، من جهة تراجع حجم الولادات الحية خلال هذه السنة، وارتفاع حجم الوفيات من جهة أخرى.[1]

الشكل رقم (17):منحنى تطور الولادات الحية و وتيرة النمو الطبيعي خلال الفترة 1985 الى 2018

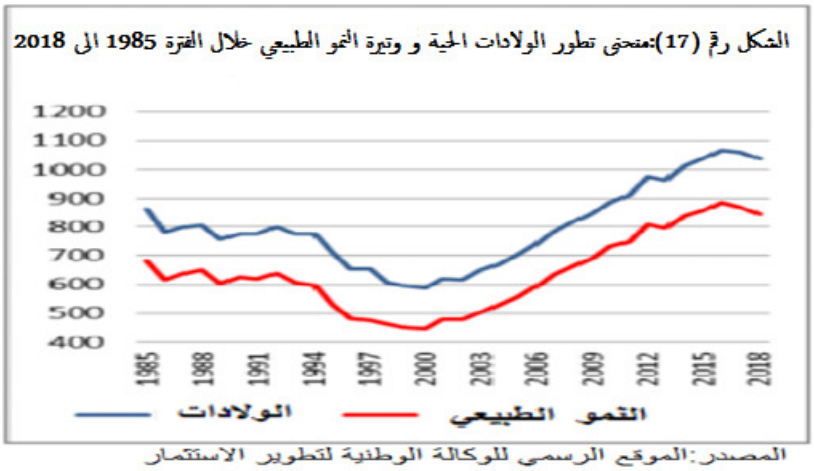

المصدر:الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

<u>الولادات و الخصوبة</u>

خلال سنة 2018، بلغ عدد الولادات 1038000 ولادة حية، مُسجلا بذلك تراجعًا نسبيًا مقارنة سنة 2017 بلغ 2% (مقابل تراجعًا بلغ 0,7% ما بين 2016 و2017) .

أدى تراجع حجم الولادات إلى انخفاض المعدل العام للولادات من 25,40‰ إلى 24,39‰ ما بين 2017 و2018. كما أدى هذا التراجع إلى انخفاض في معدل الخصوبة الكلي الذي تقلص من 3,1 إلى 3,0 طفل لكل امرأة. أما متوسط العمر عند الإنجاب فعرف بدوره تراجعا طفيفا، قُدر بعُشرين مقارنة بالسنة الماضية، حيث انتقل من 31,8 سنة إلى 31,6 سنة.

1 الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz ديمغرافيا الجزائر-2018- ،اطلعت عليه يوم : 2020/06/18

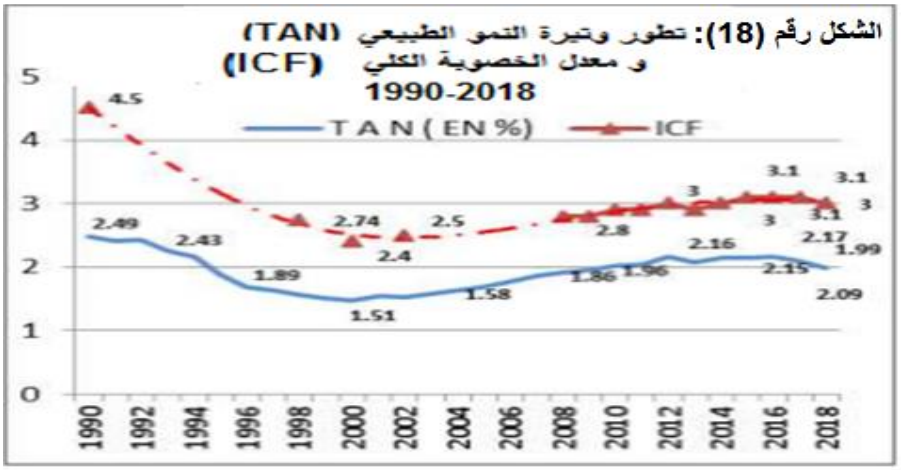

يواصل حجم الزواجات المسجلة لدى مصالح الحالة المدنية في الانخفاض المعهود منذ سنة 2014 حيث بلغ عدد الحالات المسجلة خلال 2018، 332.000 ،وهو ما يوافق تراجعًا بـ:8000 حالة مقارنة بسنة 2017 ،وعرف بذلك المعدل الخام للزواجات تراجعًا من 14,8‰ إلى 79,7‰ خلال نفس الفترة، وهو المستوى الذي تمّ تسجيله منذ 15 سنة خلت (خلال سنة 2003).

مما سبق نقول أن الانتقالية السكانية في الجزائر نجد أنها حققت المرحلتين الأولى والثانية ،ودخلت المرحلة الثالثة – مرحلة النمو المتناقص – بملامسة خصوبتها عتبة خلف الأجيال 1,2 طفل لكل امرأة ،غير أن هذه المرحلة لم تكتمل، إذ عرفت عودة صعود المؤشرات المتعلقة بالحركة الديمغرافية ، فعدد السكان الذي كان يرتفع طوال المرحلة الممتدة من 1990 الى 2010 م مقدرا 5 مليون نسمة كل عشر سنوات (من 25 إلى 30 ثم 35 مليون نسمة)، وصل في الفاتح من جانفي 2019 إلى 43 مليون نسمة أي بزيادة تقدر بـ:8 مليون نسمة . ومعدل النمو الطبيعي للسكان بدوره بعدما انخفض إلى 1,55% سنة 2000 ،عاود الارتفاع ليصل إلى 2,9 % سنة 2017 ،.لينتج عنه ارتفاع في معدل الإعالة للأشخاص دون 15 سنة الذي بعدما سجل أدنى مستوى له سنة 2007 بـ:42,8% ،عاود الارتفاع ليصل في سنة 2017 إلى 48,6% ، نتيجة زيادة حجم الوالدات، وبسبب ارتفاع أمل الحياة الناتج عن تحسن الخدمات الصحية والاجتماعية ارتفع معدل الإعالة للفئة العمرية 60 سنة فأكثر من 11 % سنة 1990 إلى 15 % سنة 2017 ،و هذا ما أدى بدوره الى بداية تراجع نسبة الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (15_60 سنة)، دون الاستفادة من قدراتها واستثمارها في عملية التنمية ، فسرعة التغيرات في الحركة الديمغرافية حالت دون تمكن الجزائر من دخول مرحلة الاستقرار الديمغرافي و هو وضع مغاير للمسار الديمغرافي للدول المتقدمة.[1]

[1] الملتقى الوطني الأول حول الدراسات السكانية في الجزائر و واقع الاستثمار فيها ،يومي 04 و 05 مارس 2020 بجامعة الجزائر2 بالتعاون مع المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة

المبحث الثاني :الدراسة القياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو السكاني في الجزائر خلال الفترة(1990-2018)

المطلب الأول : عرض المتغيرات والبيانات ودراسة إستقرارية السلاسل.

1- نموذج الدراسة: للقيام بالدراسة التطبيقية يحتاج البحث إلى معطيات، فلقد تحصلنا على المعطيات السنوية (1990-2018) من البنك الدولي.

ويمكن صياغة نموذج الدراسة في شكله القياسي على النحو التالي:

$$Dep_i = \alpha_0 + \alpha_1 Pop_{1i} + u_i$$

حيث أن:

i: يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 1990-2018.

Depi:الانفاق الحكومي.

Pop_{1i}:النمو السكاني.

u_i : الخطأ العشوائي.

α_0: تمثل الحد الثابت، α_1،: تمثل معاملات استجابة المتغير التابع للمتغيرالمفسر.

2- دراسة إستقرارية السلاسل محل الدراسة: قبل الشروع في تقدير النموذج ، لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة سابقا مستقرة أم لا، تجنبا لظهور مشكلة الانحدار الزائف (egressions purious)، حيث يشير هذا المصطلح إلى الانحدار ذي النتائج الجيدة من حيث اختبار (T,F)، وقيمة R^2 ، لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج، ولا تقدم تفسيرا اقتصاديا ذا معنى، أي أن اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تعطي نتائج زائفة في حالة عدم استقرار السلاسل. ولاختبار استقرارية (stationarity)السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة وذلك من ناحية (الجذر الأحادي) فإن ذلك يتطلب اختبار جذر الوحدة(unitroottest)، لديكي فولر(1979 :Dickey and Fuller (DF)) وديكي فولر الموسع (ADF) ،(Augmented Dickey-Fullertest)، واختبار فليب-بيرون(PP). حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (12): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
		At Level	
POP	DEP		
6.1705	-1.7061	t-Statistic	With Constant
1.0000	**0.4156**	**Prob.**	
n0	n0		
-1.7557	-3.4607	t-Statistic	With Constant & Trend
0.6966	**0.0679**	**Prob.**	
n0	*		
1.6673	-1.6712	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.9736	**0.0888**	**Prob.**	
n0	*		
	At First Difference		
d(POP)	d(DEP)		
-0.1151	-1.6342	t-Statistic	With Constant
0.9380	**0.4510**	**Prob.**	
n0	n0		
-1.8691	-1.3042	t-Statistic	With Constant & Trend
0.6424	**0.8633**	**Prob.**	
n0	n0		
1.0434	-1.0187	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.9175	**0.2687**	**Prob.**	
n0	n0		

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
		At Level	
POP	DEP		
3.2246	0.5197	t-Statistic	With Constant
1.0000	**0.9844**	**Prob.**	
n0	n0		
1.4838	-1.6374	t-Statistic	With Constant & Trend
1.0000	**0.7517**	**Prob.**	
n0	n0		
18.4348	2.3433	t-Statistic	Without Constant & Trend
1.0000	**0.9939**	**Prob.**	
n0	n0		
	At First Difference		
d(POP)	d(DEP)		
0.0167	-5.5057	t-Statistic	With Constant
0.9522	**0.0001**	**Prob.**	
n0	***		
-1.8264	-6.9938	t-Statistic	With Constant & Trend
0.6637	**0.0000**	**Prob.**	
n0	***		
0.9915	-4.9961	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.9104	**0.0000**	**Prob.**	
n0	***		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الجدول رقم(12)، يتضح أن المتغيرات وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية 1%و5% و10%، بعد اخذ الفرق الأول لها nthe1stdifference Stationary ، نستنتج أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أي CI~(1).وهذا ما يسمح لنا بإجراء اختبارات التكامل المشترك.

المطلب الثاني: تقدير النموذج

على الرغم من أن طريقة اختبار الحدود قابلة للتطبيق بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر أي**CI~(0)** أو من الدرجة الأولى أي**CI~(1)**، أو متكاملة بشكل مشترك، فإنه يظل من الضروري التأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية**CI~(2)**.وتم التوصل إلى أن المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة **CI~(1)**. وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

1- تحديد فترة الإبطاء المثلي :لتحديد فترة الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ،نستخدم ثلاثة من معايير اختيار طول الإبطاء، وهذه المعايير هي: (FPE)،(LR) (LogL) ،(AIC) (HQC) ، (SBC)،(HQC) بحيث يتم اختيار فترة الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، علما أن الانحدار يحتوي على مقدار ثابت فقط. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (13): نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى

			VAR Lag Order Selection Criteria			
			Endogenous variables: DEP POP			
				Exogenous variables: C		
				Date: 08/30/20 Time: 08:49		
				Sample: 1990 2018		
				Included observations: 27		
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
35.90361	35.97105	35.87507	1.30e+13	NA	-482.3134	0
26.64182	26.84416	26.55619	1.17e+09	230.7641	-352.5086	1
25.97561*	26.31284*	25.83290*	5.73e+08*	22.43100*	-338.7441	2
		* indicates lag order selected by the criterion				
	LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)					
				FPE: Final prediction error		
			AIC: Akaike information criterion			
			SC: Schwarz information criterion			
			HQ: Hannan-Quinn information criterion			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الجدول رقم (13)، نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الفرق الأول هي P=2 حسب المعايير المشار إليها، وبإجراء هذا الإبطاء، تم إجراء عدة محاولات لتقدير النموذج المقدم ، وقد كان أفضل نموذج تم الحصول عليه وفقا للمعايير الاقتصادية والإحصائية، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (19): نتائج أفضل نموذج حسب معيار Akaike infortiomation Criteria

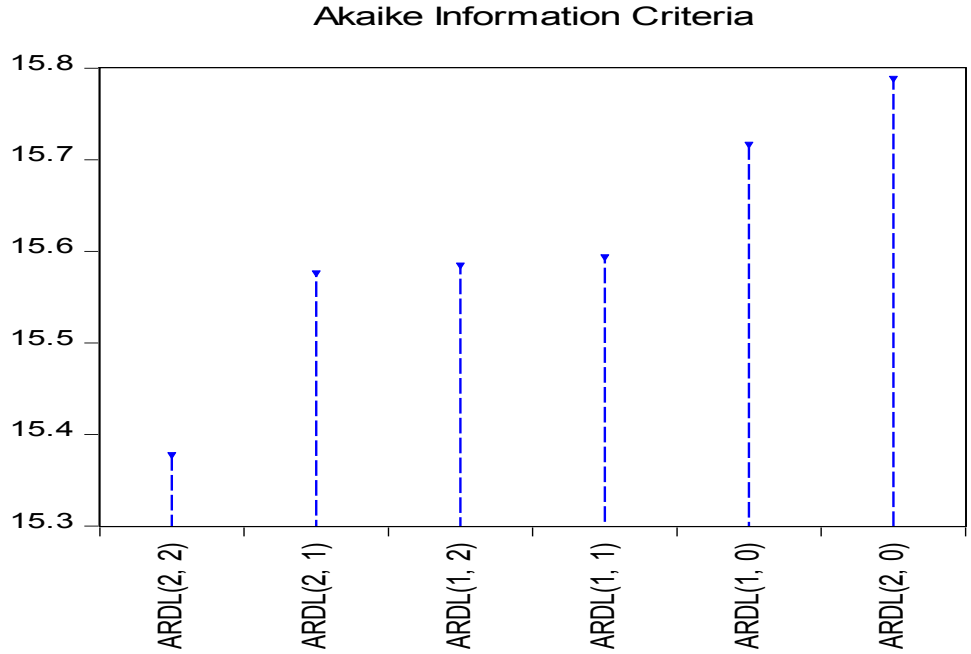

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الشكل رقم (19) يتبين أن فترات الإبطاء المثلى من خلال معيار **Akaike infortiomation Criteria** لنموذج $ARDL(p,q_1)$ ، هي : (2,2).

2- اختبار السببية: لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيري الدراسة تم توظيف اختبار جرانجر **Granger**. والجدول التالي يوضح اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين:

جدول رقم (14): نتائج تطبيق اختبار جرانجر Granger للسببية بين المتغيرين

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/30/20 Time: 08:53			
	Sample: 1990 2018		
		Lags: 2	
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0003	12.0960	27	POP does not Granger Cause DEP
0.0831	2.79078		DEP does not Granger Cause POP

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10). *معنوي عند 5%.

من خلال الجدول رقم (14)، نقول انه يتم قبول أن النمو السكاني يسبب الانفاق الحكومي $P=0.0003<0.01$.

3- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL

بعد التأكد من سلامة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين، ننتقل إلى الخطوة التالية والتي تتمثل في اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الانفاقالحكوميمن جهة، النمو السكانيمن جهة ثانية، والجدول التالي ذلك:

جدول رقم (15): نتائج اختبار التكامل المشترك لإحصائيةF

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.51	3.02	10%	8.318405	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	k
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الجدول رقم(15)، نلاحظ أن قيمةإحصاءة-F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 1% و 2,5% ،5% و 10%، مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفاق الحكومي والنمو السكاني ، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري النموذج.

4- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL

بما أن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل لهذه المعادلة ،ويتم تقدير نموذج الأجل الطويل بواسطة نموذج $ARDL(p,q_1)$ ،والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (16): نتائج تقدير نموذج طويل الأجل باستخدام نموذج ARDL (2,2)

Dependent Variable: DEP Selected Model: ARDL(2, 2) Sample: 1990 2018				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
*0.0000	15.07619	0.027953	0.421425	POP
*0.0000	-25.12575	586.7655	-14742.92	C

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).*معنوي عند مستوي1%.

❖ **تقييم نموذج الأجل الطويل:** من خلال الجدول رقم(16)، نلاحظ ما يلي:

✓ قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيمة النمو السكاني منعدمة فإن الانفاق الحكومي عند حدود 1472.92- وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

✓ وجود أثر ايجابي للنمو السكاني على الانفاق الحكومي، وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% وذلك لأن (P=0.0000<0.01)، هذا يدل أنه كلما ارتفع النمو السكاني بـ:1% سيؤدي إلى ارتفاع الانفاق الحكومي بنسبة 0,421%.

5- تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج ARDL(ARDL-ECM)

الجدول التالي يوضح نتائج التقدير:

جدول رقم (17): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL(2,2)

	ARDL Error Correction Regression			
		Dependent Variable: D(DEP)		
		Selected Model: ARDL(2, 2)		
	Case 2: Restricted Constant and No Trend			
		Date: 08/30/20 Time: 09:04		
		Sample: 1990 2018		
		Included observations: 27		
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0110	2.789375	0.197726	0.551532	D(DEP(-1))
0.2109	1.290372	1.999778	2.580456	D(POP)
0.0117	2.762651	2.117991	5.851272	D(POP(-1))
0.0000	-5.227992	0.243430	-1.272652	CointEq(-1)*
311.7000	Mean dependent var		0.562123	R-squared
651.5581	S.D. dependent var		0.505009	Adjusted R-squared
15.22935	Akaike info criterion		458.4078	S.E. of regression
15.42132	Schwarz criterion		4833167.	Sum squared resid
15.28643	Hannan-Quinn criter.		-201.5962	Log likelihood
			1.781594	Durbin-Watson stat
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).* معنوي عند مستوى 1%.

❖ **تقييم الجودة الإحصائية والقياسية لنموذج المقدر قصير الأجل (نموذج تصحيح الخطأ):**

إن نموذج تصحيح الخطأ يعمل على تحديد الدالة في المدى القصير ويضع في الاعتبار إلى حالة التوازن في المدى الطويل. بعبارة أخرى يعمل النموذج على افتراض حالة توازن للدالة في المدى الطويل (يحددها شكل المتغيرات)، وأن الدالة في المدى القصير غير متوازنة، فيعمل على تكييفها ويقيس سرعة العودة إلى التوازن.

ويستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة مايلي:

- ✓ إشارة معامل إحصائية ECM_{t-1} سالبة، وهي ذات دلالة إحصائية(عند مستوى 1%) وذلك لأن ($P=0.0000 < 0.01$). ويؤكد هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق 1.272-. ويعني هذا إن حوالي 78.18% من انحراف قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي) في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، ومن ثم يتطلب ذلك حوالي (1/1.272=0.786) أي ما يقارب 0.786 سنة من أجل الوصول إلي قيمه التوازنية في الأجل الطويل.
- ✓ إشارة معامل النمو السكاني موجبة، وتدل على وجود علاقة طردية بين النمو السكاني و الانفاق الحكومي، وهي ذات دلالة إحصائية وذلك لأن ($P=0.0117< 0.01$)، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 5.85، و تشير هذه القيمة إلى أن زيادة النمو السكاني بمقدار 1% سيؤدي إلى ارتفاع الانفاق الحكومي بمقدار 5.85%.

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

- ✓ **معامل التحديد المصحح:** بلغت قيمته $Adj.R^2=0.50$، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغير المستقل و مساهمته في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 50% يعود سببها إلى المتغيرين المستقلين، والباقي 50% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي(u_i).

6- تشخيص النموذج

6-1- مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة: مقارنة القيم الحقيقة بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم(20):القيم الحقيقة و المقدرة وبواقي النموذج

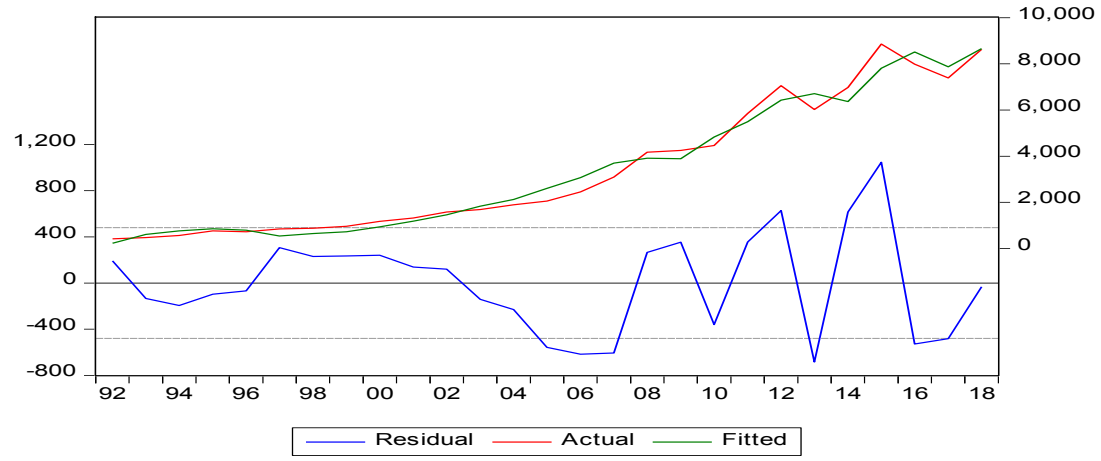

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

من خلال الشكل رقم(20)، يلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر ،لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير و تحليل النتائج.

6-2-اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج: للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (J-B =0.433)، باحتمال أكبر من 5% (P-Value= 0.805>0.05) ، وهي نتيجة غير معنوية وقيمة الاختبار أقل من $X^2_{0.95}$=5.99، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (21):نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

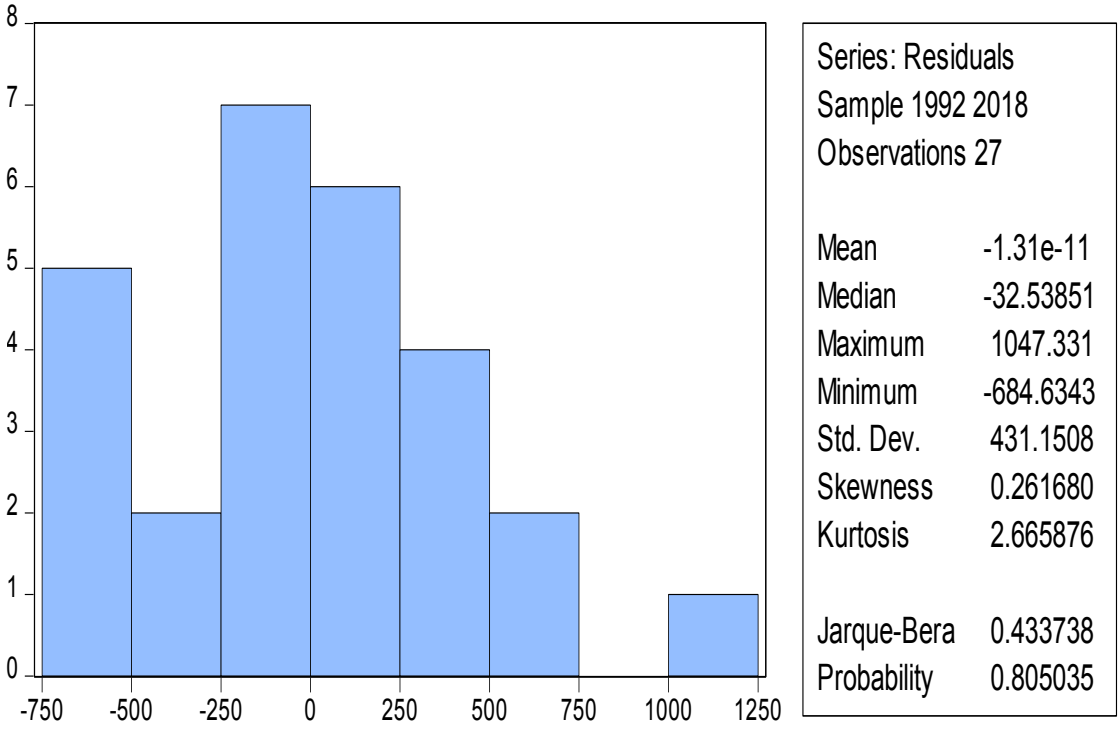

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

6-3-إختبار شرط إستقلال حدود الخطأ: من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، لذلك نلجأ إلى اختبار: Breusch-Godfrey Serial CorrelationLM Test للارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة الاختبار (N*R-squared=0.99) باحتمال اكبر من 5% (P-value=0.319>0.05) ، و هذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (18): نتائج اختبار شرط إستقلال حدود الخطأ للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.3931	Prob. F(1,20)	0.762036	F-statistic
0.3195	Prob. Chi-Square(1)	0.990990	Obs*R-squared

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 08/30/20 Time: 09:13
Sample: 1992 2018
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4851	-0.711393	0.348143	-0.247666	DEP(-1)
0.7773	0.286728	0.224946	0.064498	DEP(-2)
0.9509	0.062374	2.394011	0.149325	POP
0.8414	0.202672	4.286704	0.868794	POP(-1)
0.7147	-0.370725	2.533923	-0.939388	POP(-2)
0.5900	-0.547583	4891.680	-2678.599	C
0.3931	0.872947	0.399314	0.348580	RESID(-1)

-1.31E-11	Mean dependent var	0.036703	R-squared
431.1508	S.D. dependent var	-0.252286	Adjusted R-squared
15.41418	Akaike info criterion	482.4818	S.E. of regression
15.75014	Schwarz criterion	4655774.	Sum squared resid
15.51408	Hannan-Quinn criter.	-201.0914	Log likelihood
1.933418	Durbin-Watson stat	0.127006	F-statistic
		0.991522	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات(E-views.10).

6-4- تجانس (ثبات) تباين البواقي(الأخطاء) النموذج: هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أم لا، ومن بينها اختبار (ARCH**Erreur ! Signet non défini.**)، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج.LMErreur ! Signet non défini، وللتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ، فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار بلغت (N*R-squared=2.70) باحتمال أكبر من 5% (P-value=0.169>0.05) ، وهذا يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (19):نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) للنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH

0.158	Prob. F(1,24)	1.745594	F-statistic
0.169	Prob. Chi-Square(1)	2.704409	Obs*R-squared

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 08/30/20 Time: 09:15
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0845	1.799396	53940.25	97059.88	C
0.0158	2.597228	0.181105	0.470370	RESID^2(-1)
184478.4	Mean dependent var		0.219400	R-squared
238347.6	S.D. dependent var		0.186875	Adjusted R-squared
27.46778	Akaike info criterion		214926.2	S.E. of regression
27.56456	Schwarz criterion		1.11E+12	Sum squared resid
27.49565	Hannan-Quinn criter.		-355.0811	Log likelihood
2.141626	Durbin-Watson stat		6.745594	F-statistic
			0.015803	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (E-views.10).

6-5-اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL-ECM): لاختبار مدى ثبات النموذج تم استخدام اختبارين هما:اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة Residual Cumulative Sum of Recursive (TEST) CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals (CUSUMOFSQUARESTEST) ، واتضح أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة كما يوضح الشكل التالي:

شكل رقم (22): اختبار ثبات أو استقرار نموذج (ARDL-ECM)

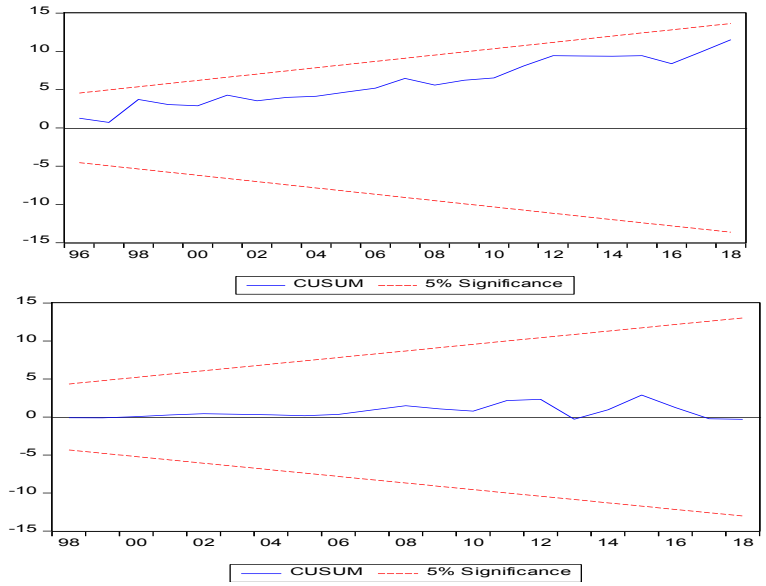

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات(E-views.10).

نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة التحليلية و القياسية للمعطيات الاحصائية لنمو السكان و الانفاق الحكومي نخلص الى ما يلي:

- ✓ تتأثر النفقات العامة في الجزائر بشكل كبير بأسعار البترول و ايرادات الجباية البترولية ،ففي حالة ارتفاع الأسعار ترتفع ايرادات الخزينة و بالتالي تعتمد الحكومة سياسة انفاقية توسعية ،و اذا انخفضت الأسعار ينعكس ذلك مباشرة على الايرادات و بالتالي تلجأ الحكومة الى فرض سياسة انفاقية حذرة و تقشفية.
- ✓ تتأثر النفقات العامة بالنمو السكاني خاصة نفقات التجهيز من خلال الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي
- ✓ أعطت نتائج اختبار الاستقرارية حسب اختبار فولر (DF) وديكي فولر الموسع (ADF) ، واختبار فليب–بيرون(PP) يتضح أن المتغيرات (النمو السكاني و الانفاق الحكومي) وصلت لمرحلة السكون والاستقرار عند مستوى معنوية1% و5% و10%، بعد اخذ الفرق الأول لها، و بالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى . وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من النمو السكاني الى الانفاق الحكومي حسب اختبار جرانجر **Granger** .
- ✓ أعطت نتائج التكامل المشترك وجود علاقتين طويلة و قصيرة الأجل مقبولتين اقتصاديا (توافق اشارة معلمات النموذج مع النظرية الاقتصادية) ، حيث تم ايجاد معامل تصحيح الخطأ سالب و معنوي ،كما أن معلمات النموذج معنوية احصائيا حسب اختبار ستيودنت ،كما أن للنموذج ككل معنوية احصائية حيث وجدنا أن قيمة إختبار F أكبر من مستويات المعنوية و بالتالي فالعلاقتين مقبولتين إحصائيا ،أما قياسيا فقد تم إثبات أن النموذج لا يعاني من مشاكل القياس الاقتصادي و أنه مستقر حسب إختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و المجموع التراكمي للمربعات البواقي المعاودة.

خلاصة الدراسة

خلاصة الدراسة:

مع تزايد عدد السكان، وفي سبيل قيام الدولة بمسؤولياتها تحقيقاً للنفع العام، لا تجد حكومات الدول نفسها إلا مستجيبة لطلبات السكان ومنشغلة بحاجياتهم المتزايدة بتزايد عدد طالبيها والمحتاجين إليها، وموازاة مع ذلك تتوسع التزاماتها المالية وتتزايد النفقات التي يفترض أن تقترن بالتزايد للنفع العام، وهكذا تتزايد النفقات العامة بتزايد سكانها. إن هذا التزايد المتوازي للثنائية (النفقات العامة– عدد السكان) ، عرف في أدبيات الاقتصاد بـ : "قانون فاجر" ،حين تطرق إلى هذه الظاهرة للمرة الأولى الاقتصادي الألماني أدولف فاجر (A. Wagner) عام 1892.

كما يعتبر مالتوس أول من لفت أنظار العالم و خاصة المفكرين والباحثين منهم حينما أشار سنة 1803 في كتابته بعنوان: " مقال عن المبدأ العام للسكان "، والذي أبدى فيه نظرة تشاؤمية من خلال صعوبة التوافق بين النمو السكاني و الموارد الاقتصادية، حتى وصفت مشكلة الندرة هاته بـ"فخ مالتوس" ، فقام بتحليل حركة النمو السكاني وعلاقتها بالرفاهية ، وبذلك فتح بابا واسعا لدراسة النمو السكاني و محاولة تحسين ظروف معيشة السكان. و بالتدقيق في دراسة مالتوس نجد أنها تصب في إطار المشكلة الاقتصادية التي تعتبر جوهر علم الاقتصاد الذي يحاول التوفيق بين الموارد النادرة والاحتياجات المتزايدة. إن احتياجات الافراد_ ماديين كانوا أو معنويين _كثيرة و متعددة غير أنه يمكننا أن نقسمها إلى ثلاث مجموعات كبرى: الحاجات المادية والحاجات المعنوية والحاجات المالية.

و من جانب الموارد الإنفاقية للاقتصاد في الجزائر نخلص إلى أنه يعتمد على النفط الذي يمثل دعامة وحيدة توصف بالهشاشة وعدم الاستقرار إنتاجاً وبيعاً، والخطير في الأمر أنه القاطرة الوحيدةً الحقيقية لجر باقي القطاعات الأخرى، ما يجعل تلك القطاعات تظل رهينةً للنفط تنمية و تمويلا، و حبيسة لأسواق الطاقة العالمية تقلباً واستقراراً.

وبما أن الجزائر تعتمد في صادراتها على الطاقة بنسبة 97% ، فإن هذه النسبة تدفعنا إلى أن نتساءل عن الزمن الطاقوي المتبقي لبلدنا، ثم عن مصير الأجيال القادمة وحقها من الطاقة الناضبة ومواردها و من هنا وجب على الحكومات التفكير الجدي لايجاد مصدر آخر لايرادات الخزينة مثل قطاع الفلاحة و السياحة.

التوصيات و التوجيهات

إن مسألة النمو السكاني غير المضبوط و غير المدروس باتت تشكل ظاهرة اجتماعية بالغة التعقيد، ولذا تم تناولها بالدارسة والبحث من قبل الكثير من علماء السكان وكذلك علماء الاجتماع، وقد يعود ذلك لما لها من تعيينات اجتماعية دفعتهم للكشف عن مجموعة العوامل والأسباب التي تتفاعل مع بعضها البعض وتؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة بغية الإحاطة بها وتسليط الضوء على الآثار الاجتماعية المختلفة المترتبة عليها والمرتبطة بها، لعل ذلك يمكن من فرملة التزايد السكاني الكبير بما يتناسب مع مواردهم وطاقاتهم الغذائية والاقتصادية.

من هنا حاولنا من خلال هذه الدارسة تسليط الضوء أولا على مفهوم السكان والنمو السكاني ، أسبابه و عوامله و أهم الآثار التي يتركها النمو السكاني سواء على البيئة أو المجتمع بشكل عام وعند بعض المفكرين و الفلاسفة خاصة مالتوس بشكل خاص، وثانيا على العلاقة بين كل من النمو السكاني و الانفاق الحكومي

وفي الختام لا بد من تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في حل المشكلة السكانية بشكل عام والتي باتت تشكل ظاهرة منتشرة في الكثير من البلدان وبنسب عالية غالبا ومن جهة أخرى ترشيد الانفاق العام في الجزائر و التحكم في نفقاتها العامة و توجيهها الى تحقيق الأهداف المسطرة ،من أجل رسم سياسة توافقية بين النمو السكاني و الانفاق الحكومي و كذا تمكين التكامل بين السياسات السكانية و الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية.

أولا من أجل ضبط المشكلة السكانية لا بد من إتخاذ الاجراءات التالية:

- ✓ تحسين وضع المرأة من خلال التعليم والعمل وتنويرها أكثر لتصبح قادرة على اتخاذ القرار الصائب في تحديد عدد الأطفال التي بمقدورها إنجابهم. كما أن فسح المجال أمام تعليم المرأة يرفع سن الزواج، وان عمل المرأة يدفعها لتنظيم النسل للتوفيق بين عملها داخل المنزل وخارجه
- ✓ زيادة الوعي لدى الأبوين لتبني الأسرة الصغيرة المكونة من طفلين فقط .وتوسيع معرفتهما حول دور الأسرة ذات العدد الكبير في تأزم المشكلة السكانية .
- ✓ يجب على الدولة وضع خطط لتحديد النسل وفرض تطبيقها على السكان ،وفرض عقوبات معينة على من لا يراعي تلك الخطط.
- ✓ إعطاء ميزات مختلفة من قبل الدولة للأسرة التي تنجب طفلين فقط أو عدد قليل من الأولاد وذلك لتشجيع سياسة تحديد النسل.

- ✓ قد تضع الدولة خطة لرفع سن الزواج في بعض الدول تجنبا لإنجاب الكثير من الأولاد، حيث تقل فرص الإنجاب أكثر مما لو تم الزواج في سن مبكرة.
- ✓ تنوير الشباب بالثقافة الجنسية وعلاقة ذلك بالمسألة السكانية، ولاسيما من هم في سن صغيرة فقد يجهلون عواقب الإنجاب المتكرر على تزايد السكان من النواحي الاجتماعية والاقتصادية وغيرها
- ✓ نشر القيم الدينية والتي تدعوا لتمسك الشباب بالعفة والنزاهة والابتعاد عن العلاقات غير الشرعية التي تكون نتيجتها إنجاب الأطفال الذين يضافون على اللائحة السكانية لبلدانهم وهذا ما نراه ينتشر في بعض البلدان الأوربية، ناهيك عما تسببه هذه الشريحة من أمراض اجتماعية أخرى.

ثانيا مقترحات لترشيد الانفاق العام و الحد من ظاهرة تزايد النفقات العامة : حتى تتحكم الجزائر في نفقاتها العامة و توجيهها الى تحقيق الأهداف المسطرة نعتقد أنه لا بد الأخذ بالاجراءات التالية:

- ✓ تشديد الرقابة على المال العام و الحرص عليه
- ✓ مراجعة قانون العقوبات في محاربة الفساد
- ✓ اتخاذ اجراءات عقابية صارمة ضد المتسببن في تبذير المال العام أو المعرقلين للتنمية دون سبب.
- ✓ الاهتمام بتفعيل سياسات التخطيط و التقييم و المتابعة للانفاق العام ونتائجه
- ✓ تبني عوامل نجاح سياسة التقشف و المتمثلة في (تحديد الأولويات و الأهداف بدقة ،التقييم الدوري لبرامج الانفاق العام، عدالة توزيع الانفاق العام و الحرص على توجيهه لمستحقيه)
- ✓ التركيز على الانفاق العام الموجه للاستثمار و الخلاق للثروة و الناتج
- ✓ إصلاح السياسات العامة و إصلاح المؤسسات و التطوير التكنولوجي و الرقمنة

كما لا يفوتنا أن ندعو الباحثين و الأكاديميين الى الاهتمام بموضوعي النمو السكاني و الانفاق العام من خلال:

- ✓ اقامة المزيد من الأبحاث والدراسات القياسية التي تتناول علاقة النمو السكاني وتأثيره على قطاعات الصحة، التعليم، العمل و السكن
- ✓ ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية وبخاصة تلك المتعلقة بالتحليل الديناميكي والتي تساعد في اتخاذ القرارات المستقبلية المناسبة
- ✓ إقامة الندوات و المحاضرات وتخصيص برامج إعلامية للحديث عن طرق تنظيم النسل وأهم الوسائل التي قد يتبعها الزوجين للحد من الإنجاب المتكرر من جهة و من جهة أخرى الحديث عن الانفاق العام و ترشيده و الحث على ضرورة الحرص على المال العام.

قائمة المصادر والمراجع

قايمة المصادر والمراجع

1- الكتب العربية:

- أحمد جامع ،علم المالية العامة ، الجزء الأول ،دار النهضة العربية بيروت ،1975.
- أحمد على إسماعيل ،أسس علم السكان و تطبيقاته الجغرافية ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،القاهرة ،الطبعة الثامنة ،1997.
- أحمد علي إسماعيل، الجغرافيا العامة :موضوعات مختارة، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،الفجالة ،مصر ،1996.
- باهر معلم علتم ، اقتصاديات المالية العامة ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة ،1998.
- تومي عبد الرحمن،الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر ،طبعة 2011.
- حامد عبد المجيد دراز ،مبادئ المالية العامة ، الاسكندرية ،2000.
- حسين عواضة ، المالية العامة ،دراسة مقارنة في الموازنة ، النفقات ، الواردات العامة، دار النهضة العربية ، طبعة الأولى ،بيروت ،1978.
- حسين مصطفى المالية العامة ،ديوان المطبوعات العربية ، الجزائر ،1978.
- حمدي أحمد العناني ،اقتصاديات المالية العامة و اقتصاد السوق ، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،1992.
- حمدي عبد العظيم ،الساسات المالية و النقدية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2007.
- خالد زهدي خواجة ،إحصاءات ومقاييس الوفيات ،المعهد العربي للتدريب و البحوث الاحصائية ،بدون سنة،الاردن،عمان.
- رشود بن محمد الخريف ،السكان المفاهيم و الأساليب و التطبيقات،الطبعة الثانية ،دار المؤيد –المملكة العربية السعودية ،2008.
- رفعت المحجوب ،المالية العامة ،دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1990
- رفعت المحجوب،الطلب الفعلي ،دار النهضة العربية ، القاهرة ،1984
- رمزي زكي ،" المشكلة السكانية والخرافة المالتوسية الجديدة"،عالم المعرفة، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1984
- رولان برسا، ترجمة حلا نوفل رز الله، الديمغرافيا الإحصائية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت لبنان، 1993
- رولان برسا،ترجمة حلا نوفل رزق الله،الديمغرافيا الاحصائية،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،بيروت،الطبعة الأولى،1993
- رياض الشيخ ، المالية العامة في الرأسمالية و الاشتراكية ، دار النهضة العربية ، مصر ،1956

- سدني هـ – آونتز " النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادي" ترجمة أحمد إبراهيم عيسى، القاهرة، دار الكاتب العربي ،1968
- السعيد عبد المولى ، المالية العامة ، دار النهضة العربية ،بيروت ،1984
- سوزي عدلي ناشد ،الوجيز في المالية العامة ،دار الجامعة الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ،2000
- السيد عبد العاطي السيد،علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع الاسكندرية ، 2000
- صالح الرويلي ، اقتصاديات المالية العالية ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،1988
- صالح وهبي " قضايا عالمية معاصرة – المشكلة السكانية،موارد المياه العذبة،التلوث البيئي، التصحر ،الطاقة ،العولمة" ،مكتبة الأسد ،دمشق، 2001
- صلاح الدين نامق " اقتصاديات السكان في ظل التضخم السكاني" ،القاهرة ،دار المعارف ،1980
- عادل أحمد حشيش ،أساسيات المالية العامة ،دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،1996
- عاطف علبي ،الجغرافيا الاقتصادية و السياسية و السكانية و الجيوبولتيكيا، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت، الطبعة الأولى ،1989
- عبد الرزاق فارس ، الحكومة و الفقراء و الانفاق العام ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ،1979
- عبد الكريم بركات ،حامد عبد المجيد دراز ، علم المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ن القاهرة ، 1971
- عبد الكريم صادق بركات ، الاقتصاد المالي ، جامعة دمشق ، سورية ، 1993
- عبد الكريم صادق بركات ، علم المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،1981
- عبد المطلب عبد المجيد ، السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي ، مجموعة النيل ، القاهرة
- عبد المنعم فوزي ، المالية العامة و السياسة المالية ،دار النهضة العربية للطباعة و النشر نبيروت ،1972
- عبد المنعم مصطفى المقمر، الانفجار السكاني والاحتباس الحراري، عالم المعرفة العدد ،391 ،الكويت، أغسطس ،2010
- عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الثانية،1996
- علي عبد الرزاق حلبي ،علم اجتماع السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،1999
- علي عبد الرزاق حلبي ،علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،مصر ،1982
- فايز محمد العيسوي، " أسس الجغرافيا البشرية "، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، 2003
- فتحي محمد ابو عيانة ، " دراسات في علم السكان " ،الطبعة الثانية ،دار النهضة العربية ،بيروت،2000
- فتحي محمد أبو عيانة ،جغرافية السكان :أسس و تطبيقات ،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ،مصر،1993

- فتحي محمد مصيلحي،الجغرافيا البشرية:بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي، دار الكتب القومية،الطبعة الثانية،القاهرة،1994
- فرانسوا زلوموان،الاقتصاد الصيني،ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق،2010
- مجيد ضياء ، النظرية الاقتصادية ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،1999
- محمد ابراهيم طه الصقا ،التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة ، كلية التجارة و ادارة الأعمال ، جامعة حلوان
- محمد أبوعيانة ،مشكلات السكان في الوطن العربي ،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ،مصر،بدون سنة
- محمد الصغير بعلي ، المالية العامة ،دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ،2013
- محمد خالد المهاني ،محاضرات في المالية العامة ،المعهد الوطني للادارة العامة ،2013
- محمد رضوان الأخرس، "عالم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها " ، حمص ، 1985
- محمد رفيق أمين حمدان، " الأمن الغذائي بين النظرية و نظام التطبيق "، دار وائل للطباعة، الأردن
- محمد سعيد فرهود ، مبادئ المالية العامة ، جامعة حلب ، سورية ،1982
- محمد عباس محرزي ،اقتصاديات المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،2005
- محمد عبد المنعم عفر و أحمد فريد مصطفى ، الاقتصاد المالي الوضعي و الاسلامي بين النظرية و التطبيق ،مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ،1999
- محمد عمر أودوح ،ترشيد الانفاق العام و عجز ميزانية الدولة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2006
- محمود حسين الوادي ،مبادئ المالية العامة ،دار المسيرة للنشر و التوزيع ،عمان ،2015
- مخلوفي عبد السلام ، أزمة المديونية و لجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي، (الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر –الممارسة التسويقية)، جامعة بشار، 2004
- مصطفى خلف عبد الجواد، دراسات في علم اجتماع السكان، دار المسيرة، القاهرة، ،2009
- ميشيل تودارو، ترجمة و مراجعة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية،دار المريخ للنشر،الرياض،الطبعة الأولى ،2006
- يونس البطريق ، المالية العامة ،دار النهضة العربية ،بيروت ،1984

2- الكتب باللغات الأجنبية

- Fabrice Mazerolle، Démogrephie économique،Librairie Vuibert،paris،2005
- Jacob S.Siegel and David A.Swanso ، THE METHODS AND MATERIALS OF DEMOGRAPHY، Elsevier cademic Press Londen ،2004

3- أطروحات الدكتوراه و رسائل الماجستير

- أوكيل حميدة ،مذكرة ماجستير " أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي – دراسة حالة الجزائر –" ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2005
- بن قانة إسماعيل ، د. سلامي أحمد ،دراسة أثر الزيادة السكانية على النمو الاقتصادي في الدول النامية للفترة ما بين 1960-2014،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة
- حميدوش علي ، "محاولة تحليل أثر النمو السكاني على التنمية وإسقاطها على حالة الجزائر" ،أطروحة ماجيستر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 1995
- رابح حمدي باشا. " التخطيط وتوجهاته الجديدة بالجزائر"، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر (1991-1992)
- سيد حسن عبد الله ، الحجم الأمثل للنفقات العامة ،دراسة مقارنة للنظام المالي الاسلامي ، مجلة كلية الدراسات الاسلامية و العربية ،دبي ، الامارات العربية المتحدة ،العدد 3، 2005
- عبد القادر قداوي ،أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية ،رسالة ماجستير ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر ،2014
- عبد المجيد قدي ،فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية ،دراسة النظام الجزائري ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر،1995

4- المجلات و الدوريات

- مجموعة البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا ،الموجز االقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أسعار النفط الى أين ،العدد7 يوليو/تموز 2016
- محمد تاتي ، أثر سياسة الانفاق العام على الاستثمار الخاص ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2010
- معتز نعيم، النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ترابط وثيق و علاقة متبادلة، مجلة دمشق، المجلد 15، العد د 01 ،1999
- نوري عبد الرسول الخاقاني و الباحثة زهور ابراهيم الحاتمي ، أثر النمو السكاني في النمو الاقتصادي في الصين للمدة من 2014- 1960 ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية ،المجلد الخامس عشر ،العدد 03 سنة 2018

5- ملتقيات و محاضرات

- الملتقى الوطني الأول حول الدراسات السكانية في الجزائر و واقع الاستثمار فيها ،يومي 04 و 05 مارس 2020 بجامعة الجزائر2 بالتعاون مع المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة
- لوني نصيرة و ربيع زكرياء ،محاضرات في المالية العامة ، كلية الحقوق و العلوم الانسانية ، جامعة آكلي محند ،الجزائر

6- مواقع على الانترنيت

- الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz ديمغرافيا الجزائر -2018-
- كويشيرو ماتسورا، مقال بعنوان: هل ما زلنا قادرين على إنقاذ البشرية ؟، نشر في موقع نضوب: www.nodhoob.com يوم 2013/02/01
- لو رو تساي مراسلة "الصين اليوم" www.chinatoday.com العدد 4 أفريل 2005

7- قوانين و مراسيم

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،العدد 28 سنة 1984

8- سور وآيات قرآنية

- سور القرآن الكريم الداعية للإنجاب: سورة الفرقان الآية74،سورة الكهف الآية 46،سورة النحل الآية 72،سورة الإسراء الآية 31 ،سورة التوبة الآية 28
- سورة الأنعام
- سورة التكوير